

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



جبل أبوغنيم وإستراتيجية نتانياهو

- من يدبر القـدس؟
- عرب إسرائيل: لاجئون في وطنهم
- الرأي العام الإسرائيلى وعملية السلام



APRIL 1997

السنة الثالثة - أبريل - ١٩٩٧



مختارات إسرائيلية Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

عماد جاد

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة - العدد الثامن والعشرون - إبريل ١٩٩٧

مقدمة

ملف العدد: المسار الفلسطيني الإسرائيلي

- ١ - محادثات في ظل التهديد
- ٢ - القرار الصائب في التوقيت المناسب
- ٣ - حديث اليوم مع البروفيسور شموئيل سندلر
- ٤ - رقصة نتانياهو
- ٥ - جبل أبو غنيم وإستراتيجية نتانياهو
- ٦ - ظل الجبل
- ٧ - عريضة إتهام هار حوما
- ٨ - بلا مقايضة على جبل أبو غنيم
- ٩ - الجبل والصور
- ١٠ - موشيه ديان ومار حوما
- ١١ - من يدبر القدس
- ١٢ - في مواجهة ٢,٥ مليار
- ١٣ - الهندسة الداخلية لإتفاقيات أوسلو
- ١٤ - دم على الأيادي
- ١٥ - لاجئون في وطنهم
- ١٦ - مصيدة السيادة
- ١٧ - وأيضا نتانياهو يستطيع

المسار السوري الإسرائيلي

- ١ - لنفهم ونسحب
- ٢ - غلق الملف مع حزب الله
- ٣ - تزوير الحقائق
- ٤ - رحماء، إنني يتيم
- ٥ - إعلان التحدي على سوريا
- ٦ - زيارة نتانياهو والمعضلة السورية
- ٧ - حافظ الأسد لا يدري
- ٨ - آنذاك ستبدأ الأيام

إسرائيل: شئون داخلية

- ١ - أيام الحكومة الأخيرة
- ٢ - ليكون موحد، ولكن
- ٣ - صاروخ حيتس
- ٤ - مقياس السلام

إسرائيل: علاقات خارجية

- ١ - أمام أمريكا
- ٢ - لماذا العالم كله ضدنا؟
- ٣ - جسور جديدة وإحتياجات قديمة
- ٤ - القصة الكاملة لصفقات الأسلحة

قراءات

- ٤٦ - الانتخابات الفلسطينية العامة الأولى: إختبار للديموقراطية د. اسعد غانم
- ٤٨ - شخصية العدد: العميد يعقوب أور «منسق الأعمال في المناطق

بين التفاوض وغرور القوة

بتوقيع اتفاق إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة «الخليل» الفلسطينية، تزايدت الآمال بمعاودة عملية التسوية طريقها الصحيح صوب مواصلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ومواصلة التفاوض حول المرحلة النهائية على المسار الفلسطيني والتي كان مقرراً لها ١٧ مارس ١٩٩٧، وأيضاً معاودة المفاوضات على المسار السوري ومن ثم اللبناني لاسيما بعد أن أميط اللثام عن محوى جولات المفاوضات السورية - الإسرائيلية، وكيف ان الجانبان توصلا إلى اتفاقات حول مختلف قضايا التفاوض، وبقي القرار السياسي بصياغة الاتفاق النهائي والتوقيع عليه، وهو القرار الذي لم يجد رابن ومن بعده بيريز الشجاعة الكافية لاتخاذ، ودفع الأول حياته ثمناً للتردد، وسقط الآخر - بالحزب - في الانتخابات لعجزه عن مواصلة التفاوض والجروح نحو استعراض العضلات واستخدام آلة الحرب ضد أبناء الجنوب اللبناني.

وفي الوقت الذي تاهبت فيه الأطراف العربية لبدء مفاوضات جادة مع الحكومة الإسرائيلية، أعلنت الأخيرة عن بدء انشاء مستوطنة يهودية جديدة في «جبل أبوغنيم» ودفعت بجرافاتها تحرسها قوات مدججة بالسلاح للبدء في انشاء المستوطنة الجديدة التي تحتل مكاناً محدداً بدقة في المخطط الإسرائيلي الرامي إلى إبتلاع أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية المحتلة وذلك عبر إزالة حدود وملاحم المنطقة وفرض الأمر الواقع. ولم تعبأ الحكومة الإسرائيلية بالاحتجاجات الفلسطينية والعربية وبإداناة الدولية، صحيح أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض - الفيتو - في مجلس الأمن لمنع صدور قرار بوقف الاستيطان، الا أن المجتمع الدولي أصدر هذا القرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا يوجد حق نقض وحيث تتساوى جميع الدول في امتلاكها لصوت واحد «عادي».

ورغم هذا القرار، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مواصلة بناء المستوطنة، وعندما هدد أبناء الشعب الفلسطيني بممارسة حقهم الطبيعي في الدفاع عن «الوطن»، يادر وزير ما يسمى بـ «العدل الإسرائيلي» باطلاق تهديدات جوفاء ضد رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات تراوحت ما بين الطرد!! والتصفية الجسدية!! وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عما تريده الحكومة الإسرائيلية بالضبط، هل تريد السلام؟ إذا كانت الاجابة بالايجاب، فكل ما تقوم به يقود المنطقة في الاتجاه المعاكس، ولا نعتقد أن الحكومة الإسرائيلية تجهل ذلك. وبالتالي فكل ما تقوم به هذه الحكومة وينبع من غرور القوة يرمى بالأساس إلى تجميد المفاوضات وإطالة أمدها، في حين يجرى تغيير الوضع الجغرافي التركييب الديموجرافي للأراضي الفلسطينية، ومن ثم لا يجد أبناء الشعب الفلسطيني بمرور الوقت ما يمكن ان يتفاوضوا حوله.

ومشكلة هذا التصور الإسرائيلي انه يزاوج بين «الديناميكية» الذاتية وبين «جمود» الآخر، وهو أمر يتنافى ومنطق الأشياء، فالمؤكد ان ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية الآن سوف يولد ردود فعل عنيفة، هي في النهاية اعمال وطنية مشروعة من الناحيتين القانونية والأخلاقية.

المسار الفلسطيني الإسرائيلي



ملف العدد

هاتسوفيه

١٩٩٧/٣/٣

محادثات في ظل التهديدات

منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تخطط الآن لإقامة دولة فلسطينية سيادية فلن يكون هناك أي داع للاستمرار في سياسة الانسحاب المرحلي قبل التوصل إلى اتفاق واضح وقاطع في كل ما يتصل بطبيعة السلطة الفلسطينية ذات الحكم الذاتي في يهودا والسامرة وتحديد المناطق الأمنية على طول خط الحدود والمناطق الاستراتيجية اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة أمن ودولة إسرائيل.

وليس من المنطقي أن نؤجل استيضاح الأمور بشأن المرحلة النهائية. ومن يعتقد أنه حينذاك سيتمكن بسهولة كبيرة التوصل إلى تفاهم مع ياسر عرفات ورفاقه فهو خاطئ.

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تهدد الآن بالإعلان عن هدفها بشأن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بينما الأمور مازالت في أيدي إسرائيل. فإنه بعد أن يستحوذ عرفات على جميع المناطق لن يكون هناك ما يمنعه من تحقيق هذا الهدف أو من التنازل عن خطته بشأن إقامة دولة فلسطينية سيادية عاصمتها القدس.

ومن ثم فإن النتيجة الحتمية هي أن نبدأ على الفور في إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل ما يتصل بالتسوية النهائية وعند انتهاء المفاوضات سيتم نقل مزيد من الأراضي إلى أيدي سلطة الحكم الذاتي التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد وصلنا إلى لحظة الحقيقة، ويجب علينا أن نتصرف كما هو مطلوب في مثل هذه المواقف وذلك من أجل الحفاظ - كما ينبغي - على المصالح السياسية والأمنية لدولة إسرائيل.

هدد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بأنه ينوي الإعلان على الفور عن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة رداً على قرار إسرائيل بإقامة حي يهودي في جبل أبوغنيم (هار حوما). وقال عرفات أنه كان ينوي إقامة الدولة الفلسطينية بعد الانتهاء من المرحلة النهائية لاتفاقيات أوسلو ولكن نظراً لأن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو تجاهل الاتفاقيات فإنه يعتبر نفسه حراً في إقامة دولة فلسطين ذات السيادة الآن. وليست هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عرفات عن نيته في إقامة الدولة الفلسطينية السيادية. فقد فعل ذلك في الماضي وقبل فترة طويلة من إعلان حكومة إسرائيل البناء في هار حوما. ولذلك لا يمكن الربط بين قرار إسرائيل وبين خطط عرفات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية السيادية في أجزاء كبيرة من أرض إسرائيل. وقد حان الوقت لنذكر أن هذه هي خطة ياسر عرفات ومن ثم لا يجب الربط بين تهديداته المتوالية وبين قرارات حكومة إسرائيل بشأن البناء في القدس.

وحتى لو توقفت إسرائيل عن أعمال البناء في القدس فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سوف يستمر في استعداداته للإعلان في يوم من الأيام عن إقامة الدولة الفلسطينية السيادية وعاصمتها القدس الشرقية. ومن الضروري أن نكون مستعدين وحذرين لذلك قبل قوات الأوان وإلا فسوف نجد أنفسنا مندهشين من تصرفات عرفات. ولكن لا يكفي أن نكون مدركين بل يجب أن نكون على أهبة الاستعداد في نفس الوقت لإحباط المؤامرات التي تحيكها منظمة التحرير الفلسطينية ولا يجب أن ننتظر حتى قوات الأوان وبعد أن يفرض عرفات أمراً واقعاً وتصبح في يديه أجزاء كبيرة من يهودا والسامرة. ويجب أن نتخذ خطوات من جانبنا الآن من أجل إحباط كل مؤامراته وهذا لا ينطبق فقط على حق البناء في يهودا والسامرة والقدس بل أيضاً المناطق ذات الحكم الذاتي التي نقلت إلى أيدي

القرار الصائب في التوقيت المناسب

ومنتقدو القرار الذين يوافقون على مبادئه، يعترضون على التوقيت زاعمين انه غير مناسب. واستخدام عبارة «توقيت غير مناسب» يحول دون اتخاذ قرارات عملية. ان أي قرار بشأن القدس كمعقل دين بوسط المنطقة يدور حوله النزاع على مدى السنوات، لن يكون ابداً في التوقيت المناسب، وسيؤدي إلى ربود افعال شديدة من قبل العالم العربي والفلسطينيين وبلدان العالم. لذلك من الانسب أن نتبنى عبارة «توقيت مناسب نسبياً» في كل ما يجري في القدس. إن أهمية اتفاق الخليل لا تكمن فقط في حل «مشكلة محلية» لكن في الاساس تكمن في تحديد جدول زمني لاستمرار المسيرة السياسية مع الفلسطينيين، وهو الحل الوحيد للنزاع ولتحسين الوضع الامني لسكان إسرائيل.

هذا الجدول الزمني يضمن الحد الأدنى المستمر حتى نهاية العام على الأقل، حتى نصل إلى مفاوضات التسوية النهائية ومرحلة القرارات الصعبة والتوقف عند «خطوط حمراء».

وحكومة إسرائيل مضطرة لاتخاذ قرارات اساسيين، لتحديد هذه الخطوط: مستقبل القدس ومستقبل الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن شأن الاجماع الموسع في الرأي أن يسهل اتخاذ القرار الأول: الحفاظ على وحدة القدس، ومن الممكن أن يظهر هذا الموضوع الآن كخط أحمر. كذلك فإن أي قرار بشأن القدس سيثير ربود افعال غاضبة من جانب الفلسطينيين والمجتمع الدولي، وعلى ذلك فاختيار موعد يصادف رد فعل عنيفاً للفلسطينيين (بجانب ضغط دولي مؤثر) سيؤدي إلى دفع ثمن باهظ من جانبنا: عرقلة عملية السلام او وقفها. والتوقيت الحالي يمكن أن نسميه بالخط الأحمر، الذي يضع موضوع - توحيد القدس - خارج المفاوضات المستقبلية.

ومقابل ذلك يبرز الاستيطان والموقف الإسرائيلي منه في المستقبل. وهذه القضية ستتصاعد حدتها أيضاً خلال هذا العام. ليكن القرار في المستقبل ما يكون، والواضح أننا لكي نتوصل لاعتراف فلسطيني عربي بتوحيد القدس وتعديلات الحدود حسب مقتضيات الأمن سنضطر لدفع ثمن ما. وهذا الثمن له صلة مباشرة بمستقبل الاستيطان. وفي هذا السياق قد نتنازل عن مناطق أخرى في جنين أو نابلس، لتثبيت «الخطوط الحمراء» وللحفاظ على القدس موحدة. كل هذا بشرط أن تتزامن الاقوال مع الافعال.

إن قرار الحكومة بشأن انشاء الحي اليهودي في (هار حوما) جبل أبوغنيم والبناء للفلسطينيين - له تأثير كبير على استمرار العملية السياسية السلمية. ومنذ فترة يعكس المتحدثون باسم معظم الأحزاب في الكنيست اتفاقاً واسعاً في الرأي في إسرائيل وفي العالم اليهودي بأسره، حول الحفاظ على وحدة القدس. وهذا الاجماع من شأنه أن يعضد قرار الحكومة، بعد سنوات من التصريحات الرنانة الجوفاء للحكومات الإسرائيلية المختلفة منذ بدأت المحادثات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية في مدريد.

أما بالنسبة لقرار تحسين البنية الأساسية والبناء لمواطني المدينة الفلسطينية: فإنه إتخذ أيضاً لضرورات تكتيكية، وإنه قرار صائب وهام للغاية، فطوال سنوات كان هناك التزام فعلي بتوحيد القدس خاصة بالبناء لليهود، مع اهمال متواصل لكل ما يتصل بالشئون البلدية لعرب القدس الشرقية. ولم تسعى إسرائيل لإصدار قرارات سياسية تعنى بالجزء الشرقي من المدينة كدولة معنية برعاية مواطنيها، يهوداً وعرباً على حد سواء. وازداد الوضع سوءاً عقب اندلاع الانتفاضة، وبعد تسمية السلطة الفلسطينية.

وفي ظل غياب نظام يفرض قانوناً ما في شرق المدينة، مع الاهمال المستمر في مجالات التعليم والصحة والسياحة وغيرها، نتج عن ذلك فراغ هائل.

إن سكان القدس الشرقية هم أيضاً آدميون محتاجون لهذه الخدمات، وإلى أي جهة يقدمون شكواهم عندما تتعرض سياراتهم أو ممتلكاتهم للسرقة إذا لم يكن هناك ولو مقر شرطة واحد؟

وبدون أي استجابة حكومية إسرائيلية، يتوجهون بأزماتهم إلى الخيار الأقرب إلى قلوبهم - السلطة الفلسطينية وشرطتها. وفي عهد الحكومة السابقة، عندما كنت اشارك في لجنة أمن القدس، اغلقنا مكاتب السلطة وعملنا ضد رجال جبريل رجوب. غير أن ذلك لم يكن كافياً. لابد من ايجاد وجود إسرائيلي يملأ الفراغ الذي نتج عن هذه التداعيات في جميع المجالات، بما في ذلك انشاء مقر للشرطة في الاحياء الشرقية، وتوفير الموارد المطلوبة. فبدون اجراء حقيقي فعلي، فسيبقى القرار الصائب أيضاً بمثابة تصريح خالٍ من المضمون.

حديث اليوم مع البروفيسور شموئيل سندلر بجامعة برايلان عرفات يعرف أن الوقت غير مناسب الآن للإعلان عن اقامة دولة فلسطينية

دولة فلسطينية وأن خطوة الإعلان عن الاستقلال سوف تتسبب في توحيد الصفوف بين معظم الكتل في الكنيست وتأييد اتخاذ خطوات صعبة من جانب نتانياهو.

س - هل من الممكن القول أنه لا يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى التصريحات التي أدلى بها في القاهرة؟

ج - إن الإعلان عن قيام دولة مستقلة يعتبر سلاحاً سوف يستخدمه عرفات بدون أدنى شك في المستقبل. ولكن عرفات نفسه يعرف أن الوقت ليس مناسباً. وعرفات الذي يتلقى تقارير يومية عن الأحداث السياسية الداخلية في إسرائيل يتابع عن كثب قضية بر أون والنتائج التي يمكن أن تتمحض عنها مثل سقوط الحكومة. ولذلك فسوف يفضل الانتظار للإعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية في الوقت المناسب من وجهة نظره.

س - ماذا يريد عرفات أن يحققه من محادثاته مع الرئيس كلينتون؟

ج - أن هدفه الاساسي سيكون اعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضعها كطرف مؤثر في المفاوضات. ويشعر عرفات أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتعاون بالقدر الكافي وأنها لا تمارس الضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات. ومن أجل ذلك فسوف يكرر عرفات على مسمع الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة الأمريكية ككولة وهو نفسه كرئيس قد وعداه بتنفيذ الالتزامات التي قطعها الطرفان على انفسهما عند التوقيع على الاتفاق وأنه لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤدي دورها. وعلى سبيل المثال فيما يتصل بالبناء في هار حوما وممارسة الضغوط على رئيس الوزراء نتانياهو حتى يتراجع عن قراره. كذلك سوف يطلب عرفات فتح مفاوضات دبلوماسية في واشنطن ومن ثم فإن الأمريكيين الذين لم يتحمسوا في يوم من الأيام لعرفات يعرفون أن البديل هو نظام حكم حماس التي تعترض على عملية السلام ولذلك فسوف يوضح الأمريكيون لعرفات أنهم يعترضون بشدة على الإعلان من جانب واحد عن إقامة دولة فلسطينية حتى لو كانوا يعترفون بحقيقة أنه في نهاية الأمر سوف تقام دولة فلسطينية مستقلة، فإن الوقت الحالي غير مناسب لذلك.

قررت الحكومة في الأسبوع الماضي التصديق على عمليات البناء في هار حوما. وعلى القرار الذي يبدو أنه فرض على بنيامين نتانياهو والذي لم يشأ أن يصدره على الإطلاق أو أن يؤجله لعدة اسابيع. وعندما أوضح بعض أعضاء الكنيست من الائتلاف لنتانياهو أن هناك مخاوف كبيرة على مصير الائتلاف والحكومة في حالة عدم التصديق على البناء في هار حوما شعر رئيس الوزراء بالخوف بصفة خاصة من امكانية تكرار الاحداث الدموية التي وقعت في شهر سبتمبر بعد فتح نفق الحشمونيين. ولكن على عكس المخاوف فإن الأوضاع تبدو هادئة الآن. فياسر عرفات الذي يزور الولايات المتحدة الأمريكية ويجري مباحثات مع المسؤولين في الحكومة الأمريكية الآن، أعلن هذا الأسبوع خلال زيارته لمصر أن نتانياهو بأفعاله هذه يدفع السلطة الفلسطينية إلى ركن الزاوية وسوف يتسبب في نهاية الأمر في الإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد وذلك في بداية المحادثات حول التسوية الدائمة وقبل وقت طويل من مجيء هذا الإعلان.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل عرفات ينوي في حقيقة الأمر ان يتخذ مثل هذه الخطوة أم أن هذا مجرد تهديد فحسب يهدف إلى ممارسة الضغط من جانبه على إسرائيل؟ توجهنا إلى البروفيسور شموئيل سندلر من جامعة برايلان المتخصص في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل معرفة راية في هذا الموضوع.

ج - والاجابة حسب رؤيتي للأمور في هذه اللحظة أنه ليس من مصلحة عرفات على الإطلاق أن يتخذ خطوة من هذا القبيل على اعتبار أنها خطوة استفزازية يمكن أن تؤدي إلى وقف عملية السلام والمفاوضات الجارية وأن تأثير حفيظة الأمريكيين الذين ليسوا على استعداد لقبول مثل هذه الخطوة. ومن ثم ستؤدي تلك الخطوة إلى رد فعل عنيف من جانب إسرائيل سواء على المستوى السياسي مثل وقف المحادثات حول التسوية الدائمة وبالتالي إلى عدم تنفيذ عمليات اعادة الانتشار في يهودا والسامرا وربما أيضا على مستوى ادخال قوات عسكرية إلى مناطق السلطة الفلسطينية ونزع اسلحة الشرطة الفلسطينية. وطرد واعتقال أعضاء المجلس الفلسطيني كذلك يعرف عرفات جيدا أن معظم الجماهير في إسرائيل ليست مهية الآن لقيام

رقصة نتانياهو

معاريف ١٠/٣/١٩٩٧
أورى افنيرى

وبعد أن اتفقنا، لم تتبق إلا مسألة السعر.

وعندما تصرخ السلطة الفلسطينية وتقول أن مساحة الأرض التي أعيدت اليها تعتبر انتهاكا لاتفاقيات أوسلو فهي على حق.. ولكن عندما يصرخ اليمين المتطرف في إسرائيل قائلا أنه لا يجب حتى إعادة هذه المساحة الصغيرة فإنه على حق من وجهة نظره هو. وأود أن أقول أن بنيامين نتانياهو أكل لحم الخنزير، ولكن قطعة صغيرة ومن أجل تخفيف حدة غضب المتطرفين أشعل نتانياهو النار فوق جبل أبوغنيم. وقال للمتدينين: «لقد أكلت بعض الخنزير ولكن في مقابل ذلك فاني أمنحك السكن في القدس الشرقية. إنها مسألة خذ وهات».

وهذا هو أسلوب نتانياهو منذ أن وصل إلى السلطة ويمكن أن نطلق على هذا السلوك اسم «رقصة نتانياهو» حيث خطوة واحدة نحو الامام وخطوة واحدة إلى الخلف. فلقد أعاد معظم مناطق الخليل وفي نفس الوقت قرر توسيع الاستيطان لقد أفرج عن السجينات الفلسطينيات وقرر تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب وأعلن أن البلوزرات سوف تصعد إلى جبل أبوغنيم. وفي كل مرة يطرح هذا السؤال نفسه: أيهما اكبر الخطوة التي إلى الامام أم الخطوة إلى الخلف؟ أن الصورة ليست واضحة حيث أن اغلاق أربعة مكاتب غير ذي أهمية تعتبر مسألة ورق وليس لها أي قيمة بالمقارنة بالإفراج عن ثلاثين سجينة وهي مسألة لحم ودم، ولكن مسألة جبل أبوغنيم أهم من الانسحاب في الضفة. ومن المعتقد أن نتانياهو لم يفهم ذلك عندما قرر اتخاذ هذه الخطوة وهو يعد جاهلاً في نظر الفلسطينيين وأن المحيطين به أكثر جهلاً منه.

إن قضية جبل أبوغنيم سوف تتسبب في موجة من العنف الأمر الذي لن يثير ضداً فقط الشعب الفلسطيني بأكمله سواء في إسرائيل أو في الشتات ولكن أيضاً العالم العربي كله بالإضافة إلى أكثر من مليار مسلم في جميع أنحاء العالم، والبرود الذي استقبل به نتانياهو في مصر لا يبشر بالخير على الإطلاق.

وفي يوم الجمعة الماضي شاركنا أنا وأصدقائي مرة أخرى في مظاهرة جماعية تضم الجماهير الفلسطينية ضد الاستيطان في جبل أبوغنيم ورفعنا فيها علمنا الوطني إلى جانب العلم الوطني الفلسطيني من أجل الإعلان عن أن الصراع من أجل السلام يخوضه الشعبان. وكان من المذهل أن نرى رباطة الجأش الأمر الذي منع وقوع مواجهة عنيفة بين الفلسطينيين ورجال الشرطة والجنود. وقد برزت بصورة مثيرة للاعجاب صلاحيات ياسر عرفات السياسية والأخلاقية. ولكن لا يجب على أي شخص أن يخدع نفسه حيث أن هذا وضع مؤقت ينبع من حسابات سياسية حكيمة وليس من المؤكد أن عرفات يستطيع أن يمنع وقوع مواجهة حقيقية عندما تصعد البلوزرات إلى جبل أبوغنيم.

خطوة صغيرة نحو السلام - خطوة كبيرة بالنسبة لليكود - هذا ما وصفت به في حينه اتفاقية إعادة معظم أجزاء مدينة الخليل. وهذا ما أصف به أيضاً قرار تسليم ٢٪ من المنطقة C (بالإضافة إلى ٧٪ من المنطقة B) إلى الحكومة الفلسطينية ولكن بالنسبة للسلام تعتبر هذه خطوة صغيرة جداً.

حيث أن الاتفاقية المرحلية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة والتي وقعت في واشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ تنص في البند الأول من الملحق الأول على أن إعادة الانتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية في المناطق العسكرية المحددة تنفذ بصورة تدريجية طبقاً لإعلان النوايا (اتفاقية أوسلو) على ثلاث مراحل.

وبعد ذلك تحدد أن تنفذ المرحلة الأولى بعد ستة أشهر من تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني وأما المرحلتين التاليتين تنفذان بحيث تفصل بينهما مدة تصل إلى ستة أشهر.

ويقول العقل السليم أن تفسير هذا البند هو أن يتم اخلاء الضفة الغربية بالكامل باستثناء قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي المحددة (على سبيل المثال في بعض المناطق في غور الاردن) خلال ثلاث مراحل متساوية وكل ذلك من خلال اتفاق بين الطرفين بعد محادثات ثنائية. ولكن ما حدث هذا الأسبوع يعد انتهاكاً صارخاً لروح الاتفاقية ونصها. ففي المرحلة الأولى التي تنفذ الآن بعد تأخير كبير تم تسليم أقل من عشر المساحة بدون اتفاق وبدون حوار. ولكن على أي حال فإنه بالنسبة لليكود تعتبر هذه خطوة كبيرة. ويصدق توأم بيجين عندما يصرخون قائلين «حماس».

وبالنسبة لليهودي الديني فإنه يحظر اكل لحم الخنزير. ومن ناحية الاثم ليس هناك فرق بين شخص يأكل كيلو خنزير كامل وبين شخص آخر يلتهم فقط شريحة من لحم الخنزير حيث أن قطعة صغيرة من لحم الخنزير تعتبر اثمًا مثل كيلو من لحم الخنزير والخنزير في نهاية الأمر هو الخنزير. وبالنسبة للمتطرفين من انصار أرض إسرائيل الكاملة أرض الوعد الالهى، ليس هناك فرق بين إعادة نصف في المائة من أرض يهودا والسامرة وبين إعادة الأرض كلها أو نصفها. حيث أن ما ورقناه عن أجدادنا هو ما ورثناه عن أجدادنا.

وها هي حكومة الليكود برئاسة الزعيم المتوج من قبل «المعسكر القومي بأكمله» وتحت مسئولية جميع الوزراء الذين لم يستقيلوا وليس مهماً كيف كان اقتراعهم توافق عن طيب خاطر على إعادة جزء من الأرض المقدسة إلى سلطة الشعب الفلسطيني وهي بذلك قد تخطت الحدود. ومثلما تقول النكتة المشهورة «والآن

جبل أبوغنيم.. وإستراتيجية نتانياهو للسلام

هاتسوفيه

١٩٩٧/٢/٢١

د. موردخاي فرتهايمر

الاستعداد لانتخابات عام ٢٠٠٠، وعليه أن يرتبط بالمعسكر الذي دفع به إلى الحكم إذا أراد أن ينتخب مرة أخرى للكنيست الـ ١٥. ونتانياهو يعرف هذه الصيغة جيدا، وإن كان برجماتيا بطبعه، كما يزعم كثيرون، فعليه في نهاية الأمر أن يتمسك بالخطوط الرئيسية لحكومته ومبادئ برنامجه الانتخابي الذي قدمه في الانتخابات. لذا فإن نتانياهو - دون شك - سيعطي الضوء الأخضر في الاسابيع القادمة لتشغيل البلوزرات في منطقة جبل أبوغنيم وبدء البناء فيها.

لقد علمت الأصوات في الداخل والخارج بأن البدء في البناء بمنطقة جبل أبوغنيم سيؤدي إلى «حرب عالمية»، على حد قول بعضهم، وإلى نسف عملية السلام. ولم يعد سلاح التهديدات الذي يستخدمه ياسر عرفات، وحركة السلام الآن، والدول العربية، لم يعد جديدا منذ بدأت المسيرة السلمية. فخلال عهد حكومة رابين وبيريز لم يكن ضروريا استغلال التهديدات الداخلية حيث كانت تكفي تهديدات ياسر عرفات باستئناف العنف ليخضع رابين وبيريز لما يمكن أن يسمى «ابداء حسن النية».

وعرفات الذي يتابع عن قرب ما يجري في إسرائيل خاصة في المجال السياسي، كان واثقا من أنه يستطيع الدفع بأهدافه وتحقيقها كما فعل في عهد حكومة اليسار، ولقد حاول ذلك بالفعل في مفاوضات اتفاق الخليل مصحوبا بتهديدات متكررة بإشغال أعمال العنف. وبقراءة الأشهر الأخيرة نستطيع أن نتعرف بشكل واضح على أن الانصياع لتهديدات عرفات والعرب، لن يحقق شيئا لمسيرة السلام وبالضرورة للمصالح القومية. وإذا كنا نعرف متى يبدأ الانصياع والخضوع فأننا لاندري متى ينتهي. فمن الممكن أن يبدأ في جبل أبوغنيم، ومن ثم ينتهي بتقسيم القدس وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تهدد الوجود اليهودي في الشرق الأوسط. وفي هذه المرحلة كان الرئيس المصري ووزير خارجيته وراء أبرز التهديدات التي صدرت ضد بنيامين نتانياهو وحكومته. ولقد أثبتت نتائج المفاوضات حول الخليل والقضايا المتصلة بهذا الاتفاق بشكل واضح أنه بالرغم من أخطاء نتانياهو المتواصلة للقرارات التي اتخذها خلال الأشهر الأخيرة وخاصة في موضوع التعيينات، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية خرج من اتفاق الخليل وهو صاحب اليد العليا، فبالإضافة للتعديلات المؤثرة على دعم وتقوية الأمن للمستوطنين اليهود في الخليل، نجح نتانياهو في

هبط بنيامين نتانياهو من الطائرة التي عادت به من واشنطن. فكانت في انتظاره المعمعة السياسية لقضية البناء في القدس، وخاصة البدء في بناء الحي الجديد بمنطق جبل أبوغنيم (هار حوما). ومتلما كانت الخليل قبل عدة اسابيع مفترقا للطرق في مسيرة السلام وخصوصاً لدى الأمريكيين، يبدو أن عملية بناء حي في منطقة جبل أبوغنيم تشكل مفترق طرق في الصراع حول وضع القدس الموحدة كعاصمة لدولة إسرائيل. إن أي تنازل من إسرائيل بشأن البناء في القدس - حتى لو كان هذا التنازل مجرد تأجيل بدء البناء إلى وقت آخر - سيكون بمثابة نكبة على الاجيال القادمة. وعند تحليل تحركات بنيامين نتانياهو في المسيرة السلمية خلال الأشهر الأخيرة، نستطيع اليوم أن نحدد الخطوط الرئيسية لاستراتيجية السلام لدى رئيس الحكومة. وهي إستراتيجية تبشر بقليل من التفاؤل بأن البناء في القدس، وقبل كل شيء في جبل أبوغنيم، سيبدأ قريبا بالفعل.

إن بنيامين نتانياهو كأي رئيس حكومة في دولة ديمقراطية، هو «منتج سياسي» وندرك مغزى هذه الحقيقة عندما نقيم التحركات المتوقعة منه فيما يتعلق بالقضايا المطروحة على جدول الاعمال القومي. فمن ناحية، هناك خطوط اساسية للحكومة ومن ضمنها الالتزامات الواضحة في عدة مجالات وعلى رأسها وضع مدينة القدس. ومن ناحية أخرى هناك سلسلة من الضغوط الخارجية في الأساس، تمارس على رئيس الحكومة لوقف البناء في القدس. والواقع انه عندما نضع الرجل في مثل هذا الميزان، مع تقييمه سياسيا وأيديولوجيا وشخصيا، فإنه يعتبر بطلا.

وبنيامين نتانياهو ليس زعيما صاحب تاريخ سياسي طويل، لقد بدأ فقط منذ فترة قصيرة في تمهيد وتعبيد الطريق لنفسه ليعتلي قمة المعسكر القومي. ولاشك ان نتانياهو لا يعتبر الفترة الأولى لولايته رئاسة الحكومة فترة أخيرة وبالتأكيد لا يريد أن تكون فترة قصيرة فتقطع في نصفها أو ربعها. لذلك، على خلاف معسكر المعارضين له في الليكود بزعامة بيني بيريز، لا نرى في أسلوبه الحذر والمتردد في قضايا سياسية مثل البناء في القدس ابتعادا عن طريق المعسكر القومي أو انحرافا عن طريق رابين - بيريز، بل يجب ان ننظر إلى ذلك كأسلوب تكتيكي في اطار «استراتيجية نتانياهو للسلام». وليس لنتانياهو ما يبحث عنه في معسكر اليسار، وليس لديه احتمال أن يؤيده هذا المعسكر ولو جزئيا في الانتخابات القادمة لرئاسة الحكومة. ونتانياهو، حسب كل الدلائل يبدأ الآن

تضمنين الاتفاق للمرة الأولى منذ بدأت مسيرة أوصلو مبدأ التبادلية بوضوح في اتفاق مكتوب مع عرفات، ومبدأ التبادلية أو التكافؤ هو الآن عنصر أساسي من استراتيجية السلام الخاصة بنتانياهيو.

وكما هو معروف، فإن نتانياهيو يدرك أن احتمالات انقضاء فترة ولايته الأولى كرئيس للحكومة بسلام، والدخول في سباق الانتخابات في سنة ٢٠٠٠ ومع احتمالات الفوز يعتمد كثيراً على مدى نجاحه في الوفاء بمبادئ برنامجيه الذي قدمه لانتخابات ٩٦ والذي على أساسه شكل حكومته. وبناءً عليه فهو يؤسس استراتيجيته للسلام على تحقيق الأهداف الأساسية التي تعبر عن أيديولوجية وسياسة الليكود والمعسكر القومي. وفي سبيله لتحقيق هذه الأهداف توجد معوقات في صورة اتفاقات أوصلو. فالواضح أن الحقائق التي لا يمكن تغييرها على أرض الواقع، والتي تم إقرارها في عهد حكومتى رابين وبيريز تجعل مهمة نتانياهيو صعبة جداً في تحقيق وإنجاز برنامجيه وسياسته. حتى أن موافقته على تنفيذ الانسحاب من الخليل وإطلاق سراح السجينات المتهمات بعمليات قتل، لم يكن عن طيب خاطر بل

بقوة الالتزامات الواضحة التي قطعها رابين وبيريز على نفسيهما. والآن وبعد اتفاق الخليل يمكن القول أن نتانياهيو نجح في التخلص من الارث الذي تلقاه من شمعون بيريز، ويستطيع أن يدخل مرحلة تنفيذ سياساته وبرامجه في المسيرة السلمية.

إن المفاوضات التي بدأت هذا الأسبوع حول بقية الموضوعات المتراكمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير هي مرحلة جديدة خالية من إرث حكومة اليسار من جانب، ومن جانب آخر ستعبر بوضوح عن استراتيجية نتانياهيو للسلام والتي تقوم على المبادئ الأيديولوجية للمعسكر القومي.

وستتضح أيضاً هذه السياسة في موضوع البناء في القدس بما فيها منطقة جبل أبوغنيم بصورة خاصة. وتتعلق انظار الشعب الإسرائيلي اليوم برئيس الحكومة وبقراراته حول البناء في جبل أبوغنيم، فإذا كان نتانياهيو مخلصاً لاستراتيجيته السلمية، فإننا سنسعد قريباً - دون شك - بقرار البناء فوراً في جبل أبوغنيم ورصف الطرق هناك. ومعوقات اتخاذ مثل هذه القرارات هي مجرد مسألة تكتيك يفرضه الواقع، مع الأخذ بالاعتبار المصالح الدولية لإسرائيل.

ظل الجبل

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨

عوزي بنزيمان

الخاص بالبناء في جبل أبوغنيم بالمرحلة الأولى للانسحاب، ومع موافقة اللجنة الوزارية أول أمس دار الحديث فعلاً عن البناء الفوري، ولكن تطبيقه سوف يتزامن مع تنفيذ الانسحاب القادم من الضفة الغربية. والدافع واضح وهو ردع عرفات من أن يثير اعتراضاً عنيفاً على إقامة الحي اليهودي خوفاً من عرقلة عملية إخلاء الضفة الغربية من جنود جيش الدفاع، من أجل تحقيق النتيجة المطلوبة يجب أن يضعوا أمامه الطعم في صورة انسحاب بارز في المرحلة الأولى. وهذا بالضبط ما ينوي المستوطنون وممثلوهم في الكنيست التصدي له.

وفقاً للمعلومات المتوافرة لدى مجلس المستوطنات، تكلم نتانياهيو أثناء زيارته لواشنطن عن حجم الانسحاب الذي سيبلغ حوالي ١٠٪ من الضفة الغربية في (المرحلة الأولى) - نصف هذه المساحة عن طريق نقل السلطة من المنطقة القروية B إلى السلطة الفلسطينية وحدها A والنصف الآخر عن طريق الاقتطاع من المنطقة التي لإسرائيل حق السيطرة الكاملة عليها C وتسليمها لإدارة السلطة الفلسطينية مع الاحتفاظ بالرقابة الأمنية العليا بأيدي إسرائيل B ولا

هناك قناعة لدى أعضاء مجلس المستوطنات، وكذلك فريق (القوة ١٧)، بأنه عندما سافر بنيامين نتانياهيو منذ أسبوعين إلى واشنطن لم يكن في قرارة نفسه أن يقرر، مع عودته، إقامة الحي اليهودي في جبل أبوغنيم. فالاقترح الذي طرحه أول أمس على اللجنة الوزارية لشئون القدس، للموافقة على إقامة الحي، هو في نظرهم دليل على الصيغة التي تصلح مع نتانياهيو - أي الضغط السياسي المعتدل، تقول هذه الجماعة أنه بفضل نشاطها خلال الأيام العشرة الأخيرة، تحرك نتانياهيو في المسار الصحيح إلى اتخاذ القرار المرغوب لديهم.

وتنوي جماعة المستوطنين متسلحة بهذا الدرس أن تواصل الضغط على نتانياهيو بالوسائل السياسية فمتلماً أذاقوه بعض قوتهم في الصراع من أجل إقامة الحي السكني في جبل أبوغنيم، عن طريق التغيب عن عمليات التصويت التي كانت في الكنيست في الأسبوع الماضي، فإنهم يسعون أيضاً كي يؤكدوا له قوتهم في الصراع على حجم الانسحاب القادم في الضفة الغربية والذي سيتم في الشهر القادم. لقد ربط نتانياهيو القرار

يجد هذا الاتجاه استحسانا في نظر مجلس المستوطنات وجماعة الضغط التي تتبعها - فهم يعتقدون أن إعادة الانتشار الجديد التي سيقوم بها جيش الدفاع في الضفة الغربية يجب أن تكون ضئيلة. يقول أعضاء مجلس المستوطنات انهم يعلمون أيضا أن الانسحاب الأول سيكون في ظهر الجبل. وليس في بقاع الأردن ولا عند خط التماس ولا في منطقة القدس. انهم لا يعرفون أين ستكون مناطق الانسحاب - هل ستكون مساحة واحدة (في حلحول مثلا) أم قطع اراضي في عدة نقاط أم على شكل قطاع رفيع وممتد. من المعروف أن جيش الدفاع قد أعد عدة احتمالات من أجل ان يتيح للجهاز السياسي اختيار أحد هذه الاحتمالات حسب اعتباراته.

لقد نشطت جماعة المستوطنين هذا الأسبوع في أوساط الوزراء من أجل تحفيزهم على مطالبة نتانياهو عقد اجتماع فوري للحكومة كلها

يتناول أهدافها النهائية في المفاوضات مع الفلسطينيين. وقد ذكر أعضاء مجلس المستوطنات للوزراء، أنه بعد التوقيع على اتفاق الخليل أعلن نتانياهو أن تنفيذ المراحل التالية للاتفاق المرحلي (المراحل) سيتم بعد أن تحدد الحكومة لنفسها نوعية التسوية النهائية. وحسب فهم نشطاء مجلس المستوطنات، لم يف نتانياهو بهذا الوعد، وقد حاولوا هذا الأسبوع دفع عدد من الوزراء من (المقدال، الطريق الثالث ويسرائيل بعلياه) لتهديده بأزمة حكومية إذا لم ينفذ وعده بعقد هذا الاجتماع.

إن الفخ يلتف حولهم جميعا: نتانياهو الذي يجب أن يقترح على عرفات مقابلاً فعلياً في الضفة عن ضبط النفس إزاء عملية بناء الحى الجديد في جبل حوما - وعرفات الذي يجب أن يسلم بقرار البناء الإسرائيلي في القدس من أجل أن يوسع من مساحته في الضفة - والمستوطنين الذين يجب أن يتحملوا المزيد من عمليات الانسحاب في الضفة الغربية من أجل انقاذ القدس.

عريضة إتهام جبل حوما

هآرتس ٢٨/٢/١٩٩٧

عقيبا الدار

هنا. فالاحتجاج من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والادانة المنتظرة من مجلس الأمن، سوف يذكرون لمن نسي أنه باستثناء دولتي كوستاريكا والسلفادور، لا يوجد أي سفير آخر في عاصمة إسرائيل.

منذ جعل اتفاق أوسلو من منظمة التحرير طرفا في الحوار السياسي، أصبح لدى إسرائيل طريقتين لمعالجة مشكلة القدس. ولا تعتبر سياسة زرع حقائق على أرض الواقع واحدة منهما. الطريقة الأولى هي تنفيذ الاتفاق بكل حذافيره، مع بذل جهود لبناء الثقة مع الفلسطينيين. واحراز تقدم في التسوية المرحلية وإجراء مفاوضات فعلية حول التسوية النهائية، والتي ستمنحهم الأمل في تقرير المصير في مناطق واسعة، هي أمور من شأنها تقليص الأبعاد المفزعة للنزاع حول القدس. كلما كان للفلسطينيين مكاسب كثيرة أكثر وأمال عريضة أكثر في الضفة والقطاع، سيكون من السهل أكثر الحصول على تنازلات منهم في موضوع القدس.

الطريقة الثانية، طريقة يوسى بيلين وميخائيل ايتان، وتقترح اغراء عرفات بتسوية نهائية جزئية، تؤكد المصالح الوطنية لإسرائيل في القدس. وهكذا يمكن أن نستوضح هل الفلسطينيون على استعداد للاعتراف بالحقائق التي وضعت على مر السنوات الطويلة والتي رفضوا خلالها الاعتراف بوجود إسرائيل. لو شرطوا اتفاق

هناك شك كبير في أن تفلح الحكومة في تسويق الشقق التي سيتم بناؤها في هار حوما (جبل أبو غنيم)، أو أن تصدر المحكمة العليا أمرا بإلغاء المصادرة وإعادة الأراضي إلى اصحابها، أو أن يضيق أخر العلمانيين ذرعا بهذه المدينة التي لا يكف النزاع حولها. يحتمل أن يتمخض قرار اللجنة الوزارية لشئون القدس عن البناء لعرب القدس. بعد سنوات طويلة حظى الظلم الذي يتعرضون له بجذب الانتباه الدولي. رغم ان القرار بالبناء للعرب لا يحمل أي طابع عملي، يستطيع مواطنو رأس العامود أن يضيفوا لارشيف الوعود قرارا حكوميا لإصلاح الخطأ بعض الشيء. ولكن لنفترض أن ايهود أولمرت وجبهة أرض إسرائيل قد انتصرا، وأقام حزب شاس في الحى الجديد مدرسة دينية كبيرة. هل ستكون الحكومة بذلك قد أبعدت القدس تماما عن مائدة المفاوضات؟ كان من الضروري اصدار قانون يلزمنا نحن السياسيين الإسرائيليين بالقيام بزيارة سنوية لفندق هيلتون طابا - افياً سونستا سابقا. ويمكن الاطلاع على اطلال ياميت. حتى لا ينسوا حمل جوازات سفرهم. ان جبال حوما لن تقنع ياسر عرفات بالتخلي عن القدس الشرقية. إذا لم يعطوه سياخذ هو. تشير «الوثيقة السرية» التي سربت بالأمس إلى أن أعضاء السلطة الفلسطينية يعتقدون سرا جلسات عمل في فندق بالقدس الشرقية. هل نضع عليهم مراقبين لاعتقالهم إذا انزلق حديثهم من حديث عادي إلى احاديث عمل؟ ليس فقط العالم العربي كله يساند الفلسطينيين

السلام بإعادة تقسيم السيادة في القدس وفقا للوضع الذي ساد في المدينة قبل يونيو ١٩٦٧، يجب وقتها إعادة التفكير في التسوية كلها. لا تستطيع أي حكومة في إسرائيل - ولا ترغب فعلا - الموافقة على وجود سيادة فلسطينية في رامات اشكول. ولهذا ليس من الضروري بناء حي جبل حوما.

وقد فضل اسحاق رابين الطريقة الأولى أي أن يرجئ القدس إلى نهاية الطابور. وشمعون بيريز أسرع هاربا من اتفاق (بيلين - أبو مازن)، بخاصة لانهما تجرأ على التطرق لموضوع القدس. ويتأرجح نتانياهو بين المساومة على حجم مراحل إعادة الانتشار وبين التسوية النهائية. لقد أخذ صيت الزعيم الذي لا يتنازل إلى أن يضغطوا عليه. وعندما أجبر على التراجع، تأخر وصول المقابل العربي والدولي أو لم يصل على الإطلاق. لا أحد يعلم إلى أي نفق أو جبل سيسير رئيس الوزراء الأسبوع القادم. لقد مرت مذبحه جولد شتاين في الحرم الابراهيمي بسهولة أكبر كثيرا من حفر فتحة أخرى لنفق في القدس. يقول العقل أن رابين وبيريز كانا سيمرران موضوع جبل حوما بسهولة أكبر لدى عرفات أما نتانياهو فقد عالج الأزمة عن طريق الدعاية والتسوية. فقد اتصل بالرئيس المصري حتى (يفسر) له

الموضوع واستدعى لمكتبه ممثلي الصحافة العربية، أما عرفات فقد ضمن في جيبه المساحة التي وعده نتانياهو اياها في عملية الانتشار الأولى وهو يحصى النقاط التي جمعها مقابل (ضبط النفس) الذي يسير عليه في المناطق، وهذا ما يسمى بالاستراتيجية. فلماذا يتفجر قبل أن يربت كلينتون على كتفيه ويكف العالم عن توجيه الضربات لإسرائيل؟ ربما أن المحكمة العليا اليهودية قد ابقت على قرار نتانياهو بالسماح للعرب بالبناء. من الآن سيتحول كل قرار مصادرة لأرض عربية في القدس إلى قصة دولية. والمستوطنون اصحاب الخبرة على قناعة بأنه تكمن خلف جبل حوما مؤامرة أخرى (للتنازل من أجل العرب).

إن موضوع جبل حوما يعطى فرصة ممتازة للتخلص من عادات ادمان النذور والاهام وشعارات مثل (تقوية حدود القدس وتحصينها). وهذا يعمل بنفس الفائدة مثل (الارهاب لن يجعلنا نخضع) لقد تعلمنا أنه لا يوجد أي حصن يمكن أن يعزز وحدة القدس، وأن الارهاب فقط هو الذي يجعلنا نخضع. لم ولن تكون هناك تسوية بدون حل قضية القدس. السؤال الوحيد المطروح هو: كم من الدماء سينزفها العرب واليهود إلى أن يدرك الطرفان هذا الأمر.

بلا مقايضة على جبل أبوغنيم

معاريف ١٩٩٧/٣/٣
موشيه يزك

ومصر من شأنه أن يشير الرأي العام الأمريكي، الحيوي والفعال للحفاظ على تأييد الكونجرس لاستمرار مخصصات المعونة الأمريكية لمصر. لذلك، فإن مبارك يظهر عشية زيارته للبيت الأبيض، أنه بالرغم من اختلاف الآراء بشأن قضية جبل أبوغنيم، فإن الحوار الإسرائيلي المصري مستمر. وتأتي دعوة نتانياهو لزيارة القاهرة لتخدم هذا الهدف.

ولا يعني ذلك ان تقلع وسائل الإعلام المصرية عن مهاجمة إسرائيل في يوم زيارة نتانياهو. فالإعلام المصري يروج التحذيرات التي اعلنها الرئيس المصري لإسرائيل. ولكن لم يغب عن الساسة المصريين حقيقة أن إسرائيل تجاهلت التحذيرات الأمريكية ذاتها وقررت البناء في جبل أبوغنيم. ولذلك من غير المتوقع أن تغير الولايات المتحدة موقف إسرائيل. ولا يغيب عن نظر المصريين أن تحفظ الولايات المتحدة على اجراءات إسرائيل في جبل أبوغنيم لم يكن حادا ولم يشكل تهديدا لإسرائيل، كما هو معتاد فيما مضى.

إن عدم وجود أي احتمال لالغاء القرار بالبناء في جبل أبوغنيم، من شأنه ان يدفع مصر للتوسط بين إسرائيل والفلسطينيين في الأزمة

إننى غير مقتنع بأن رحلة رئيس الحكومة إلى الرئيس مبارك هذا الأسبوع كانت في الوقت المناسب. فالإعلان المسبق في وسائل الإعلام المصرية كما لو كان حسنى مبارك طلب من بنيامين نتانياهو الحضور فوراً إلى القاهرة يتناقض مع قواعد البروتوكول المتفق عليها بين زعيمى دولتين. ورغم تعجل المقابلة، فإن الرئيس حسنى مبارك لا يستطيع أن يصدر أمراً باستدعاء رئيس حكومة إسرائيل للمثول على الفور في قصره.

والواقع، أن المحادثة التليفونية بين مبارك ونتانياهو لم يستخدم فيها الرئيس المصري أسلوب الإعلام المصري ولم يمس كرامة إسرائيل، لذلك استجاب رئيس الحكومة لدعوته. وكان تأجيل الدعوة من شأنه أن يخلق جوا متأزما في العلاقات بين القاهرة والقدس لا يرغب فيه مبارك عشية زيارته لواشنطن. فمبارك لا يستطيع تجاهل الفلسطينيين في معركتهم ضد البناء في جبل أبوغنيم. فهو يريد أن يحافظ على زعامته في العام العربي. ومن ناحية أخرى هناك مصلحة مصرية مباشرة في عدم الاضرار بالدعم المالى والعسكرى الأمريكى لمصر. والتوتر بين إسرائيل

الحالية، وبذل الجهد لتساوم على تعويض الفلسطينيين مقابل تسليمهم ببناء ٢,٥٠٠ وحدة سكنية في جبل أبوغنيم. والمعلومات المتسربة من القدس حول خطة زيارة المنطقة التي سيتم تسليمها للسلطة الفلسطينية خلال الانسحاب المقرر له نهاية هذا الأسبوع لها علاقة وثيقة بالوساطة المصرية.

من الصعب أن يبلغ المصريون والفلسطينيون فشل حملتهم الدبلوماسية فلن تستطيع قرارات ادانة إسرائيل التي يجمعها العرب ان تضمن انسحاب إسرائيل من جبل أبوغنيم. وسيفضلون في النهاية صيغة تنقذ ماء وجههم تسمى صيغة «الحل الوسط» لتعويض الفلسطينيين مقابل تسليمهم ببناء الوحدات السكنية في جبل أبوغنيم.

ومن هذا المنطلق فإن «الحل الوسط» سيحظى بتأييد عالمي. وسيبرز بيننا من يزعمون انه من الأفضل انهاء الموضوع بالطرق السلمية بدلا من زيادة التعقيد في نزاع معقد أصلا. ولكن أيا كانت صفقة المقايضة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالنسبة لحق السيادة دون منازع لإسرائيل على القدس كافة، فإن تراجع إسرائيل عن موقفها - يعني أن المشكلة التي نواجهها الآن ليست في عدة شقوق سكنية ستبنى في القدس ومن الذي سيسكنها، بل المشكلة - بصفة خاصة - هي الحكم أو السلطة الإسرائيلية في القدس.

ويرزعم الفلسطينيون أن إتفاق أوسلو قد جعل القدس منطقة لا مالك لها، ولا يمكن تغيير التركيب الديموجرافي لسكانها وهذا كذب واضح. فإتفاق أوسلو لم يتضمن أى إشارة إلى تجميد تنمية وتطوير القدس. وليس فيه أى إشارة بعدم تهويد أجزاء من القدس. كما يدعى الفلسطينيون وليس به أى تقييد على البناء أو تحديد لقومية السكان في الاحياء الجديدة.

أن إتفاق أوسلو لم يمنح السلطة الفلسطينية أى وضع في القدس. فقط ذكر في مرة واحدة ان الفلسطينيين يرغبون في أن يدرج موضوع القدس أيضا بين المواضيع التي ستتم مناقشتها في مفاوضات الوضع النهائي. وستجرى مناقشة الموضوع في المستقبل. ولكن لم يتم اعطاء ضمان بأن يحدث أى شئ الآن، وحتى في المستقبل لا ضمانة هناك بأن النقاش سيكون مرتبطا بالاعتراف بوضع السلطة الفلسطينية في القدس.

أما الاقتراحات بحل وسط يمنح تعويضات للسلطة الفلسطينية مقابل أى اجراء أو تصرف إسرائيلي في القدس فستخلق سابقة خطيرة وكأن إسرائيل توافق على تقسيم سيادتها على القدس مع عنصر أجنبي. وعلى نتانياهو أن يحذر هذا الفخ المنصوب له في القاهرة.

الجبل والصور

يديعوت احرونوت
١٩٩٧/٣/٤ عاموس عوز

يريده وقدرة استطاعته (حقا أن الطرفين قد ارتكبا اعمالا سببت لهما اضرارا تاريخية) ومن لحظة الاتفاق - نحن والفلسطينيون - على صنع السلام - لا يجب أن نتصرف مرة أخرى طبقا لمبدأ (استحوذ قدر استطاعتك) أو طبقا لمبدأ (الحرب هي الحرب) بالقطع ان الصفحة الجديدة ليست شهر عسل، ولكنها تعني أن الخلاف. يجب أن يعامل مثل أى خلاف لا يتم تسويته لا بالبولدوزرات ولا بالنيران وإنما من خلال المساومة، هات وخذ. إذا كانت إسرائيل تريد أن تبنى حيا سكنيا في منطقة متنازع عليها يجب أن تجلس مع الفلسطينيين وأن تعرض عليهم أسبابا وجيهة حتى تمنع اعتراضهم.

تقوم اتفاقيات أوسلو على افتراض ثوري - ثوري من منظور الطرفين - حيث يوجد قدر من العدل في الموقف التاريخي لإسرائيل ومقدار من الحق في الموقف التاريخي الفلسطيني. ما هو مقدار الحق في مواقف كل واحد من الطرفين، وكيف تتم ترجمة هذا المقدار في شكل حل شامل يستطيع الطرفان التعايش معه؟ تنتظرنا ايام كثيرة من العمل الشاق. ليس

منذ تشكيلها وحكومة نتانياهو تتعامل مع المفاوضات مع الفلسطينيين كمن يضع اصبعيه في انفه ليسده. منذ البداية تعامل نتانياهو وعدد من وزرائه مع اتفاقيات أوسلو مثل الحقنة الشرجية التي لا مناص من استخدامها. هذا هو الخطأ الأول لحكومة نتانياهو، وقد دفعنا ثمنه غالبا. السلام لا يصنع هكذا. مثلما لا يوجد أى شعب في العالم ينتصر في أى حرب إذا لم يكن مؤمنا بعدالتها وإذا لم يكن مؤمنا بالنصر، هكذا لا يمكن تحقيق السلام إذا لم نتعامل مع السلام وكأنه كارثة أو مرض ورثناه عن الحكومة السابقة. ليست القضية ما إذا كان من الضروري حاليا بناء حى سكني جديد لليهود في جبل حوما. وليست القضية أيضا ما إذا كان لنا الحق في هذا. القضية هي: هل الحال بعد اتفاقيات أوسلو، مثلما كان قبل اتفاقيات أوسلو، وهل مازال الهدف الأسمى لإسرائيل هو أن تتوسع أم أن هدفها الاساسي الآن هو انهاء النزاع بينها وبين العرب عن طريق حل يمنحهم وطنا ويمنحنا الاعتراف والأمن، من غير الممكن صنع السلام وفي نفس الوقت نقوم بالتوسع.

طوال عهد الحرب بيننا وبين الفلسطينيين، كان كل طرف يفعل كل ما

الارهاب ولا البلدوزات هي أدوات العمل المناسبة لمثل هذه المهمة. انما يجب ادائها بحرص وحذر، وبسخاء وتعنت حسب الحاجة.

إن قرار بناء حي يهودي في جبل حوما في هذا الوقت نابع من المنطق الذي سبق اتفاق السلام - أي زرع حقائق من جانب واحد وإجبار الطرف الثاني على ابتلاعها بينما «العالم» يحتج ويدين اعمالنا ولكنه في النهاية ينتقل إلى قضية أخرى. كان هذا المنطق قائما على الافتراض بأن الفلسطينيين يقتلوننا على كل الأحوال، وبالتالي ليس هناك داعٍ لأن نهتم بهم. سوف يضطرون لأن يسلموا بتفوقنا حتى لو كانوا يرفضون مصداقيتنا. هذا المنطق يجب أن يختفى من العالم. لدى كل واحد من الطرفين بالتأكيد القوة لهدم السلام ولكن بالقوة المشتركة فقط يستطيعان بناء السلام.

من المسموح لنا وكذلك للفلسطينيين أن نحزن على ثمن الحل. كذلك مسموح لهم وأيضا لنا أن نحزن لأننا لسنا وحدنا على هذه الرقعة من الأرض. ولكن ياويلهم وياويلنا لو عدنا لنتصرف وكأن الآخرين غير موجودين أو أنهم غير ذي أهمية أو كأنهم لا يفهمون اللغة القوة والحقائق المزروعة فقط.

لقد ظللنا عشرات السنين - نحن وهم - نتحدث كل إلى الآخر بلغة القوة فقط. وهذه اللغة وحدها لم تؤد ولم تستطع أن تؤدي إلى حصولهم على وطن، وهي أيضا لم تؤد ولم تستطع أن تؤدي إلى حصولنا على الاعتراف والأمان. لن يستطيع أي جبل وأي سور أن يحمي القدس من القدس. يجب أن نتكيف في النهاية مع حقيقة أننا لسنا وحدنا في القدس مثلما لسنا وحدنا في أرض إسرائيل. من يطلق شعارات رنانة عن القدس التي توحدت ولن تقسم أبدا إلى أبد الأبد، من الأفضل أن يفتح عينيه ويرى أن القدس مدينة مقسمة. ربما من الضروري فعلا توحيدها. ربما يمكن فعلا توحيدها. ولكن من يريد أن يوحدنا من الأفضل أن يقول في قرارة نفسه طوال اليوم: «نحن لسنا وحدنا هنا».

يجب أن تتحول هذه الكلمات الأربع البسيطة إلى ملصق نضعه على زجاج السيارات، والنوافذ والشرفات حتى نرده طوال اليوم - أليس من يحاول أن يتصرف كأن الآخرين غير موجودين انما يحكم على نفسه بأن يقضى حياته مثل الجبل المحاط بسور. نحن لسنا وحدنا هنا، لن يضير الإسرائيليين شيئا لو تبنا هذه الحقيقة حتى على الصعيد الشخصي والعائلي والاجتماعي.

موشيه ديان وهار حوما

هآرتس ١٩٩٧/٣/٥

اليشع إفرات

(بروفيسور في التخطيط والجغرافيا).

فقد كان يدرك ببصيرته مواقف السكان العرب ويعرفهم جيدا، وبسبب حساسيته الكبيرة نحو القدس ونحو التجمعات السكانية العربية الكبيرة فيها ومن أجل الوصول لهدفه طالب ديان بإعتباره وزير الدفاع حينذاك من طاقم مخططين، أن يقدموا له إقتراحاً بتخطيط مستقبلي لشكل المناطق الواقعة جنوب شرق المدينة والتي كانت من المفروض أن تعطى حلا منطقيا معقولا لكلا الجانبين من السكان العرب واليهود وذلك من خلال الامتناع عن الاخلال الجوهري بمبادئ التخطيط المدني المتعارف عليها. وبعد مضي عدة أشهر من أعمال التخطيط، وفحص الأراضي، وجولات ومناقشات للبدائل الواسعة المختلفة، ومن خلال الاهتمام المستمر لموشيه ديان أثناء العمل، ومن معنى الاقتراحات التي قدمت إليه قرر موشيه ديان استخدام الأراضي في المنطقة على النحو التالي:

لقد إتفق موشيه ديان مع طاقم المخططين على أن المنطقة التي تقع جنوب شرق القدس سوف تعرف أساسا كمنطقة زراعية، وهو الأمر الذي يعنى أنها ستظل على وضعها الطبيعي وبدون بناء، بما في ذلك

هذه ليست المرة الأولى التي يثير فيها موضوع التخطيط والبناء في الطرف الجنوبي الشرقي للقدس أصداً واسعة، سياسية وأمنية.

وفي حرارة الجدل والنقاش الدائر اليوم حول الضرورة أو عدم ضرورة البناء في هار حوما، من الجدير أن نتذكر أنه قد حدث بالفعل في بداية السبعينات، أن اهتم بذلك موشيه ديان أثناء توليه منصب وزير الدفاع. لقد كان له إهتماما سياسيا وأمنيا لنشر الهدوء في المنطقة التي تقع جنوب القدس والتي تتضمن المدن العربية الثلاث: بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا، وكذلك كفار تسور في الجبل الذي يقع في نطاق القدس، وتعويض سكانها باستخدام الأراضي المحسنة والممهدة وذلك مقابل المناطق التي أراد الحصول عليها من الشرق لأهداف مختلفة.

وسواء كان لديه سبب ذا مصداقية لإحسان التعامل مع جيران القدس من الجنوب أو لم يكن، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى إتجاهه الخاص لتشكيل تلك المنطقة التي يدور حولها النقاش،

هار حوما (جبل أبوغنيم) الصخري، والذي يواجه منظراً طبيعياً جميلاً وخلياً أما المنطقة ما بين هار حوما ورامات راحيل والتي تمتد غرباً حتى طريق القدس/ الخليل فقد وافق ديان على جعلها مساحة عامة مفتوحة، وكذلك بدون بناء، والسكان العرب في المدن التي تقع جنوباً سمح بالبناء القروي بكثافة قليلة فقط حتى الضواحي الجنوبية للقدس، في حين أنه فيما يتعلق بقرية تسور بالجبل المزدحم فقد وافق ديان على تخصيص هضبتين من الشرق لهار حوما للبناء القروي في المستقبل، وفيما يتعلق باستخدام الأراضي المشتركة لليهود والعرب في تلك المنطقة، فقد وافق على بناء مقابر جماعية مقسمة من الشرق لهار حوما، وذلك لاعتقاده بصدق أن تخطيطاً كهذا فقط من الممكن أن يجلب الهدوء للمنطقة.

كما تم إقترح بإضافة منطقة صناعية وحرف مهنية مشتركة أيضاً

شرق تلك المنطقة.

إن الفكرة العامة في تعامل ديان تجاه جنوب شرق القدس كانت تعني بشكل ما فصل واسع بين اليهود والعرب بواسطة عوامل الطبيعة والبيئة، مناطق زراعية ومناطق مفتوحة. وكرجل أمن وكسياسي حساس شعر جيداً بالضرورة الملحة في تشكيل نطاق جغرافي بين السكان العرب والسكان اليهود وهما تجمعان عدائيان لبعضهما. ومن الجدير بالذكر أن إتجاهه هذا سوف يوجه السياسيين الذين يعتقدون أن بناءاً يهودياً يجب أن يتم في هار حوما بأي ثمن، لقد أدرك ديان على ما يبدو حينذاك أن ثمة كهداً من الممكن أن يكون باهظاً للغاية.

من يدير القدس

هارتس ١٤/٢/١٩٩٧

داني روبنشتاين

بالمؤسسات التي كانت تعمل قبل التوقيع على التسوية مع إسرائيل. وتدخل ضمن هذه المؤسسات مكاتب بيت الشرق، والتي ضمت غرفة عمليات الوفد الفلسطيني لمؤتمر مدريد في حكومة اسحاق شامير.

على هذا الأساس يدور جدل بين الأطراف مثلاً: أين يكون مقر المعهد الجغرافي الفلسطيني، أو مكاتب مؤسسة الطاقة، أو مركز التأهيل المهني الذي يساعد المعتقلين المفرج عنهم في التدريب على إحدى المهن؟ في هذه الحالات الثلاث ليست هذه إلا معاهد صغيرة تدعمها صناديق أوروبية وتخدم فعلاً الإدارة الفلسطينية.

وإزاء مطلب سابق لحكومة نتانيا هو بإبعاد هذه المعاهد عن القدس، انتقلت هذه المعاهد من عنوانها السابق في حي بيت حنينا بالقدس إلى عنوان آخر جديد، شمالاً بعض الشيء، إلى منطقة تحت إشراف السلطة الفلسطينية.

أحياناً يكون من الصعب التمييز أين في المنطقة المقدسة في شمال المدينة تمر الحدود بين القدس وبين حدود السلطة الفلسطينية. في المنازل الواقعة شمال بيت حنينا، على حدود القدس، توجد بعض مكاتب السلطة الفلسطينية، منها وزارة الاقتصاد والتجارة ومكاتب الصندوق الفلسطيني الذي ينظم الاستثمارات المالية التي تقوم بها الدول المانحة.

يرفض الفلسطينيون أن يخرجوا من المدينة مكتب خليل

أعاد اللقاء الذي تم بين بنيامين نتانيا هو وياسر عرفات في بداية هذا الأسبوع - المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى المسار التقليدي الذي كان قبل الانتخابات. لم تعد حقيقة أن رئيس الوزراء ووزارته يلتقون مع عرفات وزعماء منظمة التحرير تثير أي انطباعات أو انفعالات. لم يعد نشطاء الليكود وأحزاب أقصى اليمين يزعمون أن رئيس وزراء إسرائيل والوزراء يسارعون للقاء عرفات في لحظة يريدونها، مثلما كانوا يزعمون أيام رابين وبيريز. كذلك لم يعد نتانيا هو في حاجة لأن يعتذر أو يبرر محادثاته مع عرفات وكأن الأمر يعد احتياجاً أمنياً حيوياً، وإن كان قد زعم في الماضي أنه سيوافق على أن يلتقى به فقط في الحالات الطارئة.

وحول نشاط السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية نسوا شعارات انتخابات الليكود وأحزاب اليمين الأخرى التي أكدت أنها ستغلق على الفور مكاتب بيت الشرق. فالنشاط الفلسطيني في هذه المكاتب مستمر حتى الآن كالعادة، وإن كان عدد الضيوف الأجانب الذين يرون هذا المكان قد تراجع كثيراً. في مكتب فيصل الحسيني ببيت الشرق يقولون أن الزيارات عندهم قد تراجعت وخاصة أن زيارات رؤساء الدول وكبار الشخصيات من أنحاء العالم لإسرائيل قد قلت في عهد الحكومة الحالية. في تعليق على المطلب الإسرائيلي بعدم إقامة مؤسسات فلسطينية ذات طابع سلطوي مرتبطة بالسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، يستند الفلسطينيون على بند آخر في الاتفاقيات، الذي يقضي بحقهم في أن يحتفظوا في القدس

توفاكجي الذي يتابع بمساعدة رجال المستوطنات الإسرائيلية. حقا أن هذا هو مكتب الاتصال بالسلطة الفلسطينية ومقره بيت الشرق، ولكن نشاطه بدأ قبل توقيع اتفاقيات أوسلو. كذلك مقر اتحاد النقابات المهنية الكائن في حي وادي جوز بشرق المدينة. وهذا المكتب موجود في المدينة منذ سنوات طويلة ويعتبر فرعا للنقابات المهنية والتي مركزها نابلس. ويمكن القول عن هذا المكتب انه قائم تحت رعاية السلطة الفلسطينية، ولكن الفلسطينيين يزعمون انه هيئة مستقلة.

بعد أن قام ممثلوا القدس في المجلس الفلسطيني المنتخب بإبعاد مكاتبهم عن شرق المدينة، تبقى فيها ثلاثة من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية وهم فيصل الحسيني المسئول عن شئون القدس في السلطة الفلسطينية ومكتبه في مقر بيت الشرق - ووزير الاوقاف الفلسطيني حسن طهوب الذي يقع مكتبه بالمبنى العتيق (التشمودية) في شارع السلالة بالمدينة العتيقة، ومفتي السلطة الفلسطينية الشيخ عكرمه صبري الذي يقع مكتبه في مبنى المجلس عند مدخل بيت المقدس. اضافة إلى مناصب هذه الشخصيات في إدارة عرفات، فان لهم أيضا ادوارا جماهيرية، وهم يزعمون انهم لا يستمدون شرعية العمل في القدس من قبل السلطة الفلسطينية، وإنما من خلال دورهم الآخر. لقد قام عرفات بتعيين فيصل لحسيني عضوا باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومن خلال ذلك يشرف على موضوع القدس. وبما ان عرفات يجمع بشكل عام في اجتماعاته اعضاء حكومته مع اعضاء اللجنة التنفيذية الموجودين في المناطق، فليست هناك مشكلة بالنسبة للحسيني. إنه يشارك في اجتماعات السلطة الفلسطينية كممثل منظمة التحرير وليس كوزير في الحكومة. نشاطه في بيت الشرق - في شئون القدس - يتم من خلال منظمة التحرير وليس من جانب الحكومة الفلسطينية.

أنه ذكاء من الفلسطينيين، وبشكل مشابه فانهم يبررون عمل وزير الاوقاف - حسن طهوب - في المدينة. وله أيضا دور آخر، لا يرتبط بالسلطة الفلسطينية، وهو رئيس المجلس الاسلامي الأعلى. وفي كل مرة يتساعل المندوبون الإسرائيليون كيف يعقل أن وزيرا بالحكومة الفلسطينية يحتفظ بمكاتب ومجموعات عمل في القدس؟ يرد الفلسطينيون بأن طهوب يؤدي في المدينة عمله كرئيس المجلس الإسلامي ولا يؤدي على الإطلاق مهام مكتبه. كذلك الشيخ عكرمه صبري ليس فقط مفتي السلطة الفلسطينية الذي يعمل في القدس. لقد تم تعيينه كمفتي في إطار المؤسسات الإسلامية بالمدينة، رغم انه يتولى مناصب مزدوجة تبرر عمله في القدس.

هناك جانب آخر للخلافات التي تتعلق بنشاط السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية ظهر في الأيام الأخيرة. في قضية مستشفى المقاصد الخيرية بجبل الزيتون. هذا المستشفى الذي يعتبر اكبر مستشفى وأكثرها تطورا في المناطق، انشأته لجنة زكاة مستقلة منذ اربعين عاما. يدير هذه المؤسسة مجلس امناء برئاسة الدكتور حيدر عبدالشافى عضو المجلس الفلسطيني اما مديرها العام فهو الشيخ محمود حنين، الذي يجمع كل عام من دول الخليج تبرعات لهذه المستشفى.

بعد انتظام الادارة الفلسطينية في غزة والضفة قرر الدكتور فتحى عرفات الشقيق الأصغر لرئيس السلطة وهو يعمل طبيبا ومديرا لمؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني، بأن هذا المستشفى يجب أن يكون تحت إدارة السلطة الفلسطينية. وعلى هذا الأساس دخل في خلافات مع مجلس الامناء وإدارة المستشفى (أى مع عبدالشافى والشيخ حنين)، وفي الاسبوع الماضى أعلن الدكتور فتحى عرفات عن تعيين مجلس مديرين جدير للمستشفى ووقعت ضجة كبيرة. وعندما سمع وزير الصحة الإسرائيلي - يهوشع متسا - عن ذلك استدعى مديري المستشفى وحذرهم من انه اذا لم تكف السلطات الفلسطينية عن التدخل في شئون المستشفى، فانه سيعمل على وقف المخصصات المالية الممنوحة للمستشفى من حكومة إسرائيل ومن صناديق المرضى. فقام الفلسطينيون بتجميد التعيينات الجديدة وشكلوا لجنة تبحث عن حل لقضية ادارة هذه المؤسسة.

يمكن أن نتعلم من هذه النماذج الاساليب التي تتخذها السلطة الفلسطينية من أجل تقوية اوضاعها في المدينة. بشكل مباشر وغير مباشر حيث يوجد تقريبا تواجد لجميع وزارات الحكومة الفلسطينية داخل عرب المدينة. مثلا، تتولى وزارة التعليم الفلسطينية برامج التعليم وامتحانات التلاميذ العرب، والشرطة الفلسطينية هي القوة الاساسية التي تكافح الجريمة في شرق المدينة، بعدما اشتكى تجار في المدينة العتيقة مؤخرا من أن اللصوص والنشالين يضايقون السياح الاجانب، قام رجوب بانشاء شرطة سياحة فلسطينية يمكن ان نرى افرادها بالملابس المدنية وهم يقفون في الاركان ويمسكون في ايديهم تليفونات محمولة. والجميع في شرق القدس يعرفونهم.

وليس المقصود بذلك محاولات التدخل من السلطة الفلسطينية فيما يحدث في القدس الشرقية، وإنما اساسا رغبة المواطنين العرب في استغلال خدمات السلطة الفلسطينية.

إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل إلى الأبد مطالب بقية العالم في القدس

معاريف ١٩٩٧/٢/٢٤
شلومو جازيت

الضفة الغربية أو قطاع غزة يحق لهم الحج دون أي قيود إلى القدس لاداء طقوس صلواتهم، وبالمقابل أيضا وجهت الدعوة إلى العرب والمسلمين من كل حدب وصوب لياتوا ويحصلوا على تأشيرات دخول خاصة بغرض زيارة المدينة.

أما التوجه الثاني للنشاط الإسرائيلي فكان في تصعيد البناء والاستيطان المكثف لليهود في القدس الشرقية. وكان الهدف واضحا - كسر التقسيم المتجانس للمدينة حسب معتقد طائفي ديني واضح. وبالفعل كان هذا مشروع الاستيطان الاكبر والاهم الذي قامت به إسرائيل حتى هذه الأيام.

لكن النوايا شيء والافعال شيء آخر. فحرية العبادة، بمفهومها الحقيقي المتكامل، اهلناها منذ وقت طويل: فالضغوط والضرورات الامنية أدت إلى فرض العديد من اجراءات الاغلاق وإلى توقف التحرك بحرية أمام العرب (مسلمين ومسيحيين) باتجاه القدس. لذلك صاحبت هذه الاجراءات بلا شك خوف من هجرة عرب إلى تخوم المدينة من خلال استغلال حرية الحركة الممنوحة لهم. وهو الخوف الذي يمكن أن يؤدي إلى خلق حقائق مضادة في حوزة الجانب العربي.

أيضا مشروع الاستيطان في القدس الشرقية تصاعد من تلقاء نفسه. لقد استغلت إسرائيل جميع الاراضي التي كانت خالية في شرق المدينة سواء كانت هذه الاراضي من البداية ملكا للدولة أو اراضي استولت عليها إسرائيل بموجب قوانين المصادرة. من هنا ارتبط البناء اليهودي في شرق المدينة باختراق احياء عربية خالصة، الأمر الذي تمخض عنه مواجهات سياسية أو إعلامية، وأحيانا مواجهات عنف.

تلك هي المعطيات وفي ايدينا الخيار. إما أن نستمر في سياسات تعميق الاسس الطبيعية على أرض الواقع في المدينة، مع التقليل من مطالبة العالم بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية وحققنا في هذه السيادة، أو أن ننجح في اقناع العالم، بأنه في أيام الحكم الإسرائيلي وحده وفي ظل استمرار سيادتنا، ستكون حرية ممارسة الشعائر الدينية مضمونة تماما في القدس لاهل جميع الاديان. وعلى من يدعو البابا لزيارة المدينة أن يتخذ قرارا بأي الخيارين المطروحين سيعرض عليه.

ولن يكون سهلا على ٢,٥ مليار مؤمن أن يسلموا مفاتيح المدينة لاهل دين يشكلون حوالي خمسة في الالف فقط من اجمالي المرتبطين روحيا بالقدس. ولن نحظى بتأييدهم الا إذا التزمنا التزاما تاما بالحفاظ الكامل على حقوق ابناء الديانات المختلفة.

جاءت مقابلة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو مع البابا يوحنا بولس الثاني لتثير من جديد المشكلة الإسرائيلية التي نميل بشكل عام إلى نسيانها. لقد اعتدنا ان ننظر إلى نزاع الشرق الأوسط باعتباره نزاعا إسرائيليا عربيا أو يهوديا إسلاميا. فجاء البابا ليذكرنا بالضلع الثالث في المعادلة: الضلع المسيحي الذي يرى في الأرض المقدسة المهدد المسيحي، وفي القدس مدينة قدس الاقداس.

أن حوالي ٢,٥ مليار شخص من سكان العالم، تتعلق انظارهم بالقدس. فهي بمثابة المدينة المقدسة لاهل الديانات الثلاث الموحدة بالله. وتمثل بالنسبة لهم نقطة التقاء بين التصوف الديني والواقع المادي. وهناك حوالي ١٣ مليون فقط من بين الـ ٢,٥ مليار يهود لا تتعدى نسبتهم ٠,٥ ٪ فقط. وأي شخص يسعى لمناقشة الحل السياسي لمشكلة القدس لا يمكنه ان يتجاهل هذه الحقيقة الديموجرافية. وأي حل لن يتم اقراره في القدس إلا اذا كان مقبولا أيضا بالنسبة للغالبية الساحقة من ابناء الديانات الأخرى، الذين تتعلق انظارهم بهذه المدينة المدهشة.

لقد مرت ثلاثون سنة منذ احتلت كتيبة المظليين بقيادة موطيه جور القدس الشرقية وسيطرت على الحرم الإبراهيمي، واعتمدت إسرائيل سياسة فرض الحقائق في القدس. وبعد توقف القتال بثلاثة اسابيع فقط قرر الكنيست فرض القانون والقضاء الإسرائيلي على شطري المدينة وفرض امر واقع - بأن المدينة باتت موحدة بشطريها!

لكن وبعد ثلاثين سنة لم تعترف أية دولة بحقيقة الضم الإسرائيلي. ويقول المتشددون أنه في رأيهم أن حكم القدس كحكم بقية المناطق التي احتلها جيش الدفاع الإسرائيلي وأن القرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن يسري أيضا على القدس الشرقية، وعليه فإن إسرائيل مطالبة بالانسحاب إلى ما وراء الخط الأخضر داخل حدود القدس. والمتساهلون يقولون ان ما يتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في هذا الشأن سيقبلون به أيضا.

ولم تكتف إسرائيل بواقع الضم. وعلى مدى ثلاثين سنة عملنا في اتجاهين، دون أن يختفى احدهما وراء الآخر، غير ان الواقع يثير مشكلات معقدة، وهناك شك أن يقوى النشاط الإسرائيلي موقفنا ومطالبنا بالسيطرة والسيادة على المدينة.

ولقد صاحب قرار الكنيست منذ يونيو ١٩٦٧، في التوجه الأول، التزام إسرائيل واضح بحرية العبادة في القدس لاهل كل الاديان، وحرية العبادة لا تعني عدم تدخل إسرائيل في فحوى العبادة. فالمبدأ هو دعوة ابناء جميع الاديان للحج إلى القدس في أي وقت يريدون، من خلال ضمان التحرك الحر إلى الاماكن المقدسة. وقبل فتح معابر الاردن امام الحركة المعتادة اعلنت إسرائيل أن كل العرب من سكان

الهندسة الداخلية لإتفاقيات أوسلو

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨

يونيل زينجر

إقامة شرطة فلسطينية قوية، ولكن في المفاوضات المذكورة اقترح أن تظل إسرائيل مسئولة وحدها عن الأمن في كل الضفة الغربية. وقد أعد بيجين للشرطة الفلسطينية «القوية» دورا محدودا يقتصر على الجرائم الجنائية وليس الأمنية، أما مصر التي مثلت المصلحة الفلسطينية في المفاوضات، فقد تقدمت بمطلب عكسي شديد التطرف، يقضى بإقامة حكم ذاتي واسع يحصل الفلسطينيون في إطاره على جميع صلاحيات السلطة، باستثناء الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية. وعلى مر ثلاث سنوات من المفاوضات (١٩٧٩ - ١٩٨٢) لم ينجح الطرفان في التغلب على الفجوة التي تفصل بشدة بين مواقفهما. كذلك من بين نقاط الخلاف التي أثرت في كامب ديفيد كانت مسألة تحديد المواقع التي سيتم انتشار الجيش الإسرائيلي فيها.

قالت مصر أنه من الضروري الاتفاق بين الأطراف في هذا الشأن. واقترحت أن يتناول الاتفاق المواقع (المتفق عليها). وقد ردت إسرائيل أنه لكونها مسئولة عن الأمن عليها وحدها تحديد هذه المناطق. في أعقاب هذا الاعتراض تم استبدال لفظ (مواقع متفق عليها) بلفظ (مواقع محددة) في اتفاق كامب ديفيد. وكان مغزى هذا التغيير أنه لا داع لاتفاق الأطراف على تحديد هذه المواقع، حيث ستحدد إسرائيل من جانب واحد عدد هذه المواقع وأماكنها وحجمها.

في أثناء المفاوضات حول تطبيق اتفاق كامب ديفيد أوضحت إسرائيل أن هذه المواقع ستكون موسعة، ولكن وقتها كانت أهمية هذا الموضوع ثانوية، حيث رأى بيجين أنه لم يكن هناك تمييز فعلي بين حجم صلاحيات إسرائيل داخل المواقع المحددة وبين حجمها خارجها - هنا أو هناك كانت ستتم السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة. لهذا لم تكن هناك أيضا أهمية لمسألة هل سيطبق جيش الدفاع هذا الواقع على الفور في بداية فترة الحكم الذاتي أم في نهايتها فقط.

ما أن انتخبت حكومة رابين - بيريز عام ١٩٩٢، حتى ورثت عن الحكومة السابقة مشروع بيجين للحكم الذاتي. رغم أن حزب العمل لم يدعو أبدا إلى أبدية السيطرة الإسرائيلية في المناطق عن طريق الحكم الذاتي، ظل اسحاق رابين على مر شهور طويلة، يقود المفاوضات في واشنطن من خلال التمسك بمبادئ مشروع بيجين. في محادثات أوسلو فقط بدأ رابين وشمعون بيريز إعادة تصميم الحكم الذاتي من جديد وفقا لوجهات نظرهم - أي - الانفصال عن مواطني المناطق وخلق أساس لحل إقليمي. وقد حافظوا فعلا على الإطار العام لاتفاق كامب ديفيد، إلا أنهم أدخلوا عليه مضامين جديدة، بحيث بدأ الحكم الذاتي في النهاية مثل تلك الأشياء القديمة

في إتفاق الخليل عادت إسرائيل وأكدت التزامها بتنفيذ إعادة الانتشار الجديد في الضفة الغربية طبقا لإعلان المبادئ عام ١٩٩٣ (اتفاق أوسلو) والاتفاق المرحلي، وحيث أنه من المنتظر أن تكون عملية التطبيق مصحوبة بخلافات في الرأي بين الأطراف، فمن الهام أن نعلم ما الذي تحدده الاتفاقيات بالضبط في هذا الشأن يؤكد إتفاق أوسلو أنه بعد عملية إعادة الانتشار الأولى في الضفة الغربية، تقوم إسرائيل بعمليات انتشار أخرى تدريجية، وفي النهاية ينتشر جيش الدفاع في مواقع محددة. في الاتفاق المرحلي تمت ترجمة هذا المبدأ في شكل عملية ثلاثية المراحل تنفذ على مر ١٨ شهرا (مرة كل ستة أشهر) بدما بموعده تشكيل المجلس الفلسطيني المنتخب.

يقول منتقدو الاتفاق أنه في الالتزام بالقيام بعملية انتشار أخرى نوع من العطاء الإسرائيلي المبكر من مكاسب وارااض، بدون الحصول على مقابل فلسطيني. ويرد مؤيدو الاتفاق بأن هذا الالتزام قد استمد من اتفاق كامب ديفيد وأن اتفاق أوسلو قد اعتبره من تسويات كامب ديفيد التي تعهدت فيها إسرائيل بأن ينتشر جيش الدفاع في المواقع المحددة في الضفة الغربية على الفور في بداية الفترة الانتقالية، أما في أوسلو فقد تم تأجيل ذلك الأمر إلى نهاية الفترة الانتقالية. ولهذا فإن هذا الالتزام لا يعد هدية مجانية، وإنما تسديد متأخر لفاتورة الالتزام التي تم تقديمها في كامب ديفيد. وهذا القول كله حقيقي، ولكن ليست هذه هي كل الحقيقة. جدير بالذكر أن مناحم بيجين قد طرح مشروع الحكم الذاتي من أجل أن يؤكد سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية. فقد اعتبر مشروعه الأصلي أن الحكم الذاتي هو الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ولكن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر اقنعه بالموافقة على أن يسرى الحكم الذاتي لفترة انتقالية قوامها خمس سنوات فقط. وفي نهايتها سيتحدد الوضع النهائي للمناطق بالاتفاق بين الأطراف.

وقد أدرك بيجين بذلك أنه قد تنازل عن احتمال ضم المناطق، ولكنه كان على قناعة بأن المفاوضات حول الاتفاق النهائي سوف تؤدي إلى طريق مسدود عقب المطالب المتناقضة للأطراف، وأن الوضع الراهن سوف يظل على ما هو عليه للأبد. الأكثر من هذا، أن مناحم بيجين تطلع إلى المحافظة على سيطرة إسرائيلية واسعة في المناطق أثناء فترة الحكم الذاتي. صحيح أنه تعهد في كامب ديفيد بمبدأ «الحكم الذاتي الكامل» ولكنه في المفاوضات حول تطبيق الاتفاق اقترح منح الفلسطينيين صلاحيات مدنية محدودة، بينما تحتفظ إسرائيل بكل باقى الصلاحيات في كامب ديفيد. أيضا وافق بيجين على

التي تم ترميمها، بحيث حافظ الترميم على الجدران الخارجية كشكل فقط واستبدل كل القواطع الداخلية القديمة لتأخذ شكلاً حديثاً.

لم يتحقق هذا التحول كاملاً في أوسلو. ومثل اتفاق كامب ديفيد، فإن اتفاق أوسلو مازال يتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي العمل في جميع أنحاء المناطق، وإسرائيل أن تحتفظ بصلاحيات مدنية واسعة. ولكن خلال تنفيذ اتفاق أوسلو تنازل رابين وبيريز عن إمكانية أن يعمل جيش الدفاع في المناطق المنتشرة فيها الشرطة الفلسطينية (باستثناء حق الدخول في المواقف الطارئة). في هذه الحالة لم يكن هناك مفر من التنازل عن استخدام صلاحيات مدنية في هذه المناطق، لأنه في غياب وجود جيش الدفاع، لم يكن هناك مسئول إسرائيلي مستعداً للدخول إلى هناك.

بدلاً من التقسيم العملي الذي وضعه بيجين، تم خلق تقسيم إقليمي للمنطقة بين مناطق سيطرة فلسطينية شبه مؤكدة، ومناطق سيطرة إسرائيلية. صحيح أن اتفاق أوسلو قد شمل مبدأ قانوني يقول (عدم المساس بنتائج المفاوضات حول الوضع النهائي نتيجة الاتفاقيات التي تحققت بالنسبة للفترة الانتقالية)، ولكن الجميع أدركوا أنه من الناحية السياسية سيكون من الصعب على إسرائيل أن تعيد العجلة إلى الوراء في مفاوضات الاتفاق النهائي وهكذا قضى الأمر بالنسبة لأحد القواعد الرئيسية لمشروع بيجين للحكم الذاتي. أي المحافظة على جميع الخيارات مفتوحة. كذلك تنازل رابين وبيريز عن مطلب آخر كان من الأحجار الأساسية في مشروع بيجين - وهو أن تظل أراضي الدولة (أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية) في حوزة إسرائيل في فترة الحكم الذاتي. في هذه الظروف أصبحت مسألة تحديد مواقع انتشار جيش الدفاع مسألة حرجية، لأنها - على غير مشروع بيجين - وضعت حدود مساحة حرية المناورة الإسرائيلية في مفاوضات الاتفاق النهائي على هذا الأساس كانت المفاجأة في موافقة رابين وبيريز (في إطار صفقة شاملة مع ياسر عرفات) على تحديد موعد استكمال إعادة الانتشار بعام ونصف قبل نهاية الفترة الانتقالية. عندما سأل لماذا وافق على أن يضيعا من أيديهما ورقات مساومة مهمة كهذه قبل انتهاء المفاوضات حول الاتفاق النهائي، أجابا بأن المسارين سوف يتوحدا في النهاية، ولكنهما لم يوضحا ما إذا كان الأمر سينبع من التعجيل بالمفاوضات حول الاتفاق النهائي (مثلما اقترح يوسى بيلين)، أم من إرجاء إنهاء إعادة الانتشار (ليست هناك تواريخ مقدسة). وأضافا أنها في كل حال، في نيتهما تحديد مواقع انتشار جيش الدفاع بشكل واسع بحيث تبقى في حوزة إسرائيل مساحة كافية للمساومة حول الاتفاق النهائي.

في مختلف الاتفاقيات التي وقعت إسرائيل تم استخدام جميع معاني تعبير (مواقع محددة) مثل (مواقع عسكرية - مواقع أمنية - منطقة المنشآت العسكرية)، ولكن لم تكن الأطراف لتتوهم أن تعطى هذه الصيغ الكلامية أي مغزى أو معنى عملي. وهناك من أعربوا عن مخاوفهم من أن تعبير (مواقع - Locations) يقتضي تفسيراً

محدوداً. ولكن منذ اتفاق كامب ديفيد فسرت كل الحكومات الإسرائيلية هذا المفهوم بشكل واسع جداً. وطبقاً للاتفاقيات، خصصت هذه المواقع لتتيح لجيش الدفاع حراسة الحدود من الأخطار الخارجية. عندما يتعلق الأمر بالمواقع التي تهدف إلى حماية الحدود، كانت منطقة خور الأردن تعتبر دائماً نموذجاً لحجم المواقع. والزم الذي يحاول تقليل حجم المواقع إلى ما يوازى مساحة المنشآت العسكرية المختارة هو زعم خبيث لا أساس له.

في مفاوضات الاتفاق المرحلي اقترح الفلسطينيون (كموقف مبدئي) أن تحتفظ إسرائيل بـ ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية. حقاً أن إسرائيل قد رفضت هذا الاقتراح (ولم يكن هناك أيضاً اتفاق أو تفاهم على أي نسبة أخرى من المساحة)، ولكن الاقتراح يدل على أن الفلسطينيين قد أدركوا جيداً أن المواقع المحدودة ستكون واسعة، وإن كانوا قد حاولوا تقليصها. إضافة إلى ذلك يتيح الاتفاق المرحلي لإسرائيل أن تحافظ حتى نهاية الفترة الانتقالية بمناطق واسعة أخرى مطلوبة للمحافظة على الأمن في المنطقة B (مناطق التي يمارس فيها الفلسطينيون الصلاحيات المدنية بينما تتولى فيها إسرائيل المسؤولية الأمنية) إذا كان الأمر كذلك، فإن الاتفاقيات تتيح لإسرائيل ممارسة الوجود والنشاط العسكري في الفترة الانتقالية في الأماكن المخصصة لضمها لإسرائيل في إطار الحل الإقليمي الذي سيعتمد على الاحتياجات الأمنية.

قد ينجرّف نتانياه وراء الأغراء الخاص باستخدام حق إسرائيل في تحديد حجم المواقع، حتى يعيد مضامين مشروع بيجين إلى اتفاق أوسلو - أي - الاحتفاظ بكل المنطقة C بأيدي إسرائيل كقطاع أمني كبير. ولكن يبدو أن اتفاق أوسلو أصبح في مرحلة تطبيق متقدمة للغاية، وأن الأمر لم يعد ممكناً. إن المونة التي استخدمها رابين وبيريز في التشطيط الداخلي لبناء أوسلو، لم تتقبل الخرسانة المسلحة. ومثلما اكتشف نتانياه مؤخراً، يكاد بصعوبة يصنع فتحة في الجدار الداخلي. لا تمنع الاتفاقيات نتانياه من رسم عملية إعادة انتشار تترك في حوزة إسرائيل مساحة كبيرة عن تلك التي كان يقصدها رابين وبيريز. ولكن هذه الاتفاقيات لم تعد تتيح تحقيق نبوءة تخليد السيطرة الإسرائيلية.

على النقيض من اتفاقية كامب ديفيد التي دعت الجانب الإسرائيلي لمواصلة المفاوضات حتى الاتفاق النهائي، فإن عملية إعادة الانتشار باتفاق أوسلو يدفع إسرائيل إلى تعجيل هذه المفاوضات. أنها فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاقية نهائية بسرعة، ولكن قد ينخدع عرفات بتأجيل التنفيذ النهائي للمفاوضات حتى يستنفذ إنجازات إعادة الانتشار لو كان كذلك، فقد يحدث انقلاب في الأدوار نتمنى ألا يقع الفكر الاستراتيجي لدى عرفات في فخ الفكر التكتيكي لديه أيضاً.

* كاتب المقال كان يعمل مستشاراً قانونياً لوزارة الخارجية وقد صاغ نموذج الحكم الذاتي لحكومة بيجين وأيضاً اتفاقيات أوسلو.

دم على الأيادي

بدلاً من تحويل يوم إطلاق سراح المعتقلين كجزء من مسيرة المصالحة بيننا وبين الفلسطينيين، نجحنا في زيادة المرارة والغضب

«ليس لدى ما أقوله لها»، تلك كانت إجابة المعتقلة التي أطلق سراحها «عبير الوحيدة» عندما سئلت ماذا لديك قوله لزوجته «تسفي كلاين» من عوفرا.. والذي قتل بأيدي الفرقة التي كانت تنتمي إليها.

واستطردت عبير: «هل يتوجه الجندي الإسرائيلي إلى المرأة الفلسطينية التي قتل ابنها، ويقول لها شيئاً؟ هل على أن أفكر في مشاعر المرأة أو الأم الإسرائيلية، في الوقت الذي يتجاهلون فيه أحزان المرأة الفلسطينية؟».

لا يوجد أمر يكشف الفجوة النفسية الكبيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثل قضية المعتقلين في السجن الإسرائيلي. «عبير الوحيدة» قالت أنها جندي في خدمة شعبها، وانها شاركت في حرب تحرير عادلة. وكلمة قتلة نطلقها على الجنود والمستوطنين الذين قتلوا أبناء الانتفاضة حوالي ١٥٠٠ فلسطيني، منهم ٢٠٠ طفل ومع ذلك فالإعلام الإسرائيلي كله، وأيضا كل السياسيين يتحدثون عن «الفلسطينيات القتلة».

إنها حقيقة ثابتة بعد حرب دامت مائة عام: الأبطال القوميون للفلسطينيين هم إرهابيون معقوتون في نظر الإسرائيليين، بينما الأبطال القوميون الإسرائيليون هم مجرمون معقوتون في نظر الفلسطينيين. وفي كلا الطرفين فإن الأمور تثير مشاعر عميقة من الغضب والكراهية والرغبة في الانتقام. إن اتفاقية أوسلو كانت من المفترض أن تردم الفجوات الموجودة. فقد كان هدفها المعلن (اتذكرون؟) أن تؤدي إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين. ليس مجرد سلام، بل مصالحة، تعني تكامل داخلي، وفهم كل طرف لمشاعر الطرف الآخر، والاعتراف أن للطرف الآخر أيضاً حق وعدل. ولكن في هذا المجال الحاسم فشلت الاتفاقية تماماً.

لقد تفهمنا بالفعل في نفس يوم توقيع الاتفاقية أن موضوع المعتقلين هو الاختبار النفسي في الطريق إلى المصالحة. أنا وأصدقائي طالبنا بإطلاق السراح فوراً، ومرة واحدة، لجميع المعتقلين الفلسطينيين. وقلنا: يجب إعتبارهم أسرى حرب. وقد إنتهت الحرب. يجب إطلاق سراحهم. وقد نظمت حينذاك شركة «جوش شالوم» أي (تكتل السلام) مظاهرة ضخمة أمام سجن جنيد بجوار نابلس، بإشتراك آلاف الفلسطينيين والإسرائيليين

وفي الجانب الإسرائيلي بقينا بمفروودنا في المعركة.

ولو كان رابين قد أطلق سراح جميع المعتقلين في ذلك اليوم عن رغبة، وبدون أن يبدو وكأنهم يخرجون منه شيئاً بالقوة، كمن ركبه الشيطان، لكان من الممكن توفير كثير من المشاكل المتراكمة منذ ذلك الحين. إن عودة آلاف المعتقلين والمعتقلات، أبناء كل القبائل والعائلات، وأعضاء كل الأحزاب، كانت ستثير موجة من السعادة في كل مدينة وقرية وكانت ستخلق جواً من السلام.

وكذلك في إسرائيل كان إطلاق سراحهم في ذلك اليوم سيبدو عملاً طبيعياً. مجموعة من المتعصبين مظلومي العقول كانت ستصرخ، وكان نتانياهو سيعترض، أما الباقين جميعهم كانوا سيفهمون أن هكذا يجب أن يكون الأمر.

لم يكن رابين مؤهلاً لذلك (مثلاً لم يكن مؤهلاً لطرد كل المستوطنين من الخليل يوم وقوع مذبحة جولد شتاين) لقد أضاع اللحظة النفسية. لقد قال لي ذات مرة «مارتن بوبر» في السياسة كل شيء مرتبط بالتوقيت. يمكن القيام بعمل كبير في يوم معين. أما يوم قبله أو يوم بعده فغير ممكن.

ولكن بعد عدة أيام من الانفعال عاد كل شيء إلى سابق عهده. واستمر الإعلام يتحدث عن «الفلسطينيين القتلة» مقابل «اليهود الذين أصابوا وقاموا بعمليات ضد العرب». واستمر السياسيون، بما فيهم «الحماثم»، في الحديث وكأن الحرب مستمرة بكل قوتها وأنها سوف تستأنف غداً أو بعد غد. لقد ضاق رابين وبيريخ أيضاً من إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات الذين تم الاتفاق على إطلاق سراحهم بصراحة كتابية، ولن نتحدث هنا عن الأمور التي تم الاتفاق عليها شفاهة.

لقد أقسم نبيل شعث أن ممثلي إسرائيل، وعلى رأسهم رابين نفسه، التزاموا ثلاث مرات شفاهياً بإطلاق سراح جميع المعتقلين خلال عدة أسابيع.

وبعد ذلك رفض عيزر فايتسمان التوقيع على قرار العفو. وقد كان ذلك بمثابة خرق لاتفاق موقع عليه، والذي يحمل أيضاً توقيعات الزعماء النوليين. ولكن كان ذلك عملاً جماهيرياً وأدى ذلك للإضرار برايين. حتى اليوم لم يوضح سيادة الرئيس لماذا لم يعط رابين ما أعطاه الآن لنتانياهو.

واستمر الصحفيون في استخدام تعبيرات مثل: «المجرمون» «القاتلات»، «دم على الأيدي» لقد كان من السهل أن نعرض على الشاشة المعاناة الفظيعة لأسر الضحايا في الجانب الخاص بنا،

بنون أن نذكر حتى ولو بالرمز المعاناة الفظيعة لأسر الضحايا في الطرف الآخر.

وما حدث يوم الثلاثاء الماضي كشف عمق الهوة كاملا، والتي ظلت مفتوحة لمدة ثلاث سنوات ونصف بعد توقيع إتفاقية أوسلو. ففي النهاية تم إتخاذ قرار بإطلاق سراح المعتقلات، بعد أن حصلت إسرائيل على ثمن إطلاقهم للمرة الثالثة. فقد إستعد الفلسطينيون لاحتفال شعبي كبير في رام الله، في حضور رئيسهم، لأنه من الجميل (من ناحيتهم) القيام بذلك من أجل مناضلات الاستقلال العائدات من الأسر. بالإضافة أيضا لأن معظم الأسيرات ظلوا طوال عامين في المعتقل طواعية بعد أن رفضوا الخروج تضامناً مع صديقاتهن الممنوع العفو عنهن.

ومن أجل تشوية الفرحة على عودة «القتلة» فقد عطلت السلطات الإسرائيلية عملية إطلاق سراحهم حتى ساعة متأخرة جدا في الليل حينما لم يعد في المنطقة سوى الأسر والرئيس. وما كان من المحتمل أن يكون عيداً فلسطينياً كبيراً لمزيدى السلام والمصالحة.

تحول إلى إجتماع صغير من المرارة والكراهية. لقد كان ذلك أيضا إهانة كبيرة وإذلالا لياسر عرفات. لقد حصل على ما تم الاتفاق عليه، ولكن مرفقا ببصاق على الوجه.

وفي قمة التخلف والجهل وصلت عضوة الكنيست «داليا إيتسيك» والتي تحمل لقب «رئيس طاقم ربود الأفعال لحزب العمل». لقد أعلنت أنها أرسلت خطابا لعرفات (أحقا ١٩) وفيه طلبت الامتناع عن القيام باحتفالات عند حضور «القاتلات»، إنها حيلة رخيصة للفت الأنظار والتي تنم عن إنعدام المشاعر والجهل ومدى التهكم في وقت واحد. وكل ذلك باسم الحزب الذي وقع على إتفاقية أوسلو.

إذن لقد نجحنا: لقد أفسدنا لهم الفرح. بل وسنستمر في ذلك: إن إحتجاز آلاف المعتقلين الفلسطينيين الباقين في السجن الإسرائيلي، وبعضهم يعيش في ظروف غير إنسانية، سوف يؤدي إلى تعميق الكراهية. أه - براقوا.

لاجئون في وطنهم

هأرتس ١٩٩٧/٢/٢٥
يوسف الغازي

وبمرور الأعوام، تلاشى الأمل في العودة إلى قراهم ولم يتحقق هذا الأمل نتيجة رفض واعتراض السلطات الإسرائيلية، وأمام أعينهم تم خلق واقع جديد في أماكنهم الأصلية - قاموا بامتلاك مساحات من الأراضي وبنوا منازلهم وتزوجوا من أبناء وبنات المكان، وإمتزجوا في حياة القرى التي استوعبتهم إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. إن العديد من بين من تم انتخابهم في المجالس المحلية هم لاجئون داخليون. في الكنيست الحالي ثلاثة أعضاء عرب (هاشم محاميد، توفيق خطيب وأحمد سعد) من أصل ١١ عضوا بالكنيست من العرب هم لاجئون داخليون.

وبمرور الوقت، أدى إختلاط وإمتزاج لاجئي الداخل في التجمعات السكنية التي استوعبتهم إلى زيادة التضامن والانتماء، وربما، قاما طبقاً لتصور كابيه وبارزيلي، بتنمية مشاعر الانتماء المرتبط بالماضي والذي أخذ أيضا في التزايد في أوساط الجيل الثاني والثالث، وهكذا تولد موقفان من مشاعر الولاء المزيج: واقعي والذي نتج بسبب الأحداث، والثاني مرتبط بالحنين للماضي ويأبى الإعتراف بنتائج تلك الأحداث.

وعلى الرغم من أن معظم من شملهم الاستطلاع من أبناء جيل الوسط (أبناء اللاجئين) وأبناء الجيل الثالث (أحفادهم) قد

على الرغم من مضي مايقرب من ٥٠ عاما على حرب ١٩٤٨، فقد نجح الآباء الذين خرجوا من بلادهم وقراهم كأطفال أو كشباب أن يزرعوا في أبنائهم وفي أحفادهم الإدراك بمشاعر الحنين والذكريات القوية في الارتباط بقراهم.. وأن يبنوا فيهم الرغبة في العودة إليها، وذلك على الرغم من إستيعابهم في تجمعات سكنية مختلفة.

تلك كانت النتيجة الرئيسية التي توصل إليها كل من «مصطفى كنبه ورونيث بارزيلي» في أعقاب البحث الميداني الذي أجرياه ونشرت نتائجه مؤخرا في كتيب «لاجئون في وطنهم: لاجئون داخل دولة إسرائيل ٤٨ - ١٩٩٦»، عن دار نشر معهد أبحاث السلام بجيفعات حبيبا.

وفي بداية بحثهم قام كابيه وبارزيلي بتقسيم المسؤولية التي ولدت ظاهرة هجرة مواطني القرى العربية لأراضيهم والفرار من الرعب، على «السياسة اليهودية الرسمية» وعلى «جيوش الدول العربية» وعلى «جيش الانقاذ» بقيادة فوزي القوقاجي.

ولاجئي الداخل وجدوا بصفة عامة ملاذا في القرى المجاورة للقرى التي ولدوا فيها. في البداية أقاموا في خيام، صفيح وأكواخ، على أمل العودة بسرعة إلى قراهم، وحتى قبل حوالي عشرين عاما رأوا أنفسهم لاجئين، وهكذا أيضا راهم سكان المناطق التي استوعبتهم،

أجابوا بأنهم يشعرون بإنتماء شديد جدا للمناطق التي استوعبهم، إلا أنهم أعربوا عن تفضيلهم لحل العودة إلى مناطقهم الأصلية على حل التعويض بأراضٍ في أماكن أخرى أو بالنقد.

وقد اعتقد ٧٠٪ من بين جيل الأبناء أن التجمعات اليهودية (المستوطنات) يجب أن تكون على نفس الجزء من القرية التابعة لهم والذي يعتبر أرض دولة (منذ فترة الانتداب البريطاني) زد على ذلك الجزء الذي تم بيعه بواسطة أصحاب الأرض إلى الوكالة اليهودية، أو لأي ملكية خاصة يهودية أخرى.

أما الذين سئلوا من أبناء الجيل الثالث (الأحفاد) فقد أعرب ٨٠٪ منهم الاستعداد للتسليم بالوضع الحالي بشرط أن يعيدوا لهم تلك الأراضي التي لم يبن عليها أماكن تجمعات سكنية يهودية.

أما فيما يتعلق بالجيل الأول فأولئك مرتبطون جدا بذكرياتهم مع القرى التي ينتسبون إليها. ولو اقترح عليهم العودة إليها، فسوف يفعلون ذلك، إن معظمهم لا يصدقون أن حلا كهذا ممكن. ومن

ناحية أخرى فهم يعتقدون أنه يجب الحفاظ على ماتبقى في قراهم الأصلية، مثل المدافن، المساجد والكنائس، وتمكينهم وذويهم ونسلهم من الاتصال الحر بها والوصول إليها في أيام الأعياد والذكرى السنوية.

ويذكر كابيه وبارزيلي، أن أنشطة جمعيات وروابط المهجرون أو لاجئي الداخل في الأعوام الأخيرة، قد رفعت وحددت بشكل جاد الإدراك في أوساط اللاجئين - وبالذات في أوساط جيل الوسط والأحفاد - نحو إنتمائهم ومشاعر إرتباطهم بمسقط رأسهم.

ويستنتج الاثنان في بحثهما، أن نشاط اللاجئين بالذات تزايد بعد إتفاقيات أوسلو، والتي لم تجد فيها مشكلة اللاجئين بالداخل طريقا لمائدة المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أدى ذلك الأمر إلى أن يزيد عندهم الاحساس بأنه إذا لم يحرصوا بأنفسهم على حل مشكلتهم، فلن يفعل ذلك أي طرف آخر، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. ولذلك فقد بدأوا في النظر لمشكلتهم على أنها مشكلة داخلية إسرائيلية، وأن أي حل لمشكلتهم يجب أن يوضع ويتقرر بواسطة مفاوضات بينهم وبين حكومة إسرائيل.

مصيصة السيادة

هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٤

موشيه عميراف

وحذرت عضوة الكنيست شولاميت ألوني من نتائج القانون. وفي نهاية الأمر وعندما وضع القانون على مائدة الكنيست اقترح بيجين وبيريز وشولاميت ألوني لصالح القانون.

ولكن سرعان ما ظهرت النتائج المدمرة للقانون فقد أعادت ٢٧ دولة أقنعتها إسرائيل بصعوبة شديدة نقل سفاراتها من القدس. وأصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات تشكك في شرعية الخطوات التي اتخذتها إسرائيل في المدينة. وكان الرد العنيف للغاية في الدول العربية حيث تسبب هذا القانون في سلسلة من ردود الفعل التي حولت القضية الدينية في القدس إلى قضية قومية. وأودعت الجامعة العربية قضية القدس في أيدي ياسر عرفات على الرغم من الألم الذي شعر به الملك حسين من جراء ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن بناء الأحياء اليهودية في القدس يشمل أيضا «مصيصة تتعلق بالسيادة» والافتراض العادل بأنه من المسموح بل ومن الواجب أن تبنى إسرائيل في القدس لم يكن دائما حكيما حيث أن بناء أحياء يهودية بكثافة كبيرة لم يؤد إلى زيادة عدد السكان اليهود، بل العكس فقد تقلص عدد الأغلبية اليهودية ومن ثم فقد

في قضية هار حوما نجد أن حكومة إسرائيل قد ألقت بنفسها مرة أخرى في المصيصة الذاتية ألا وهي مصيصة السيادة. وأي خيار لها سيكون سيئا فإذا قررت عدم بناء الحي فسوف تثار شكوك حول سيادتنا على المدينة وإذا بنت الحي فسوف تحدث الاضطرابات التي سوف تشكك بكل تأكيد في هذه السيادة.

ومن الأجدر بصانعي السياسة أن يتعلموا قبل إصدار أية قرارات في قضية هار حوما الدرس التاريخي لمصيصة السيادة على القدس. ففي الماضي كانت السياسة تعتمد على «العدل» أكثر من اعتمادها على الحكمة. وفي عام ١٩٨٠ كنا في وضع مشابه حيث أن عضوة الكنيست جيتولا كوهين (ماتحيا) قد وضعت حكومة بيجين في المصيصة بواسطة مشروع قانون القدس. وكان بيجين في ورطة وأدرك الضرر الذي ينطوي عليه هذا القانون. ولكنه لم يكن قادرا على الاقتراع ضده. ووعد السادات شريكه في عملية السلام أن هذا القانون لن يمر. وأراد شمعون بيريز رئيس المعارضة أن يكون حكيما وليس عادلا وطالب بالتنازل عن هذا الاستفزاز من جانب جيتولا كوهين

ساهمت عملية البناء في تحسين الوضع الاقتصادي للعرب على اعتبار أن العمال العرب الذين شاركوا في بناء هذه الاحياء لم يهاجروا إلى دول الخليج العربية وإلى الأردن مثلما فعلوا ذلك في الستينات. واتجاه الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة في الخمسينات والستينات توقف في أعقاب نشاط البناء في المدينة في السبعينات.

ومن المعروف أن بناء المستوطنات المحيطة بالقدس لم يكن في صالح الاغلبية اليهودية، فقد ترك حوالي ٣٠ ألف يهودي المدينة في الثمانينات وانتقلوا إلى هذه المستوطنات. وبذلك فقد واجهنا في عام ١٩٧٧ واقع مزيج القومية في المدينة التي زادت فيها نسبة العرب إلى ٣٠٪ وفي كل مرة كانت تصدر فيها أراضٍ عربية من أجل بناء حي جديد كان ممثلو الحكومة يوضحون لمحكمة العدل العليا أن الحي سيكون مخصصاً لليهود والعرب أيضاً وبذلك لم يحظ العرب بمساعدة المحكمة العليا في إلغاء المصادرة. ومن ثم فقد صادرت حكومات إسرائيل كل احتياطي الأراضي المخصصة للبناء في المدينة. وأصبحت منطقة هار حوما (جبل أبوغنيم) هي آخر منطقة يمكن أن يبنى فيها حي آخر في القدس، وكانت الحكومة قد اقامت سبعة احياء كبيرة - وحوالي خمسين الف وحدة سكنية مدعمة اقيمت من أجل سكان القدس وكلها خصصت لليهود. ولم تنفذ الوعود التي قطعها ليفي اشكول وجولدا مائير وأيضاً مناحم بيجين على أنفسهم.

وفي المناقشات الدولية حول مسألة السيادة على القدس قبل عدة سنوات وجه إلى سؤال كممثل لبلدية القدس من رئيس الكنيست وهو أستاذ للقانون الدولي: كم وحدة سكنية أقامت إسرائيل صاحبة السيادة في المدينة لسكانها العرب؟ وكان ردي هو: أنتم بذلك تلفون أساس مطلبكم بالسيادة على المدينة.

ومنذ ذلك الاجتماع لم تضاف ولو وحدة سكنية أخرى مدعمة لعرب المدينة. وعندما طرحت هذا الادعاء قبل عام على رئيس البلدية الجديد ايهود أولمرت وهو من تلاميذ مدرسة جابوتنسكي التي كانت ترفع شعار حق العرب في المساواة قال لي: أنت على حق، وسوف نغير الوضع.

وماذا نستطيع أن نفعل الآن؟ الاجابة هي أن نستمر في البناء. أن نبني هار حوما كحي كبير وجميل ومخطط لعرب القدس. وسيكون هذا آخر حي في المدينة وأول حي سيكون فيه شبكة مجارى وأرصفة وحدائق وعواميد كهرباء ونادى رياضي وثقافي لأطفال الحي العرب. وهذا آخر احتمال في أن يمنح هار حوما رئيس الوزراء أو رئيس البلدية صفة الحكيم وإلا يسقط في مصيدة السيادة. ولكن لن يستمع أي شخص إلى هذه النصيحة، تماماً مثلما حدث أثناء قانون القدس. ومن الأجدر بنا أن نكون عادلين قبل أن نكون حكماة.

* الدكتور عميراف عضو إدارة بلدية القدس سابقاً ومحاضر في مجال السياسة العامة في الجامعة العبرية.

وأيضاً نتانيا هو يستطيع

معاريف ١٩٩٧/٢/٢١
حاجي سيجل

التصريحات الناعمة التي تصدر من هؤلاء الزعماء تهدف الى تهديدنا وزرع الخوف من اجل منع فتح الانفاق القديمة وبناء احياء جديدة .

ويعرف عرفات ان العالم المتحضر غير متحمس لان يسمع منه التهديد الصريح عندما يقول كلمة "جهاد" حتى لو كان يقصد الجهاد الروحاني وبعد ذلك ينتقل الى تهديد حكومة نتانيا هو وهو تهديد غير مباشر ولكنه يقول اذا فعلتم كذا فسوف يحدث كذا وكمن يقول : " ان لكم بيتاً جميلاً وأسرة ساحرة والاجدر بكم ان تحافظوا عليها " ونذكر ان عرفات

لقد أحدثت عملية السلام تحولاً كبيراً لدى زعماء الدول العربية الذين شاركوا بشكل شخصي في مشروع الشرق الاوسط الجديد . وهؤلاء مازالوا مستمرين في ارسال التهديدات القديمة الينا ولكنهم ينعلون ذلك بوسائل مهذبة . وبدلاً من مواجهتنا كما كان يحدث في الامس القريب نجدهم قد اتبعوا اسلوب جديد وهو اطلاق التهديدات غير المباشرة . حيث ان مبارك وعرفات وغيرهما يطلقون علينا التصريحات بهدف التخويف وبصوره غير مباشرة او يوجهون لنا التهديدات المغلفة والمستترة وحتى

قال شيئاً من هذا القبيل في باريس عندما تعرقل اتفاق الخليل وأضاف "إن عملية السلام في خطر" وتظاهر عرفات بأنه يشعر بالقلق على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ولكن في واقع الأمر هدد بنشوب حرب وأراد أن يقول: "سوف أعرض إسرائيل للخطر إذا لم تمض عملية السلام حسبما أريد" ونظراً لأننا نعرف الرئيس عرفات فإنه ليست هناك وسيلة أخرى نفسر بها تصريحاته. حيث أن ياسر عرفات هو الطرف الوحيد الذي سوف يفتح النيران في حالة تعرض المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين للعقبات. وحكومة إسرائيل أيا كان الذي يرأسها لن ترد بأعمال عدائية آلية على أي موقف رافض من جانب الفلسطينيين على مائدة المفاوضات. وهي تفضل دائماً خدمات دينيس روس على قصف غزة من الجو.

والاختراع العربي الجديد هو استبدال الإنذار بالتهديد. وجيراننا لا يهددوننا بصورة مباشرة لأن هذا لم يعد طبيعياً في عصرنا هذا ولكنهم يحذرون ويهددون - وكأنهم على الحياد - من وقوع كارثة قادمة. وليس من المعقول أن يعلنوا صراحة أنهم سوف يقصفوننا في حالة عدم الموافقة على شروطهم وكذلك فإنهم ينسبون ذلك الانفجار الوشيك إلى قوه فوق الطبيعة في حين أن هذا الانفجار سيكون في واقع الأمر بمبادرتهم.

وهذا هو أسلوبهم الحديث لتهديدنا بالحرب. وهذا الأسبوع وبمناسبة المناقشات الحامية الوطيس حول قضية هارحوما استخدم فيصل الحسيني هذا التكنيك الوضع مرة أخرى وقال بصوت حزين للصحفيين الاسرائيليين: انى اشعر بالخوف من أن يؤدي ذلك الى موجة من الاضطرابات العنيفة" وكأن موجة الاضطرابات سوف تتدلع من تلقاء نفسها مع بداية عمليات البناء في هارحوما وليس بفعل الاوامر الصريحة التى سوف يصدرها السيد الحسيني أو ياسر عرفات.

وتجدر الإشارة الى ان جمال عبد الناصر كان أقل حكمة حيث أنه وجه الينا تهديدا مباشرا لايمكن ان ننساه عشية حرب الايام الستة وقال "إذا كانت اسرائيل ترغب في الحرب اهلا وسهلا" وأما حسنى مبارك الذى تعلم جيدا دروس ١٩٦٧ فإنه يحرص على تهديد اسرائيل بواسطة طرف ثالث.

فقد حذرنا الرئيس المصرى قائلا "إذا لم يتحقق السلام فسوف يكون هناك اربابا رهيباً في إسرائيل وفي المنطقة بأسرها وبعبارة أخرى " لن اقل لإسرائيل كلمة إذا اصرت على الاحتفاظ بيهودا والسامرا في ايديها ولكنى ايضا لست مسؤولاً عما سيحدث لها على ايدي الارهابيين الغاضبين.

وأما سفير مبارك في إسرائيل محمد بسيونى فقد اتبع اسلوباً مشابهاً في لقائه مع صحيفة هاشقوع الحريدية عشية التوقيع على اتفاقية الخليل حيث قال: "لا اريد ان اهدد ولكن اذ لم توقع الاتفاقيات فأننى لن اكون هنا".

وهنا ماذا نستطيع ان نفعل؟ أولا يجب ان نتوقف عن الشعور بالخوف. فكلما كان قرار البناء في هارحوما اكثر سرعة وأكثر اصرارا فسوف يقل خطر تنفيذ التهديدات غير المباشرة (حيث ان اسلوب صياغة هذه التهديدات يترك فرصة للذين يطلقونها للتملص حيث يمكن ان يقولوا: لم نهدد ولكننا حذرنا فقط) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأننا يجب ان نتبع نفس الاسلوب معهم. فقد حان دور بنيامين نتانياهو لجمع الصحفيين الفلسطينيين وأن يؤكد لهم أنه لايريد ان يهدد ولكن اذا كان هناك من سيعرقل اعمال البناء في هارحوما فسوف يحدث ما لايمحمد عقباه.

المسار السوري الإسرائيلي



معاريف ١٤/٢/١٩٩٧
مناحم دجلى

لنفهم ونسحب

مضى أكثر من مائة عام منذ بدأ اليهود يستولون من جديد على أرض إسرائيل. وبعد العمل الصهيوني أحد الظواهر الفريدة في تاريخ الجنس البشري. ومع ذلك يجب أن نعترف، أن الرؤى والأفكار الطموحة قد شابتها الكثير من الأخطاء المتراكمة، والتي كان مصدرها قصر النظر وعدم فهم الواقع في المكان الذي عدنا إليه. تلك الأخطاء التي جعلتنا لا نستطيع تمييز الفخاخ التي سقطنا فيها، وبرزت بعد ذلك صعوبات كثيرة لتتخلص ونتجو منها. ولبنان هي آخر هذه الفخاخ.

لسنا موجودين في لبنان بسبب حزب الله. اننا هناك منذ دخلنا لنقاتل منظمة التحرير الفلسطينية التي خرجت من الأردن إلى لبنان المنهار وجعلته قاعدة تدير منها معركتها ضدنا. وهي لم تهاجم فقط المستوطنات الشمالية، بل أن العمليات الدامية في الاتوبيسات والفنادق خرج منفذوها من لبنان، ناهيك عن حوادث الطائرات والمطارات خارج إسرائيل. وانتهى الأمر بحرب لبنان. ذهبت منظمة التحرير إلى تونس وعادت من خلال الانتفاضة، وهي اليوم تفاوضنا بل وإلى حد ما حليفنا. في تلك اللحظة لم ندرك أن نفس الشيعة المدحورين بجنوب لبنان نمت من بينهم معارضة للاستمرار حيث اعتبرهم السكان المحليين في جنوب لبنان محتلاً اجنبياً.

(كما لم ندرك خطورة نمو وازدهار حماس في قطاع غزة عندما اعتبرناها الكفة المقابلة لمنظمة التحرير الفلسطينية هناك).

يعود حزب الله فيقول، أن هدفه اخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من جنوب لبنان. ومن لا يصدق يجب أن يتأسس كلامه بعيداً عن مقولات أن «هدفهم القادم هو مستوطنات الشمال، أو أنهم يريدون الوصول للقدس، وأن السوريين واليرانيين سيستمرون بدفعهم في هذا

الاتجاه» وما شابه ذلك.

ان الواقع على الطبيعة يشير إلى شيء آخر. فجيش الدفاع موجود في جنوب لبنان، طبقاً لتعريفهم، ليمنح الأمن لسكان الشمال. ومع كل الاحترام لجيش الدفاع، فانه غير مؤهل لتنفيذ ذلك. ان منظمة حزب الله يمكن ان تجعل حياة سكان الشمال مرة وقاسية، تستطيع ان تطلق دفعات الكاتيوشا وترسل مجموعات من الانتحاريين ليلا ونهاراً. لكنها لا تفعل ذلك. ومن يتباهى بفهم اهداف المنظمة جيداً، فليشرح لنا لماذا لا يفعلون ذلك.

ان منظمة حزب الله تقاتل وتضرب وتزعج فقط جيش الدفاع الإسرائيلي. وكل ما تمخضت عنه أى عملية مثل «عناقيد الغضب» تجسد هذه الحقيقة أصدق تجسيد. فحزب الله يوجه الضربات لمستوطنى الشمال فقط عندما يتعرض السكان المحليين الذين يحميهم للقصف سواء عن طريق الخطأ أو عمداً. وحده الأعمى الذي لا يميز حقيقة أن السكان المدنيين هم الموضوع الأهم عند حزب الله. فلم ينجح سورى أو إيرانى فى اجبار حزب الله على الاستمرار فى ضرب مستوطنى الشمال عندما تم اجلاء السكان من قراهم، وتدمرت منازلهم وهذا جعل ردود الفعل الإسرائيلية محدودة مع انتظار ما ستسفر عنه لقاءات المراحل القادمة. ويمكن القول أن جيش الدفاع موجود فى جنوب لبنان لاحتياط أى تهديد (إذا كان هذا هو هدف العدو) لكنه لا يستطيع منعه.

وفى بقائه هناك عامل وقائى ضد العدو (باحتلال الأرض) وهو يمثل الهدف أيضاً.

من ناحية أخرى، فإن السوريين واليرانيين يستغلون الصراع في المنطقة لأهداف أخرى تماما. بالنسبة للسوريين فهناك من يضغط على إسرائيل ويشجعه السوريون دون أن يستطيعوا دفعهم ضد مصلحته هو نفسه. أما اليرانيون فعدهم العرب، فهناك من يحافظ على استمرار النزاع العربي الإسرائيلي لأنه إذا انتهى فهناك احتمال أن يحتشد العرب لمواجهة اليرانيين. والواقع، أن لا امكانية امام انسحاب من جانب واحد. ولكن لابد من فهم حقيقى للوضع الذى وجدنا انفسنا فيه. ومن هذا

الادراك نصل إلى قرار واضح، بضرورة الانسحاب من هناك. فإذا كان الهدف المشترك لنا ولحزب الله هو ضرورة خروج جيش الدفاع من جنوب لبنان، فعلى أن نبداً فنبادر ونسعى في هذا الاتجاه، اتجاه الحوار والتفاهم، وسيتضح ذات صباح ان الالتزام بما سيسفر عنه الحوار وما يتم اقراره من تفاهم سيمنع الخراب عن سكان جنوب لبنان وعن لبنان كله، وسيحرم سوريا من ورقة ضغط على إسرائيل في اطار المفاوضات المتوقعة.

غلق الملف مع حزب الله

هآرتس ١٢/٢/١٩٩٧

دوف تشيرنو برودا

علاقة لا تخضع بالضرورة للسيادة السورية، بل للسيادة اليرانية. فالافتراض غير المؤكد بأن سوريا تستطيع فرض سيطرتها على حزب الله أدى إلى أن عناصر في إسرائيل تفكر في تسوية شاملة مبنية على الانسحاب من لبنان والهبوط من هضبة الجولان. إن مثل هذه التسوية تكافئ سوريا مرتين مجاناً.

أولا على خدمة لا تستطيع هي القيام بها، وثانياً تساعد على خلق دائرة قوى جديدة من شأنها تعزيز سيادة سوريا على لبنان. وذلك على النقيض من المصلحة الإسرائيلية الواضحة. بينما كان يجب خلق هذه العلاقة بشكل عكسى، يربط انسحاب إسرائيل من الجولان ومن لبنان مقابل انسحاب موازيا لسوريا من لبنان.

وحتى لو كانت سوريا تستفيد من مزايا إستراتيجية من جراء عمليات حزب الله، فلا يوجد أى تأكيد على أنها تستطيع السيطرة أو وقف ذلك النشاط حتى وإن رغبت في ذلك.

وعلى افتراض موافقة إيرانية فإن حزب الله من الممكن أن يوافق على التخاطب مع إسرائيل مباشرة حول الانسحاب من لبنان. وذلك من خلال الحفاظ على سلام متبادل مع إسرائيل في الشمال. وبذلك «يقفز» حزب الله درجة في قوته ومكانته بين الأذرع والعناصر الأخرى في لبنان وكذلك فيما يتعلق بسوريا. إن زيادة النفوذ اليراني في لبنان، كما يتضح من ذلك، من الممكن أن تشير وتطرح تأييد إيران لهذا الحوار، وعلى الرغم من المخاطر الكامنة على إسرائيل نتيجة لزيادة النفوذ اليراني في لبنان فإنه من المحتمل بخلق هذه المسيرة خلق وضع جديد والذي يهدد فعليا الهيمنة السورية في لبنان.

إن اجراء اتفاقية شاملة بين إسرائيل وسوريا بناءً على هذه الشروط يمكن أن يؤدي لسلام، يرتبط بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان مع خروج سوري من لبنان. وبهذا تتحور إسرائيل من السيطرة السورية المزدوجة الأذرع من الشرق ومن الشمال.

إن النظرية الأمنية التقليدية التي شكلت القطاع الأمنى بجنوب لبنان كمنطقة فاصلة من شأنها إبعاد مستوطنات الشمال عن خط المواجهة مع حزب الله، هذه النظرية آخذة في التفكك مع تزايد العمليات ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. لقد ثارت المخاوف بأن هذه المنطقة تتحول اليوم من منطقة أمنية عازلة إلى مصيدة يصعب الخروج منها. وفي التخطيط الجماهيري غير المبلور حتى الآن تتضح ثلاث نظريات. وعلى الرغم من الإختلاف الجوهرى بينهما، إلا أنها تشير إلى التحفظ من النظرية الأمنية الحالية. والنظرية الأولى. تربط الخروج من لبنان مع تسوية في هضبة الجولان. وجهة النظر هذه تفترض أن سوريا كعنصر أوجد مسيطر على الأوضاع في لبنان، تستطيع أن تفرض سيادتها وسيطرتها على حزب الله في صد أعماله القتالية في إسرائيل. وهذا الافتراض، الذى تم التعبير عنه في عملية «تصفية الحساب» لم يتم تحقيقه.

أما النظرية الثانية، والتي تدعو للانسحاب من لبنان من طرف واحد، تنبع من الرغبة في التنصل من الالتزام بارتباط الأمر باتفاقية شاملة تضم سوريا وتربط الخروج من لبنان بدفع ثمن غال للنزول من هضبة الجولان.

والنظرية الثالثة والتي تم التعبير عنها في المؤتمر الذى دعا إليه عضو الكنيست جدعون عزرا، هي نظرية معدلة للنظرية الثانية. وهي تقترح انسحاباً منظماً من لبنان في إطار تسوية تعتمد على ضمانات نولية وعلى منطقة عازلة لجيوش اجنبية بدلا من جيش الدفاع الإسرائيلي. ومن خلال هذا النقاش الجماهيري فإننى أطرح بديلاً رابعاً في هذا الشأن والذي يدعو إلى التخاطب المباشر مع حزب الله، وهو العدو المباشر الذى يصيبنا في لبنان. وهذا البديل مبنى على عدة افتراضات جديرة بالدراسة. إن سوريا التي تفرض سيادتها على السلطة المركزية وعلى الفصائل الموجودة في لبنان، محدودة في علاقتها بحزب الله ومقيدة، فهذه

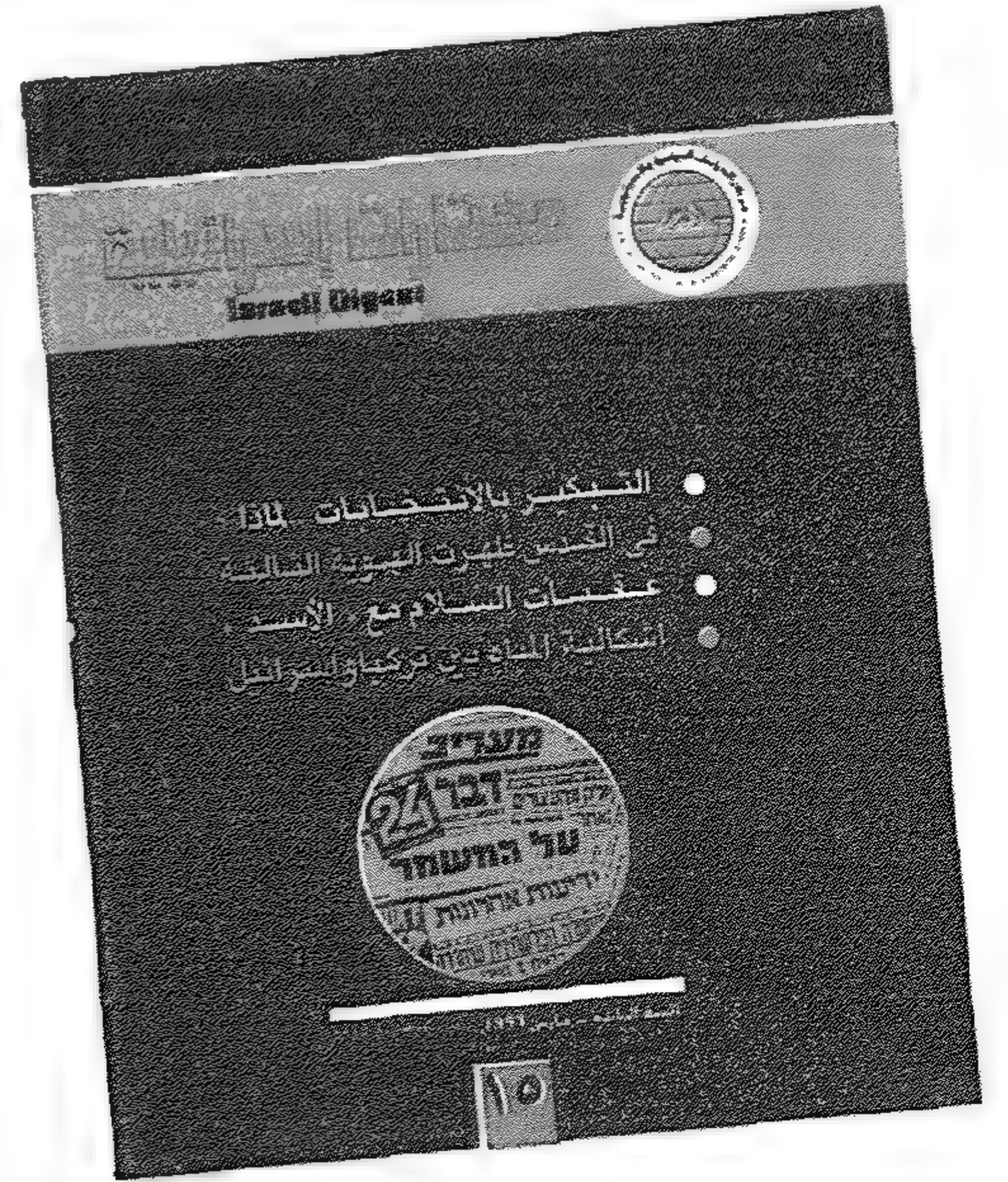


Israeli Digest

مختارات إسرائيلية

رئيس التحرير
د. عبد العليم محمد
نائب مدير التحرير
عماد جاد

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
ابراهيم نافع
مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد



من المنطقة، ان يفسد حزن الـ 11

Israeli Digest

A monthly publication issued by AL- Ahram Center for Political and Strategic Studies to replace the series of news paper trends the centr had been issuing for a number of years.

This publication is concerned with the views, concepts and positions of the Israeli coalition government and of the opposition, with the object of informing readers, researchers and decision makers of some of the dimensions and subjects of general discussion in Israel. In particular it seeks to inform its readers of developments in the Arab - Israeli peace process and its complexities from the Israeli point of view, in order to formulate and crystallise concepts that express the Arab point of view on issues that come up. It will be of particular importance at the present time as a result of the settlement process and the changes taking place on the regional map.

To subscribe to the israeli digest.

Please complete the attached order form, and send with a cheque or postal order to :

AL- Ahram Centre for Political and Strategic studies AL- Galaa St.

Cairo, Egypt

Cost of annual subsription :

Egypt : LE 40 for institutions, LE 30 for individuals.

Arab countries : US-\$ 30 for institutions. US\$ 25 for individuals.

Other countries : US-\$ 40

For more information please call

Tel. : 3941892/ 5786037/ 5786100

Fax. : 5786833/ 5786023

مختارات إسرائيلية

نشرة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وتعتبر هذه النشرة بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الاسرائيلية التي كان يصدرها المركز لعدة اعوام .

وتعنى هذه النشرة بالرؤى والتصورات والمواقف الاسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وذلك بهدف تعريف القارئ والباحث وصانع القرار ببعض أبعاد ودوافع النقاش العام في اسرائيل ، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ومشكلاته من وجهة النظر الاسرائيلية وذلك بهدف الاسهام في بلورة وصياغة رؤى وتصورات تعبر عن وجهة النظر العربية في القضايا المثارة وتكتسب هذه النشرة أهمية خاصة في الآونة الأخيرة مع تقدم عملية التسوية وتغير خريطة الاهتمامات في المنطقة .

ويسر المركز دعوة الهيئات والأفراد إلى الاشتراك في « مختارات اسرائيلية » من خلال ملء الاستمارة المرفقة وتحويل قيمة الاشتراك إلى ادارة الاشتراكات بالأهرام شارع الجلاء - القاهرة .

داخل مصر : الأفراد : ٣٠ جنيها - الهيئات : ٤٠ جنيها

الدول العربية : الأفراد : ٢٥ دولارا - الهيئات : ٣٠ دولارا

الدول الأجنبية : ٤٠ دولارا للأفراد والهيئات

ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال ب :

تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٣٩٤١٨٩٢

فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

قسمة الاشتراك السنوى

السيد/ مدير عام ادارة الاشتراكات بالاهرام

تحية طيبة وبعد :

ارجو الاشتراك بنسخة (أو نسخة) من « مختارات اسرائيلية » لمدة عام .
الاسم أو الهيئة
العنوان

ومرسل طيه شيك بمبلغ
على بنك
شارع الجلاء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
برقم
باسم ادارة الاشتراكات بالاهرام ،

التوقيع

التاريخ

Subscription Order

Mr. Director

Please register me a copy (or copies) of a full year's subscription to
« Israeli Digest ».

Mr. Mrs. Ms.

Surname

First Name

Institution Name

Address

I enclose a cheque ofdollars made payable to AL-Ahram Subscriptions
Administration, AL-Ahram, Galaa St, Cairo, Egypt.

Signature

Date

.....

.....

مختارات إسرائيلية

Israel Digest



إدارة إشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: ٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠
فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام بكونفرانس النيل

إن أحد الخصائص الرئيسية لتقصير حزب عيد الغفران، كما تتذكرون، هو إعداد جهاز المخابرات (ومعه القيادة العسكرية والسياسية للدولة) لإلقاء كل اهتمامه على دراسة نوايا العدو. لقد حاول جهاز المخابرات أن يعرف ويفهم ماهية أهداف المصريين والسوريين، ومن ناحية أخرى أولى اهتماماً أقل بكثير لما يفعله المصريون والسوريون. وكان الدرس الذي تعلمناه بعد دفع ثمن دماء آلاف الشهداء، هو التوقف عن الاعتماد على نوايا وأهداف العدو، وأخذها في الاعتبار بضمنان محدود. ولكن الرغبة في المراهنة على نوايا العدو تتدفق في القلب البشري. ولذلك فإنني عندما أقرأ وأسمع تلك المبررات لأولئك المؤيدين للانسحاب من طرف واحد، فإنني لا أستطيع إلا أن أتذكر قضية نوايا العدو والتي دمرتنا في حرب يوم كيبور.

إن كل المبررات تدور حول نوايا وأهداف حزب الله. فقد أعلن أحد السياسيين بثقة إن هدف التنظيم هو فقط أن يطرد جيش الدفاع الإسرائيلي من القطاع الأمني. ويؤكد سياسي آخر لا توجد أية نوايا لدى حزب الله للعمل ضد إسرائيل بعد أن تنسحب. ويزعم عدد من المحللين في ميرتس: بعد الانسحاب من المنطق أن يؤسس حزب الله نفسه ويفضل بناء قوته في النظام السياسي اللبناني على الاستمرار في الأنشطة ضد إسرائيل.

وهناك أيضاً مبررات من نوع آخر، فرجال «الطريق الثالث» يؤمنون، مثلاً بأن انسحابنا السريع من لبنان سوف يؤدي إلى وقف نزيف الدم في الشمال، وبذلك يقل استعدادنا للتنازل عن هضبة الجولان. وهناك سياسيون يقولون: هيا نبني لنا خط مكهرب على الحدود، وإذا ما سبوت لهم أنفسهم مع كل ذلك القيام بعمليات تخريب ضدنا، حينئذ سيتعامل جيش الدفاع الإسرائيلي العظيم معهم ومع آبائهم والعالم سيكون معنا. ويمكننا أن نقول عن كل هذه المبررات، حسب رأيي، أنها تحتل الرأي والرأي الآخر، لأننا منشغلون بعالم النوايا غير

الثابت... وتعالوا لنرى:

أولاً: فيما يتعلق بالأهداف لماذا نرى فقط الحد الأدنى من النوايا لدى حزب الله؟ لماذا لا نرى أن نوايا حزب الله مرتبطة أيضاً بنوايا إيران، فهو يخضع لها أيديولوجياً، وتلك النوايا، كما نعلم، تصل حتى القدس؟

وبصفة عامة، منذ متى كانت أهداف حزب الله مستقلة وليست متأثرة بالضغط السوري والإيرانية؟ فمن هو المقامر الذي يعلم اليوم عن يقين، أننا بعد هروبنا من لبنان لن يتأثر قرار حزب الله بسوريا، والتي همها الأكبر سيكون الاستمرار في نزيف دم أبنائنا؟

ولماذا نعتقد بالذات أن حزب الله سوف يفضل الاهتمام بالحياة السياسية في النظام اللبناني؟ أليس وجوده كله قائم على النزاع المسلح الذي يديره ضد إسرائيل. إنه بسبب ذلك فقط حظي بمكانة بين الجماهير اللبنانية.

بعد أن نهرب من لبنان، فسوف يصبح حزب الله ملك الجنوب، وسوف تصبح قدرته على العمل ضدنا وتشغيل قوات فلسطينية أكثر من الآن بعدة مرات.

ولرجال «الطريق الثالث» يجب أن نذكرهم على سبيل المثال أننا دخلنا لبنان في عملية «سلام الجليل» من أجل تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وفي النهاية استقبلناها في المناطق، فمن منكم يستطيع أن يقطع أن هروبنا من لبنان لن يؤدي في نهاية المسيرة إلى الهبوط من هضبة الجولان؟ إن الوضع بشكل ما معقد ومشعب بعدم الوضوح والتأكيد. وبدلاً من الخروج بأفكار مضللة مثل الانسحاب من طرف واحد وخط كهربائي حصين، يجب إيجاد أفكار بناءة أمام السوريين. لن يتم تحريك أي أمر في لبنان بدون السوريين. وإذا ما رغب السوريون أن تنفذ أعمال تخريب من لبنان - حتى ولو لم يؤيد حزب الله هذا الهدف، وإذا لم يرغب السوريون في تنفيذ أعمال تخريب ضدنا - فسوف يحدث ذلك لأن ذلك هو الواقع في المنطقة.

رحمها، إننى يتيه

معاريف ١٩٩٧/٢/٢٣
أورى أفنيرى



«إن الحرب هي إستمرار للسياسة بوسائل أخرى»، تلك مقولة كلاوزييتش فأية سياسة هذه التي تخدمها الحرب في لبنان؟ كلاوزييتش، الجنرال البروسى الشهير كان سيصيبه الجنون. فالمفكر الكبير لنظرية الحرب حدد المبدأ الاساسى: فى الحرب لا يمكن أن تكون مسيرة ما طيبة للطرفين. فإذا كانت مناسبة لطرف ما فمعنى ذلك أنها سيئة وغير مناسبة للطرف المقابل. ولكن حكام إسرائيل نجحوا فى تنفيذ هذه القاعدة. فقد قرروا أن بقائنا فى جنوب لبنان مفيد ومناسب لليهود. وليذهب كلاوزييتش لجهنم!

١ - إن السوريين يرغبون أن تبقى فى جنوب لبنان ويرفضون إتاحة أية مفاوضات منفردة لخروجنا من هناك. فهم مهتمون بأن تبقى هناك حتى يستطيع حزب الله - المقاوم المساعد لهم فى شئون العمليات الارهابية - أن يضربنا، حتى نتنازل عن هضبة الجولان.

٢ - حكومة لبنان ترفض التفاوض معنا على خروجنا، حتى نصل إلى تسوية مع سوريا.

٣ - حكومة إسرائيل تقول: أنه من المحظور علينا الخروج من هناك لأن القطاع الأمنى حيوى لأمنا.

وكان كلاوزييتش يقول: بالطبع، أنه إذا كان طرفان فى الحرب يزعمان بأن مسيرة معينة هي طيبة لكليهما، فإن واحدا منهم ببساطة يعيش فى ضلال. وفى الواقع، فإن واحدا منهم مخطئ. وهذا الواحد بالتأكيد ليس حافظ الأسد. إن العدو أخذ فى التزايد لأولئك الذين يفهمون الآن، متأخرين قليلا، أنه يجب علينا الخروج من هناك وبسرعة. فمرحبا بهم فى نادى الخونة

إن الأحداث تجرفنا بسرعة هستيرية، ومعظمنا يميل إلى نسيان كيفية دخولنا وتورطنا فى هذا الوحل. إن لدى برهان مكتوب. فقبل ١٢ عاما بالضبط، وتحديدًا فى ٢٠ فبراير عام ١٩٨٥، عندما تقرر إقامة «الحزام الأمنى»، كتبت فى باب «الموضوع» لمجلة «هاعولام هاذيه» مقالا بعنوان «من خط سئى إلى خط أسوأ - فلنخرج! فوراً!» وتلك فقرات من ذلك المقال:

لم تكن حرب لبنان هي التى فرضت هذا الانسحاب الجزئى (من خط النهر إلى القطاع الأمنى) ولكن أدى إلى ذلك حرب المسيطرين على الأمور فى حكومة إسرائيل. ونتيجة لذلك يقتل إناس..

إن الخط الجديد يعبر فى قلب المنطقة الشيعية. والشيعية هم على مايبدو، أكفأ محاربين لحرب العصابات فى العالم كله.. والآن أرسلنا جنود جيش الدفاع الإسرائيلى للتمركز فى قلب هؤلاء السكان..

لقد تلقينا درساً عظيماً (فى حرب لبنان) أودى بحياة المئات من جنود جيش الدفاع الإسرائيلى. فنحن نعلم الآن من هم الشيعة، من هم ولماذا هم مؤهلون لذلك وعلى ذلك فإن هذا الانسحاب الجزئى هو بمثابة جنون. ويعتبر دعوة لقتل جنودنا..

لقد كنا نستطيع هذا الاسبوع الخروج بشكل ما بكرامة. وعندما سنفكر فى الخروج من هناك، فى نهاية الأمر، سوف نفعل ذلك بدون كرامة. سوف نخرج من هناك مثل خروج نابليون من موسكو فى ظروف اشبه بالهروب، عندما تتعاظم قوة مقاتلى العصابات وتتعبنا وتضربنا من كل إتجاه..

واليكم السبب: لم يستطع المعراخ والليكود الوصول لآى اتفاق بينهما على أى خطوة أخرى.. إن جنود جيش الدفاع الإسرائيلى يمثلون أقواما فى لعبة شطرنج بين المعراخ (البعض) والليكود (السود) هذا وضع ليس لطيفا لشيمنون هذا مرعب، ومخيف ولكن تلك هي الحقيقة.

ومن المحتمل أن تلك هي أغرب الحقائق فى القضية كلها: ان أريئيل شارون الرجل الذى أدخلنا جميعا لهذه المغامرة الدموية الفظيعة، بمساعدة رئيس وزراء كان ملاحا لسفينة فضاء بيجين ورئيس أركان يرى الجميع أن له وزنا سياسيا (رافول) - مازال هذا الرجل يفرض مسيرة الأحداث..

فى لبنان لا توجد بدائل أخرى سوى بديل واحد: الانسحاب، الانسحاب فوراً، والانسحاب كلية.

لقد كتب ذلك قبل ١٢ عاما وكل كلمة منه تحققت. بمعنى: أن كل شئ كان متوقعا. كان واضحا أننا ندخل أنفسنا فى مصيدة حتى يستطيع كل خصومنا ضربنا حسب مزاجهم. ولم يحدث ذلك من جراء فكر استراتيجى عبقرى، ولكن نتيجة لضعف النظر، وضعف الادراك. وفى ذلك الوقت لم يكن هناك أحد يهدد تجمعات الشمال. وكان حزب الله عنصرا مهملا، إن كان موجودا من أساسه. ولم تكن الحركة المسيطرة «أمل» تحلم بالحرب فى إسرائيل. فقد رغبت وكل السكان الشيعة بصفة عامة أن نتركهم لحالهم. أن نخرج وينتهى الأمر. واليوم رؤساء الليكود والعمل والذين أدوا لهذه الكارثة،

يشبهون الشخص الذي قتل والديه ويطالب المحكمة بأن تأخذ في الاعتبار حقيقة أنه يتيم. .. إن تهديد التجمعات السكنية في الشمال، والذي خلق (إذا كان خلق) في أعقاب استمرار الاحتلال للقطاع الأمني، تحول إلى السبب الوحيد لبقائنا هناك.

إنني أعود وأقول، إن هذا التهديد يستخدم كإحتكار حتى وإن أراد حزب الله نفسه تحقيق ذلك، حيث لا يستطيع ذلك التنظيم أن يصب غضبه في ذلك. فالسكان الشيعة غير مهتمين بذلك. وبدون موافقة السكان ومساعدتهم، لا يستطيع تنظيم شعبي مثل حزب الله أن يعمل، حتى ولو دفعت به سوريا وإيران.

يقولون أن الانسحاب هو مقاومة، ربما ولكن بقاءنا في لبنان يعني

بالتأكيد: تهديد حياة كل جندي يرسل إلى هناك. إن لذلك جانباً إيجابياً واحداً: سوف يجبر ذلك حكومة إسرائيل على الانسحاب من الجولان بسرعة قبل أن يصل عدد الضحايا في لبنان إلى عدد لا يحتمل.

ويقولون: ممنوع الحديث عن انسحاب من لبنان طالما أن الجنود يقتلون هناك. وكأنهم يقولون ممنوع علاج الجرح طالما أنه يؤلم. ولأن الجنود يقتلون ممنوع الحديث عن الوسيلة لمنع قتلهم.

وقد قال كلاوزييتش كذلك: «إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، فأى سياسة لنا تخدمها الحرب في لبنان؟!

إعلان التحدي على سوريا

هآرتس ١٩٩٧/٢/٥

يتسحاق بيلي

أجل منع هذه الدول من العمل عبر حدودها الغربية فإن سوريا في حاجة إلى السلام بين الطوائف اللبنانية المتناحرة التي دأبت في الماضي على دعوة الدول الأجنبية لمساعدتها في صراعاتها الداخلية. وقد نجحت دمشق في عام ١٩٨٩ في تحقيق هذا السلام في نطاق اتفاقيات الطائف.

ولكن من أجل المحافظة عليه يجب على سوريا أن تحرص على استمرار عمليات الإصلاح في هذه الدولة التي دمرتها الحروب وأن تحقق التنمية والازدهار الاقتصادي. كذلك فإن سوريا في حاجة إلى حكومة لبنانية قادرة على تنفيذ هذا الإصلاح المأمول وتكون في نفس الوقت على استعداد للسماح لحزب الله لخوض حرب ضد إسرائيل من داخل أراضيها. وفي النهاية ومن أجل ضمان تعاون اللبنانيين لضمان المصالح السورية يجب على سوريا أن تبدي تضامناً قوياً معهم.

وهدف الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة في لبنان هو أن تثبت لحافظ الأسد أنه لن يكون قادراً على الحفاظ على المصلحتين في وقت واحد. وعليه أن يفهم أن استمرار نشاط حزب الله ضد المنطقة الأمنية سيؤدي إلى انهيار النظام الذي تعتمد عليه سيطرته على لبنان.

ومن الممكن تحقيق هذا الهدف بدون عمليات عسكرية واسعة النطاق على غرار عناقيد الغضب وبدون المبالغة في قتل المواطنين اللبنانيين وبدون الاضرار بالمنشآت أو الجنود السوريين. وفي مقابل الوضع الحالي فإن النشاط الأساسي سوف يتركز في وسط الدولة وفي منطقة البقاع وسوف يتم بواسطة سلاح الطيران في نقاط محدودة. والاساس هو ان يتم بصورة ثابتة بعد كل عملية ارهابية تقوم بها منظمة حزب الله (أو

ان الاستراتيجية الإسرائيلية المتبعة في لبنان منذ عام ١٩٨٥ تهدف إلى الحفاظ على المواجهة مع حزب الله بحيث تكون على نار هادئة إلى أن توافق سوريا على صنع السلام معنا. ويمكن أن نستنتج ذلك من خلال تصريحات أوري لوبراني منسق الأعمال في لبنان منذ ١٤ عاماً طالما أن جنودنا يقتلون هناك. وهذه السياسة تتبعها جميع حكومات إسرائيل من اليمين ومن اليسار على حد سواء. ولكن نظراً لأن اسحاق رابين وشمعون بيريز قد عرضا على حافظ الأسد هضبة الجولان بالكامل بون الحصول منه على السلام. فمن الطبيعي ان يتوقع الاباء والامهات الذين يرسلون ابنائهم إلى لبنان في عهد حكومة لا ترغب في تسليم هضبة الجولان بالكامل ان يستمر قتل ابناءهم بل ويتزايد. ولكن الهروب من لبنان ليس حلاً، فإذا كانت سوريا ترغب في توجيه ضربة لنا فسوف تجد الذريعة لذلك على الرغم من الانسحاب وهنا سوف نجد انفسنا مرة أخرى غارقين حتى اعناقنا في الوحل اللبناني.

وليس هناك مفر من البحث عن وسائل أخرى إذا كنا نرغب في منع سوريا من محاربة إسرائيل في لبنان، حيث يجب ان نعلن التحدي على سوريا وأن نضرب مصالحها في هذا البلد بصورة مستمرة. ولا أقصد المصالح الاقتصادية كما يقترح عضو الكنيست افرام سانيه هذا إذا كانت لسوريا مصالح اقتصادية فعلية في لبنان. وفي مقابل هذا فإن لسوريا مصلحتين سياسيتين هامتين الأولى هي استغلال الأراضي اللبنانية ومنظمة حزب الله من أجل ضرب إسرائيل بهدف اضعاف اصرارها على البقاء في هضبة الجولان وربما من أجل اظهار الزعامة امام اعيان إسرائيل في العالم العربي.

وأما المصلحة الثانية والأكثر أهمية فهي الحرص على ألا تكون لبنان حقل للعمل لاعدائها وخاصة إسرائيل والعراق وتركيا، ومن

أى منظمة أخرى) ضد جنودنا أو ضد جنود جيش جنوب لبنان وأن يتم اختيار نوعية النشاط من خلال مجموعة من الاحتمالات الآتية:

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة هدف في البقاع وفي أماكن أخرى تحت سيطرة الجيش السوري مثل قواعد حزب الله والطرق والكبارى أو منشآت الكهرباء أو التليفونات. وقرب هذه العمليات من القوات السورية سوف يقوض الصورة القوية للسوريين وتخفف من مخاوف اللبنانيين من السوريين.

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة منشأة أو مصلحة اقتصادية لبنانية في قلب الدولة من أجل المساس بعملية التعمير القومية والأمل في فترة جديدة من الانتعاش الاقتصادي في ظل السلام السوري.

يقوم سلاح الطيران بمهاجمة موقع عسكري في لبنان من أجل الاضرار بالجنود من الطوائف المختلفة. وهذه الخسائر سوف تؤدي إلى تقليص التسامح تجاه حزب الله من جانب باقى السكان في لبنان.

ومن المتوقع أن الاضرار التى ستصيب البنية الأساسية والجنود اللبنانيين سوف تجبر حكومة لبنان على محاولة منع سوريا من تأييد حزب الله الأمر الذى يقوض السيطرة السورية فى لبنان.

وجدير بالذكر أن قصف محطة كهرباء واحدة فقط أثناء عملية عناقيد الغضب فى عام ١٩٩٦ دفعت رئيس وزراء لبنان للسفر

على الفور إلى دمشق وهناك طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد أن يضع حداً لنشاط حزب الله. وقد تخلص الأسد من هذا الضغط فى أعقاب القصف بطريق الخطأ ضد قرية قانا الذى غير صورة عملية عناقيد الغضب.

ويمكن لجيش الدفاع الإسرائيلى أيضاً أن يثير معارضة من جانب الشيعة فى جنوب لبنان ضد نشاط حزب الله فى حالة دخول قوة مشاة إلى أقرب قرية من العملية التخريبية وهدم منزلين أو ثلاثة منازل بون أن تضع فى الحسبان الاتجاه السياسى لأصحاب هذه المنازل. ولن تمر فترة طويلة حتى تتزايد الضغوط على حزب الله من أجل وقف النشاط فى كثير من الأماكن.

وحتى الآن امتنع جيش الدفاع الإسرائيلى عن اعلان التحدى على سوريا فى لبنان خوفاً من توسيع نطاق المواجهة معها. ولكن إذا حرصنا على عدم المساس بالمنشآت السورية أو القوات السورية وإذا ابدينا استعداداً لإجراء مفاوضات حقيقية معها وإذا أعلننا صباحاً ومساءً عن استعدادنا لمغادرة جنوب لبنان فى اللحظة التى تكون فيها الحكومة اللبنانية على استعداد لمنع الهجمات ضد حدودنا الشمالية، فلن تكون هناك أى ذريعة لسوريا أو حرية المناورة لشن الحرب وبالمناسبة، سوف تضطر سوريا إلى التخلي عن حزب الله والدخول فى نهاية الأمر فى مفاوضات جادة حول السلام معنا.

* الدكتور بيلي كان مستشاراً لشنون الشيعة فى وزارة الدفاع.

زيارة نتانياهو للولايات المتحدة الأمريكية والمعضلة السورية

هاتسوفيه

١٩٩٧/٢/١٧

موشيه إيشون

يدخر كلينتون جهداً فى الاثناء على نتانياهو، كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت تبنت موقفاً ودياً للغاية خلال محادثاتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلى. وقد أثنى جميع قادة الإدارة الأمريكية الذين التقى بهم نتانياهو على مواقف إسرائيل.

ولا غرابة فى أن نتانياهو يشعر حالياً أن هذه الزيارة تعد واحدة من أكثر الزيارات التى أحرز من خلالها نجاحاً ملموساً، ومع هذا فإذا كانت هذه الزيارة قد زادت من إحساس نتانياهو بالبهجة والسرور إلا أنه من الواجب ألا تتجاهل الواقع الأمريكى الذى يحرص دائماً على ألا يكشف حقيقة مواقفه السياسية إلا بعد انتهاء مواسم الوداع للزعماء الذين يقومون بزيارة واشنطن. ويجب ملاحظة أن الآراء التى يدلى بها القادة الأمريكيون عقب مثل هذه الزيارات لا تتفق دائماً مع تلك التى تتردد خلال الفترة التى يزور فيها ضيف ما واشنطن، ومن

زيارة نتانياهو للولايات المتحدة الأمريكية والمعضلة السورية سيفادر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو صباح اليوم الولايات المتحدة الأمريكية عائداً إلى القدس، وكان نتانياهو قد التقى خلال زيارته للولايات المتحدة بالرئيس الأمريكى بيل كلينتون، وبقيادات الإدارة الأمريكية فى واشنطن.

وتختلف هذه الزيارة عن تلك التى قام بها نتانياهو فى شهر أكتوبر من عام ١٩٩٦ والتى دارت فى جو محموم خاصة أنها جاءت إثر مقتل بعض الجنود الإسرائيليين على أيدي قوات الشرطة الفلسطينية فى نابلس وغزة، وفى إطار ذلك الجو الملبد بالغيوم عجز الطرفان الإسرائيلى والأمريكى عن التوصل إلى تفاهم مع عرفات بشأن قضية إعادة الانتشار فى الخليل. أما هذه المرة فقد دارت المحادثات فى جو هادئ، ومن هنا فلم

ثم فليست هناك أية حاجة للتعجل أو للتسرع في تقييم زيارة نتانياهو للبيت الأبيض خاصة أنه لا يمكننا تقييمها على ضوء تلك الابتسامات التي صنعها الزعيمان الأمريكي والإسرائيلي أمام كاميرات الصحافة والتلفزيون، ومن هنا فمن الواجب أن ننتظر عدة أيام أو عدة أسابيع حتى يمكننا أن نعرف المزيد عن العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية. وقد عقد الرئيس الأمريكي جلستين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو شارك في الأولى منهما عدد كبير من المستشارين الأمريكيين والإسرائيليين، أما الجلسة الثانية فقد كانت جلسة مغلقة اقتصر على كلينتون ونتانياهو. وحينما سئل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال المؤتمر الصحفي عما إذا كان مستعدا للكشف ولو عن جزء بسيط من مضمون المحادثات فقد اكتفى بقوله أنه أجرى بعض المحادثات الخاصة مع نتانياهو، كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو لم يكن متحمسا للكشف عن مضمون محادثات مع كلينتون، وكما يبدو فسيظل مضمون هذه المحادثات سرا دفيناً.

وتفيد التقارير الرسمية أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سعى خلال هذه الجلسة المغلقة إلى التعرف على موقف إسرائيل بشأن قضية استئناف المحادثات مع سوريا، وما إذا كان من الممكن التوفيق بين الموقف السوري الداعي إلى استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت لديها وبين الموقف الإسرائيلي الذي يصر على تجاهل الماضي، والذي يطالب في ذات الحين بفتح صفحة جديدة في المحادثات، وكأنه لم يتحقق أي شيء.

وقد طرح نتانياهو على كلينتون نفس مواقفه المعلنة والتي مفادها أن إسرائيل مستعدة لاستئناف المحادثات دون أية شروط مسبقة، وأنه يحق لكل طرف أن يطرح ما يشاء من مطالب للتقدم على درب السلام، ولكنه أضاف أنه يحق للسوريين في نفس الحين التحدث عن الاتفاقيات غير المكتوبة التي تم التوصل إليها مع حكومة رابين. وكما يبدو فإن سوريا لن توافق على استئناف المحادثات بهذه الشروط خاصة أن دمشق مازالت تأمل في أن يتم التوصل إلى صيغة جديدة تتيح استئناف المحادثات مع إسرائيل دون أن تتجاهل إسرائيل المطلب السوري الداعي إلى انسحاب إسرائيل الشامل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

وقد ذكر السيد/ مارتين إنديك السفير الأمريكي بإسرائيل - الذي كان قد رافق نتانياهو في زيارته للولايات المتحدة - خلال إحدى اللقاءات التي أجراها مع إحدى الصحف الأمريكية أنه يعتقد أنه ليس من الممكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا دون أن تنسحب إسرائيل انسحاباً شاملاً من هضبة الجولان. وقد أثار ما صرح به السفير الأمريكي في إسرائيل استياء الدوائر الحكومية في القدس، ومع هذا فقد تسرع وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي في تفسير ما ذكره السفير الأمريكي إذ ذكر ليفي «أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية لم يعبر عن رأيه الشخصي بشأن مسألة انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان، وإنما عبر عن الموقف السوري فقط». وفي حقيقة الأمر فلم ينطو حديث السفير على أي جديد فليس سرا أن وزارة الخارجية الأمريكية تتبنى وعلى نحو غير رسمي ذلك

الموقف الداعي إلى انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي التي احتلتها عقب حرب يونيو ١٩٦٧. وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أن وزير الخارجية الأمريكي السابق وارن كريستوفر أعرب خلال جولاته المكوكية التي قام بها بين واشنطن والقدس أنه ليس من الممكن التوصل إلى أي اتفاق سلام مع سوريا دون انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان. ويجب ألا يفوتنا في هذا المقام تذكر أن الأمريكيين أوضحوا أكثر من مرة أن الأسد لن يقبل الحصول على أي شيء أقل مما حصل عليه الرئيس المصري السابق أنور السادات، ومن ثم فيجب ألا نتملكنا حالة الدهشة في حالة ما إذا عرفنا أن كلينتون طرح خلال الجلسة المغلقة التي عقدها مع نتانياهو تصورات شبيهة بالموقف الأمريكي التقليدي.

ويتعين علينا ألا نتجاهل الواقع الذي يشير إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا، وأن نتذكر دائماً أنه لم يكن من السهولة بمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا عقب حرب ١٩٤٨. فقد شعر السوريون في ذلك الحين وما زالوا يشعرون أنهم ليسوا في عجلة من أمرهم للتقدم على درب السلام. ويجب أن نشير في هذا المقام إلى أن الرئيس السوري حافظ الأسد ذكر خلال الفترة الماضية أنه يفضل حالة اللاسلم على التوصل إلى سلام مشروط بتنازل سوريا عن هضبة الجولان. وتذكر بعض الدوائر المطلعة والعليمة بحقيقة الموقف السوري أن الأسد ليس متعجلاً، ومن ثم فيتعين علينا أن نرى الأمور على ما هي عليه. وفي حقيقة الأمر فإن الواقع الراهن لا يبشر بإمكانية التوفيق بين موقفي القدس ودمشق رغم اعتقاد واشنطن أنه من الممكن التقدم على درب السلام مع سوريا.

وفيما يتعلق بموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو فإنه لا يرفض رفضاً قاطعاً إمكانية استئناف المحادثات مع سوريا، ولكنه يحرص في ذات الحين على التأكيد على أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتزم الانسحاب حتى الحدود الدولية.

ويرى محللو الشؤون السياسية أن موقف نتانياهو الحالي يستدعي في الذهن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحاق رابين الذي أعلن ذات مرة أن إسرائيل مستعدة للانسحاب في داخل الجولان وليس من الجولان، ومع هذا فقد أبلغ المسئولين الأمريكيين في نهاية الأمر أنه إذا تم الإيفاء باحتياجات إسرائيل الأمنية فإن الانسحاب حتى الحدود الدولية لن يعوق مسيرة السلام.

ويروق للبعض حالياً أن يتساءل عما إذا كان نتانياهو سيعرض ذات يوم موقفاً شبيهاً بموقف رابين في إطار محادثاته مع السوريين. وإذا قيمنا إمكانيات حدوث هذا الأمر على ضوء تصريحات نتانياهو الأخيرة نجد أنه ليس من الوارد أن يوافق نتانياهو على الانسحاب الشامل من الجولان. ومع هذا فنظراً لأننا لا نعلم ما حدث خلال تلك الجلسة المغلقة التي عقدها كلينتون مع نتانياهو فمن الأفضل ألا نجيب على هذا التساؤل حتى تتضح حقيقة الأمر.

وفي ختام هذه الزيارة فليس أمامنا سوى أن نعترف بأن الجانب السري من هذه الزيارة أضخم بكثير من الجانب المعلن، ولم يتبق أمامنا سوى الانتظار للتعرف على ما تطويه الأيام القادمة لنا، وللتعرف على أي شيء ستسفر عنه الجهود الأمريكية الرامية إلى التوفيق بين القدس ودمشق.

وقد أعرب مسئولو الإدارة الأمريكية خلال محادثاتهم مع نتانيا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية معنية للغاية بدفع مسيرة السلام، وأنه ليس هناك أي مبرر للاعتماد على تلك المقولة التي مفادها أن الزمن كفيل بتحقيق ما يعجز العقل عن تحقيقه. وترى

الولايات المتحدة أن العقل يستلزم التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية طالما أن الأسد مازال على قيد الحياة خاصة أنه ليس من الممكن معرفة توجهات من سيخلفه في منصبه.

وقد علم نتانيا هو خلال محادثاته ولقاءاته التي أجراها مع قادة الإدارة الأمريكية، وقادة الطائفة اليهودية في نيويورك أنه ليس من الممكن إرجاء الأمور إلى ما لا نهاية. وإذا كان مسئولو الإدارة الأمريكية قد حرصوا على إجراء المحادثات في جو ودي للغاية وملئ بالابتسامات إلا أنهم يؤمنون أنه قد حانت ساعة العمل.

حافظ الأسد لا يدرى من الذي سيخلفه

هاتسوفيه ١٩٩٧/٣/٤
شاي اهرنوفيتش

فالابن الأكبر باسل الذي كان الأسد يعده ليصبح هو الخليفة قد لقي مصرعه فيما سمته القيادة السورية حادث سيارة، إلا أن مصادر استخبارية تقول هذه الأيام أن باسل الأسد لقي مصرعه على أيدي عصابات مناوئة للنظام السوري. كذلك لا نستبعد احتمال أن يقوم الجيش الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الحكم في سوريا بالاستيلاء على الحكم وتعيين رئيس الأركان حاكماً للبلاد.

س - هل وفاة الأسد والفوضى التي ستحدث قد تؤدي إلى حرب مع دولة إسرائيل؟

ج - من الصعوبة بالفعل أن نتكهن حالياً بما قد يحدث ولكن من الصعوبة أيضاً الاعتقاد أن الزعيم الجديد الذي سيأتي، سيدخل حرباً ضد إسرائيل وبذلك يدخل أيضاً في مواجهة مع أكبر دولة في العالم - الولايات المتحدة الأمريكية.

س - ماذا سيحدث في لبنان في أعقاب تغيير النظام الحاكم في سوريا؟

ج - إن لبنان التي تعد تابعة لسوريا وحكومتها الحالية ليست لعبة يتلاعب بها الأسد، قد تظهر محاولات للتخلص من الهيمنة السورية لوجود طوائف لبنانية كثيرة لا ترضى عن الوضع الحالي وبخاصة الطائفة المسيحية.

س - هل الشائعات صحيحة، وهل في تقديرك، توجد فرصة واقعية لاستئناف المحادثات في أبريل القادم مثلاً أعلن ذلك وزير الدفاع اسحاق مورديخاي منذ أسابيع؟

ج - حتى لو كان مرض الأسد شديد الخطورة حسبما يصورونه، فإن ذلك غير مرتبط باستئناف المفاوضات، ولكن من الصعوبة أن نعتقد أنه في مثل هذه الحالة من عدم الوضوح فيما يتعلق بالحالة الصحية واحتمالات وفاته، أن يطرأ تقدم كبير في المفاوضات.

صبت أجهزة الإعلام العالمية خلال الفترة الأخيرة اهتمامها على الحالة الصحية للرئيس السوري حافظ الأسد، حيث تصفه هذه الحالة كمن يرقد على فراش الموت. والسؤال الهام الذي من شأنه التأثير على كل الشرق الأوسط بشكل عام وعلى المواجهة مع إسرائيل بشكل خاص هو: ماذا سيحدث لو مات الأسد صباح غد؟ من الذي سيحل محله؟ كيف ستكون نظرتة لإسرائيل؟ وهل الفوضى التي ستعم من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الموقف إلى درجة الحرب؟

وجهنا هذه التساؤلات إلى البروفيسور إفرايم عنبر الذي يرأس معهد «بيسا» للأبحاث الاستراتيجية بجامعة بار ايلان.

قال البروفيسور عنبر: «أولاً يجب أن نؤكد على ضرورة التعامل بحذر شديد مع الشائعات التي تتعلق بموضوع احتضار الأسد. لقد تولى حافظ الأسد الحكم في سوريا عام ١٩٧٠ وهو يعتبر منذ ذلك الوقت رجلاً معلولاً وكلنا نتذكر الأنباء التي تناولت هذا الموضوع وخاصة خلال السنوات العشرة الأخيرة عندما تردد كثيراً أن الأسد قد مات. لذا يجب أن نتعامل مع مثل هذه الأمور بريبة، أما بالنسبة للتساؤل عن من سيخلف حافظ الأسد حالياً، فمن الصعوبة الكبيرة أن نتكهن بذلك الآن، ويمكن القول بشكل شبه مؤكد أن الأسد نفسه لا يعلم بالتأكيد في هذه اللحظة من الذي سيخلفه. وإنما يمكن أن نتكهن فقط بأن نائبه عبدالحليم خدام الذي يعتبر بالفعل الرجل الثاني في سوريا حالياً، لن يكون هو الخليفة لأنه لا ينتمي في الأساس إلى الأقلية العلوية.

جدير بالذكر أنه منذ حكم الفرنسيين في سوريا كانت الصفوة كلها تنتمي أساساً للطائفتين العلوية والدرزية. كذلك ليس من الواضح أن ابنه بشار جدير في نظر أبيه بأن يكون هو الوريث.

آنذاك ستبدأ الايام الصعبة لحزب الله

يقول عمانوئيل سيون في مقاله (هآرتس ١٩٩٧/٢/٢٨) أن خيار الانسحاب من جانب واحد من لبنان غير قائم، لأن لحزب الله هدفاً مزدوجاً - الأول، أن يحول لبنان لدولة إسلامية، والثاني أن يحرر القدس. وانسحاب إسرائيل من جانب واحد مما يسمى منطقة الحزام الأمني سيبقى على هذا الخيار قائماً، ولذلك لا يجب الانسحاب.

من مثل سيون يعلم أنه لا توجد حركة اسلامية الا ورسمت على رايتها شعار تحرير القدس. هذا الشعار سيظل الهدف الايديولوجي والديني سواء في اوساط فلسطينيي الحكم الذاتي، أو بشكل أكثر تهذيباً داخل اوساط المواطنين الإسرائيليين، وسيظل الامر كذلك حتى يوم الدين. هل يتعين علينا لذلك أن نستنتج انه يجب خوض حروب دينية الآن وعلى الفور ضد الإسلام في كل مكان في العالم؟

ويعتقد كبير جاء أيضاً في المقال أن «الجهاد كان وسيلة لتجنيد أعضاء في اوساط الشباب الوطني، وليس المتدينين بالذات الداعي إلى هذا العمل وفي اوساط العائلات التي اضررت من عمليات الجيش الإسرائيلي» هيا نجعل الامور أكثر ترتيباً. إن لحزب الله ثلاثة اهداف، وليس اثنان:

الهدف الأول هو ابعاد الإسرائيليين والمتعاونين معها عن جنوب لبنان. وهذا الهدف هو الذي يستخدم من أجل تجنيد الناس في صفوفه، وجمع الدعم المادي والعسكري والمعنوي من ايران، والتأييد السياسي والتعاون من جانب سوريا. وهذا الهدف أيضاً هو الذي يجعل حزب الله مقبولا ومشروعاً لبنانياً.

أما الهدف الثاني وربما الأكثر أهمية من ناحية حزب الله وأيضاً من جانب مؤيديه الإيرانيين، هو التناثر داخل النظام الاجتماعي والسياسي اللبناني من أجل تحويل هذه الدولة بمرور الوقت إلى دولة تحكمها القوانين الإسلامية، وبهذه الطريقة يمكن أيضاً تحريرها من الاحتلال والتبعية لسوريا العلمانية. وهذا الهدف ليس مقبولا لدى السوريين ولدى شرائح كثيرة من الشعب اللبناني التي تساند حزب الله حالياً وترى فيه منظمة وطنية تحارب الاحتلال الصغير لأن

الاحتلال الكبير الذي هو سوريا، لا يقوى اللبنانيون على محاربتة. وتحقيق الهدف الثاني يقتضي من حزب الله مساراً يتحول مع نهايته إلى منظمة سياسية بدلاً من ميليشيات ثورية تشن حرب عصابات. والهدف الثالث هو الايديولوجية طويلة الأجل، والتي تقتضي من كل منظمة إسلامية أياً كانت، تحرير القدس، ولا نقول أن هذا مجرد كلام عابر فقط، لأن المؤمنين يرون في ذلك امراً دينياً هاماً، ولكن بما أن هذا هدف لاهوتي في أساسه وليس سياسياً ملحاً، يمكن إذن تأجيله إلى المستقبل الغامض، شأنه شأن جميع الاهداف المسيحانية. لحظة ان تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان، ستبدأ الايام الصعبة لحزب الله. سيضطر لان يبرهن على استمرارية وجوده الشرعي لنفسه وللبنانيين في وضع لا تريده سوريا بالفعل. يحتمل أن يحاول حزب الله ان ينقل حرب العصابات إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، ولكنه سيصبح هنا في وضع مختلف. فالعمل في أراضٍ اجنبية أو قصفها بالصواريخ مثلاً يحاول الخبراء العسكريون تخويفنا سوف يقابل برد فعل إسرائيلي، لا يستطيع حزب الله أن يرده على أنه جزء من الكفاح الوطني. كذلك سيكون من الصعب على السوريين تبرير هذه العمليات ضد إسرائيل عن طريق اتفاقات تفاهم كتلك التي كانت قبل أو بعد عملية «عناقيد الغضب» البائسة، وجميع الحروب الإسرائيلية في لبنان. عندها سيتحول حزب الله بالنسبة لمواطني لبنان وبالنسبة لسوريا إلى عبء بعدما كان مكسباً. أما الإيرانيين فانهم ابعد عن ان يكونوا عنصراً ذا فاعلية ويعتبر الانتظار الإسرائيلي لحل المسألة اللبنانية في اطار التسوية مع سوريا محض غباء. ان الضغط الشرعي الوحيد الذي تستخدمه سوريا على إسرائيل هو استنزاف دماؤها داخل لبنان. ولا دهشة في أن أعضاء حزب الطريق الثالث الاعضاء في الحكومة وفي الكنيست كممثلين عن مستوطنى هضبة الجولان، كانوا الوحيديين الذي تجرأوا فور حادث إصطدام طائرتي الهليكوبتر، على قول ما يمس تلك البقرة المقدسة التي مازالت متبقية في إسرائيل.



إسرائيل: تشؤون داخلية

أيام الحكومة الأخيرة

ملحق هآرتس
١٩٩٧/٢/٢٧

هو الرئيس الأساسى لهم ، باتهامات مؤداها إخافتهم وإلقاء الشك فى نزاهتهم ، ومهنتهم ولزوع الخلاف بينهم وبين الجماهير . وقبل عدة شهور عندما كان فى ورطة وأزمة مشابهة ، كان كبش الفداء الذى أختير آنذاك ، كما نتذكر هم الشاباك (جهاز الأمن العام) وجيش الدفاع الاسرائيلى .

وإذا كان فى بداية طريقه وجودا لمدى ولو بسيط من الصدق لاتهاماته ، فإن الزعم الحالى له وللمقربين منه بأن مؤسسات الخدمات العامة والمتخصصة مثل الاعلام الرسمى ايضا يسعون من تحته بسبب أنه يمين هو فى الواقع شئ يثير السخرية ، حيث أنه على ضوء خطواته السياسية فى الشهور الاخيرة لا يوجد زعم كاذب أكبر من ذلك .

لقد كان نتانياهو يأمل للغاية أن يعمل فى تناسق مع رجال النيابة ، الشاباك ، الجيش والشرطة . بالتأكيد كان سيشعر بالسعادة لو أنه حظى بودهم وبتقدير رجال الاجهزة الامنية على مختلف انواعها مثلما حظى بهم اسحاق رابين الراحل . وإذا كان على الرغم من هذا الشوق الكبير ، على خلاف معهم ، فإن ذلك سببه أنه يعانى من مشكلة صعبة من الحساسية المفرطة ، والثقة والزعامة ، وليس صعباً إدراك ما يحدث لسمعة ومصير موظفى تلك الهيئات الحكومية عندما يتنازع معهم رئيس الحكومة ويتهمهم بالعداء وبانعدام الانتماء بدلا من تأييدهم وتطوير أدائهم .

وبالاضافة لذلك فإن حقيقة أنه مستمر فى السير فى كل اتجاه - حتى بعد أن تم تأجير أحد العالمين بالأمور والأعضاء الذين فى النيابة من أجل تنقيته (نتانياهو) من مواقف الضغط المتواجد فيها

إن هذه الحكومة الحالية إذا لم يقدم رئيسها ووزير العدل فيها الى المحاكمة ، فمن الممنوع أن تكمل أيامها . فهناك مجموعة من الأسباب القوية ، والإدارية والسياسية تقربها فى الواقع من النهاية . فقد أدت القضية الأخيرة - والتي هى قمة الفساد فى سلسلة طويلة من الفساد المستمر ، وبعد سبعة أشهر فقط من تشكيلها إلى محو الشرعية الاخلاقية الجماهيرية لقيامها . وبدون الأساس الاخلاقى ، حتى وإن كانت تتمتع حتى الآن بأغلبية فنية لأعضاء كينست يخشون على مقاعدهم فإنها لن تنجح فى الحصول على ثقة الشعب .

فحتى الانظمة الديكتاتورية تسقط ، كما عاصرنا منذ بداية هذا العقد وذلك عندما يسرى فيهم الفساد والتعفن .

واليكم على سبيل المثال عدة اسباب كلها من الأيام الاخيرة ولا يوجد من بينها أى سبب سياسى فى كيفية فقدان هذه الحكومة كنتيجة لاطاء رئيسها ، لثقة الجماهير فيها : لقد كشفت اوك أمس جريدة معاريف ان مكتب رئيس الوزراء وزع فى اوساط الصحفيين وثيقة تتهم فيها شرطة اسرائيل بمحاولة شراء الأدلة والمغزى ان رئيس الوزراء يتهم الشرطة بأنها أيضا مثل أولئك الذين خسروا فى الانتخابات ومثل الإعلام تشن عليه حربا سياسية شخصية وقبل ذلك بيومين كما تتذكرون اتهمت النيابة باتهامات مشابهة .

وهكذا نرى أن ذلك هو السلوك الدائم لرئيس الحكومة : فكلما انزلق الى أزمة وظيفية ، وهو الأمر الذى يحدث لفترات متقاربة فإنه يتهم الآخرين بالفشل . وهذه المرة يتهم الشرطة والنيابة

ولادخال بعض المنطق والسيطرة الذاتية على تصرفاته - إن هذه الحقيقة تبرهن على أنه في الواقع لا يدرك المهام الجوهرية العميقة لمنصبه.

لقد قالوا وكتبوا أن نتانيا هو ، بعد الأخطاء السابقة التي وقع فيها ، هو تلميذ جيد ، وأنه لن يقع في نفس الخطأ مرتين . ولكن يتضح ، وليس فقط من القضية الأخيرة والتي مازالت بمثابة أسطورة من أساطير الشخصية يتضح أن العكس هو الصحيح : فكلما يمضي الوقت الذي يستمر فيه نتانيا هو في تحمل مهام هذه المهنة المسئولة والتي هي أكبر منه بعشرات المقاييس ، فإن أخطائه وخطواته وتورطه في جميع المجالات أخذت في الاتساع . وأيضا حتى لو لم يقدم ضده وضد أحد من وزرائه خطابات إتهام ، فإن رائحة التعفن الشديدة لتلك القضية ، مثلها أيضا مثل تقصيرات أخرى ، لن تخرج منه ومن حكومته . فإن هذا السحاب الكثيف سوف يكون سماء تلك الحكومة طالما ظل هذا الرجل على رأسها .

إذا كان رجال المعسكر الذي يطلق عليه قومي يرغبون في استمرار حكمهم ، فإن عليهم التحلي بالشجاعة قبل أن يكون ذلك متأخرا ، والزام نتانيا هو - بالقوة وبالأوب المطلوبين - بترك المنصب .

فهناك عدد غير قليل أحق منه في الليكود ، والمفدال وفي «اسرائيل بعليا» والتغيير والبدائل ممكنة أيضا بدون الذهاب لانتخابات .

ومع ذلك ، فإنه لا يوجد احتمال بأن تقوم الأحزاب المشكلة لهذه الحكومة الفاشلة والفارقة بشجاعة بعمل هذه الخطوة الضرورية . وأن الحكومة سوف تستمر في التراجع من أزمة لأزمة حتى تنهار ، بالتأكيد ، قبل موعد إجراء الانتخابات القادمة . وإذا ذهب هذا المعسكر الى الانتخابات بعد هذا الفشل الوظيفي والأخلاقي ، فإن الحكم سوف يؤخذ منه ولسنوات عديدة .

ليكود موحد - لكن إلى أين يتجه

ملحق معارف

١٩٩٧/٣/٤

شموئيل شنيتسر

يستحق التنازل عن شبه جزيرة سيناء من أجل تقوية موقفها في أرض إسرائيل الغربية . وقد تصلبت حركته ، التي كانت مختلطة بأرض إسرائيل الكبرى ، في اتخاذ قرار التنازل هذا ، ولكن بعد نزاعات مضنية سلمت أيضا بهذا التنازل عن سيناء وكذلك بفكرة إرساء حكم ذاتي في المناطق المأهولة بالسكان العرب .

وما أن قررت حكومة اليسار في اتفاقيات أوسلو المضي قدما في مسيرة مصالحة مع الحركة القومية العربية ، تنازل اليمين بدوره أيضا عن سلامة أرض إسرائيل الغربية ، وأخذ على نفسه أيضا التزامات سابقة . ولم يكن واضحا أن كانت النية في الموافقة على إرساء دولة فلسطينية . وقد ظل هذا الموضوع غامضا ومشوش في أيديولوجية الليكود الجديد .

إن موافقة نتانيا هو على التنازل عن الخليل والتوقيع أيضا على الالتزام بانسحاب اضافي من المناطق القروية لأرض إسرائيل الغربية هزت الحزب ودفعته الى أزمة فكرية جديدة . فلم تعد بعد أرض إسرائيل الغربية كوحدة سياسية واحدة ، بل انفصلا عن المعارضة المبدئية لتقسيم أرض إسرائيل .

لقد سلمت الحركة أيضا بهذا التغيير ، وقام مسئولون وتذمروا وتمردوا على هوامش ذلك التغيير . وفي الواقع ظلت معارضة الأمر نظرية تماما . وأيضا لم يعد رجال أرض إسرائيل الكبرى لإسقاط حكومة نتانيا هو وإعادة الحكم لأيدي حزب العمل .

الآن لم يعد هناك مجال للشك : حزب الليكود موحد وهو صلب كرجل واحد وراء بنيامين نتانيا هو . ولكن ما هو ليس واضحا الى حد ما هو هوية الليكود الموحد بقيادة بنيامين نتانيا هو . فهل ذلك هو نفس الحزب الذي عرفناه ، حزب أرض إسرائيل ، أو أنه كيان سياسي جديد اسمه فقط هو المرتبط بالليكود التاريخي ؟

إن دولة إسرائيل عرفت معظم أيام تاريخها اتجاهين سياسيين أساسيين : اتجاه للمستعدين لدراسة امكانية تقسيم الأرض بين اليهود والعرب واتجاه للمعارضين لأي تقسيم . والاكثر من ذلك أن اليمين الذي اعترض على تقسيم البلاد رفض الاعتراف أيضا بالتقسيم التاريخي للعشرينات ، والذي فصل الضفة الشرقية لنهر الأردن عن نفوذ الانتداب البريطاني . فالحركة التي وصفت نفسها بالحركة القومية نشدت ضفتي الأردن ولعبت على أوتار رغبتنا في كليهما . ولكن حلم الدولة اليهودية التي يتدفق فيها نهر الأردن في القلب ولا يفصل بل يوصل الضفتين ، هذا الحلم مات بالتدريج في مسيرة بطيئة من التكيف مع الواقع الذي تغير . لم يحدث اطلاقا أن إنعقد أي مؤتمر لحירות ، أو لليكود وقرر أنه لم يعد هناك مطالب لليهود على أرض المملكة الأردنية . ولكن التطلع الطموح بطل من تلقاء نفسه والتنازل تم بصفة رسمية مع توقيع معاهدة السلام مع المملكة الأردنية .

لقد زعم مناحم بيجين أول رئيس حكومة من قبل الليكود ، أن الأمر

لقد تقلصت تطلعات الحزب من الآن الى القدس فقط . لقد تحول حزب أرض اسرائيل الى حزب القدس . لقد قرر البناء في منطقة هارحوما وربط مستوطنة "معليه أنويم" الى نطاق العاصمة . وخرجت باقى اراضي اسرائيل الغربية من نطاق اهتمامه .

وللمرة الأولى في التاريخ السياسى لاسرائيل يصل الحزبان الكبيران الى اتفاق بشأن التنازل عن مايقرب من نصف مساحة الضفة الغربية ، وتقلص الخلاف الى حدود القدس . لقد ساند

الليكود سلامة العاصمة المتكاملة ، وقرر حزب العمل الامتناع عن التصويت على سحب الثقة في مسألة هارحوما . وكما هو واضح ، فإن وحدة الليكود خرجت بسلام من اجتماع الحزب المركزى في حين أن الاجابة على التساؤل : ماهو الليكود وإلى أين يتجه ، تبدو بعيدة أكثر مما هو متوقع .

صاروخ حيتس

هآرتس ١١/٢/١٩٩٧
أمنون بارزىلاى

خاصة أن الولايات المتحدة الامريكية قد مولت ٧٢٪ من عملية انتاج هذا الصاروخ ونظمه الداخلية بما فيها المحرك ، ونظم التحكم ونظم الرادار ومع هذا فلم يسهم البنتاجون في تمويل عمليات انتاج النظم الخارجية، تلك النظم التى تمكن الصاروخ من تنفيذ مهمة اعتراض الصواريخ .

وسيواجه مسؤولو هذا المشروع بدءا من الآن فصاعدا صعوبتين رئيسيتين وهما العبء المالى خاصة أن نفقات هذا المشروع باهظة . أما الصعوبة الثانية فإنها تتمثل في تخوفهم من فشل التجربة القادمة . وفى ظل هذا الوضع فإن نجاح التجربة سيكون فى صالح مؤيدى انتاج هذا الصاروخ ، ناهيك عن أن النجاح سيقرب موعد مرحلة النشر الفعلى لطائرات الصواريخ . وفى المقابل فإن فشل التجربة يعنى تزايد الأعباء المالية خاصة أن اسرائيل تتحمل فى هذه المرحلة النصيب الأعظم من التكلفة ، الأمر الذى سيزيد بالطبع من قوة معارضى انتاج صاروخ "حيتس" .

رابين:

ويذكر أحد المقربين من رابين " أن رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اسحاق رابين كان مهوما بالتفكير فى امكانية تعرض اسرائيل الى أى هجوم بالصواريخ البليستيكية ، ولكنه لم ير أنه من شأن صواريخ " حيتس" حل هذه القضية .

أما العميد احتياط بن نون والذى يمثل الاتجاه القائل بأنه ليس من المعقول فى ظل معطيات الميزانية الحالية ، وفى ظل الضرورات الاستراتيجية الراهنة أن تنهك اسرائيل فى انتاج صواريخ مضادة للصواريخ ، ويذكر العميد بن نون " لقد رأى رابين أن العمل فى مشروع انتاج صاروخ حيتس يعد مشروعا تكنولوجيا ، ورحب بمشاركة اسرائيل فى العمل فى مثل هذه المشاريع ، ولكنه قال وفى

من المرتقب أن تشهد المرحلة القادمة من عمليات التجارب التى يخضع لها الصاروخ الاسرائيلى المعروف باسم حيتس (أى السهم) تطورا ضخما ، وستخرج هذه المرحلة الى حيز النور إما خلال هذا الأسبوع أو فى مطلع الأسبوع القادم . وكما هو معروف فقد أثبتت التجربة التى اطلق خلالها الصاروخ فى شهر أغسطس الماضى مدى مقدرة أجهزة الرادار والسيطرة والمراقبة التى يحملها هذا الصاروخ على اعتراض وتدمير أى صاروخ موجه ضد اسرائيل . وتعد هذه المرحلة واحدة من أهم مراحل هذا الصاروخ فىرى خبراء المؤسسة الأمنية، وخبراء هيئة الصناعة الجوية - تلك الهيئة التى أخذت على عاتقها مهمة تنفيذ هذا المشروع - أن هذه التجربة التى تقوم اسرائيل بتنفيذها ستكون بمثابة نقطة تحول فى تاريخ تصميم الصواريخ . وسيعود الفضل فى هذا النجاح الى مهندسى مصنع "لم" التابع لهيئة الصناعة الجوية .

ولايفوتنا هنا ذكر أن صاروخ حيتس كان يوجه فى المرات السابقة من حقل تجارب سلاح الطيران الواقع على ساحل البحر بالقرب من كيبوتس بلماحيم . وفى المقابل فإن التجربة القادمة ستتم بتشغيل نظامين آخرين وهما : (أ) نظام الرادار المعروف باسم "الضوء الأخضر" الذى أنتجته شركة "التا" التابعة لهيئة الصناعة الجوية . (ب) نظام السيطرة والمراقبة المعروف باسم "الليمون الذهبى" الذى أنتجته شركة تديران.. وسيكون هذان النظامان تابعين للصاروخ . ومن المرتقب أن يتم دمج كافة هذه النظم معا فى غضون ثلاثة أو أربعة تجارب ، وعندئذ فستتغير وجهة هذا المشروع الأمنى إذ أنه سينقل من طور انتاج كل نظام على حدة الى طور دمج كافة هذه النظم فى بوتقة واحدة . وسينفصل هذا المشروع عندئذ أيضا عن الميزانية الامريكية

بعض المحادثات الخاصة أنه من الضروري إعادة تقييم المشروع برمته عند التعامل مع مرحلة التسليح بهذا الصاروخ.

كما أشار بن نون خلال حديثه عن صاروخ حيثس إلى أنه حينما أطلق السوريون خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ صواريخ من طراز "بروج" على بعض الأهداف الإسرائيلية في الجليل أقلعت ثمانية طائرات إسرائيلية من طراز فانتوم وألقت ٨٠ طناً من القنابل على مقر قيادة سلاح الطيران السوري ، وعلى مقر قيادة الأركان العامة بالجيش السوري وعندئذ توقفت سوريا عن إطلاق هذه الصواريخ ، وكانت هذه الوسيلة هي وسيلة ردع شديد البأس .

ومن هنا فمن الواجب أن نتأكد أن هذا الصاروخ سيمنع تسلل صواريخ سكود إلى سماء إسرائيل قبل البدء في اتفاق المليارات على إنتاج هذا الصاروخ.

وجدير بالذكر أنه قد أطلق أول نموذج من صاروخ "حيثس ٢" قبل اغتيال رابين بثلاثة أشهر ، وقد نشر في ذلك اليوم أن رابين أمر المؤسسة الأمنية بالتزود بالنظم التنفيذية لهذا الصاروخ التي تشتمل على منصات الإطلاق والرادارت ، ونظم الاشراف على النيران ، وعشرات الصواريخ ، والتي تبلغ تكلفتها ٤٠٠ مليون دولار . ولم يتحدد آنذاك مصدر التمويل ، ومع هذا فمن المعروف أن سلاح الطيران يعارض لأسباب معروفة تمويل الحصول على هذه النظم من ميزانيته .

أمريكا:

ويذكر أحد الخبراء الإسرائيليين الذي عمل في هذا المشروع منذ بداياته أنه لم يتقرر قط أن صاروخ حيثس سيصبح بمثابة الحل الأمثل لكافة المشكلات التي يواجهها سلاح الطيران الإسرائيلي ، والجيش الإسرائيلي ، فقد رأى الأمريكيون منذ البدء في هذا المشروع وبموافقة الإسرائيليين أن هذا المشروع يعد مشروعاً بحثياً في المقام الأول ، ومن هنا فقد قرر الأمريكيون تخصيص عشرات الملايين من الدولارات للانفاق عليه.

وفي حقيقة الأمر فقد رأى الأمريكيون أنه بوسعهم انفاق هذا المبلغ المحدود من الدولارات لاستغلال مبتكرات الهندسة الإسرائيلية في مجال اعتراض الصواريخ ، ومن هنا فقد تلاقت المصالح الأمريكية مع نظيرتها الإسرائيلية ، خاصة أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تحتاج خاصة منذ انتهاء عصر الحرب الباردة ومثل سائر الصناعات العسكرية في العالم إلى البحث عن فرص العمل ، ومن هنا فإنها تحتاج بطبيعة الحال المشاريع الأمريكية الضخمة، تلك المشاريع التي من شأن الاشتغال بها الاحتفاظ بكبار المهندسين ، وخبراء الفضاء.

وتتمكن مؤسسات الصناعة العسكرية الإسرائيلية وخاصة مؤسستي

الصناعة الجوية وهيئة ريفال بفضل هذه المشاريع من منح مرتبات ضخمة للعاملين بها .

وكان التقاء المصالح الإسرائيلية والأمريكية في صالح وزارة الدفاع الأمريكية أيضاً ، فبينما تقدر ساعة العمل بالنسبة للمهندس الإسرائيلي بـ ٦٠ دولاراً فإن هذا الرقم لا يتعدى نصف ما يطالب به المهندس الأمريكي . وبينما تتكلف ساعة العمل بالنسبة للمهندس الإسرائيلي العامل في مؤسسة الصناعة الجوية سبعين دولاراً فإن الساعة بالنسبة للمهندس الأمريكي تقدر بـ ١٢٠ دولاراً .

وفيما يتعلق بالفائدة التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من الصناعات العسكرية الإسرائيلية فإنها ذات شقين أحدهما مالي والآخر علمي ، فإسرائيل تقوم بالعمل ، وتستفيد الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل من العلوم الإسرائيلية وتستخدم الولايات المتحدة هذه العلوم الإسرائيلية في تصميم صواريخها المخصصة لاعتراض الصواريخ الباليستكية . ومن المعروف أنه بينما تنتج الولايات المتحدة حالياً عدة نماذج من هذه الصواريخ مثل صواريخ تاند ، وتاندارد التابعة للأسطول الأمريكي إلا أن تلك الصواريخ الأمريكية مازالت عاجزة عن إظهار تلك الكفاءة التي أظهرها صاروخ حيثس الإسرائيلي . وبالرغم من أنه قد يبدو وللوهلة الأولى أن إسرائيل هي الطرف المستفيد من هذا التعاون إلا أنه قد يتضح في مرحلة لاحقة أن المسألة أكثر تعقيداً خاصة بعد أن أوضحت الولايات المتحدة أنها لاتعتمد اقتناء صواريخ حيثس الإسرائيلية ناهيك عن أنه من المحتمل أن تكفي الولايات المتحدة بالاستعانة بالخبرة الإسرائيلية لإنتاج نظم خاصة بها .

المال:

وعند الحديث عن هذا الصاروخ الذي قامت إسرائيل بتجربته عملياً للمرة الأولى في الخامس والعشرين من شهر يوليو ١٩٩٥ فلا بد من أن نتذكر أن نائب وزير الدفاع الأمريكي د . بول كمينسكي كان قد بعث قبل هذا التاريخ بأسبوع خطاباً لرئيس لجنة الميزانيات بوب ليفنجستون جاء به : "أنفهم أن البعض يتصور أن تكلفة مشروع "حيثس" ستقدر بعشرة مليارات دولار ، وأنهم يتساقون عن مدى التزام الحكومة الإسرائيلية بتمويل تكلفة إنتاج هذا المشروع، وأود أن أبلغك أن إسرائيل قد أعلنت أنها ملتزمة بتمويل تكلفة إنتاج هذا لمشروع ، وعلاوة على هذا فقد أعدت وزارة الدفاع تقديرات بشأن تكلفة المشروع وقدمتها للكونجرس ، وأوضحت هذه التقديرات أن التكلفة لن تقدر بعشرة

مليارات دولار.

وكما يبدو فقد حرص كمينسكي عند كتابته لهذا الخطاب على توخي الحذر ، ومن ثم فلم يذكر أن التكلفة الاجمالية لهذا المشروع تقدر بـ ١,٦ مليار دولار ، كما أنه حرص على ألا يشير الى أي رقم كان . ويزعم بعض مسئولو وزارة الدفاع أنه نظرا لأن المشروع ممول أيضا من قبل وزارة الخارجية فإن المراقب العالي بالبنجابون يحرص على مراجعة كل النفقات بمنتهى الدقة.

البطاريات:

وعند بحث مسئولى وزارة الدفاع لماهية الأمن الذى ستوفره صواريخ حيتس فإنهم يستخدمون مصطلح «مؤخرة الدفاع»، ذلك المصطلح الذى يعنى مساحة المنطقة التى ستوفر بطاريات صواريخ حيتس الحماية اللازمة لها . وتفق المساحة التى تغطيها صواريخ حيتس المساحة التى تغطيها صواريخ باتريوت. فبينما يعترض صاروخ باتريوت أى صاروخ فى أى منطقة تتراوح مساحتها بين ١٠ - ١٥ كم فإن صاروخ حيتس يعترض أى صاروخ يحلق فى مساحة تتراوح مساحتها بين ٥٠ - ٦٠ كم . ومن هنا تكمن أهمية صاروخ حيتس فى أن بمقدوره اعتراض أى صاروخ على مسافة بعيدة عن النولة ، ومن هنا فإن الضرر الذى سيلحقه أى صاروخ سيكون محدودا للغاية . وتفيد بعض التقديرات الاقتصادية أنه إذا تم توفير ١,٦ مليار دولار فإنه سيكون من شأن هذا المبلغ تطوير منظومة صاروخ حيتس وتمكينه من حمل بطاريتى صواريخ قبل نهاية هذا القرن

وكان وفد من اللوبى اليهودى الأمريكى قد قام خلال الأسبوع الماضى بزيارة الى إسرائيل أجرى خلالها عدة محادثات مع مسئولى وزارة الدفاع أثير خلالها موضوع صاروخ حيتس . ويعتقد مسئولو هذا اللوبى أنه بمقدور الصاروخ توفير الأمن على نحو جزئى لإسرائيل ، وأن توفير أقصى درجات الأمن يستلزم الحصول على المزيد من البطاريات .

صواريخ سكود:

أما معارضو هذا المشروع فإنه تروق لهم المقارنة بين ثمن صاروخ حيتس وبين ثمن صاروخ سكود ، فيذكر الباحث يفتاح شابير الباحث بمركز البحوث الاستراتيجية بمركز يافيه بجامعة تل أبيب " .. ويعتقد العميد بن نون أنه نظرا لأن ثمن صاروخ

حيتس يقدر بـ ١,٥ مليون دولار فإنه لا طائل من الاستمرار فى هذا المشروع . ويزعم بن نون أن القضية الحقيقية تكمن فى البعد الاقتصادى لهذا المشروع ، ويضيف قائلا: أى شئ سيفعله صاروخ حيتس فى حالة ما إذا تعرضت إسرائيل الى مائة صاروخ أرض أرض فى نفس الوقت؟ ومع هذا فترى الجهات الرسمية بوزارة الدفاع أن هذا الاحتمال غير وارد حدوثه خاصة أنه ليس من الممكن أن يطلق مائة صاروخ أرض أرض فى نفس الوقت

ويرى بن نون أيضا أنه ليس من شأن هذا المشروع رفع الحالة المعنوية داخل إسرائيل خاصة أن تحسن قدرات صاروخ حيتس سيزيد فى نفس الوقت من حدة الاحساس بالخسارة فى حالة تعرض إسرائيل الى أى هجوم بالصواريخ . ويزعم العميد بن نون أن القضية فى حقيقتها قضية سيكولوجية ، وأن مثل هذه القضايا لا تحل إلا عبر القيادة السياسية وليس عبر الصواريخ.

ويتمثل الحل العملى الذى يقترحه معارضو انتاج صاروخ حيتس فى تطوير منظومة من شأنها مهاجمة الصواريخ البليستيكية فى مرحلة الانطلاق

بودينجر:

وكان قائد سلاح الطيران الاسرائيلى قد عقد فى منتصف عام ١٩٩٥ مؤتمرا صحفيا ذكر فيه أنه من الواجب أن نتوقع تعرض إسرائيل خلال الحرب القادمة الى مايتراوح بين مائتى الى أربعمائة صاروخ أرض أرض فى اماكن مثل تل أبيب وحيفا ، وليس عشرين صاروخا فقط مثلما حدث خلال حرب الخليج. وتحدث بودينجر خلال المؤتمر عن قدرات سلاح الطيران ، ولكنه لم يشر الى صاروخ حيتس بدوره فى توفير الأمن اللازم لإسرائيل فى مواجهة الصواريخ البليستيكية . وأثار صمته المريب تساؤلات عديدة ومن ثم فحينما سأل عوزى رابين رئيس ادارة مشروع حوما للدفاع فى مواجهة الصواريخ عقب المؤتمر لماذا لم نتحدث عن دور صاروخ حيتس فى توفير الأمن فقد اكتفى بقوله لم يوجه لى أحد أى سؤال بخصوص الصاروخ، ومع هذا فقد علم رابين فيما بعد أن بودينجر يؤيد مشروع حيتس ، وأنه يدعو الى دمج فى منظومة الدفاع عن إسرائيل . وحقا فكثيرا ما يذكر بودينجر أنه ليس من الممكن قصر الحديث عن حيتس على تكلفته الاقتصادية أو على المقارنة بين سعر حيتس وسعر صاروخ سكود حيث من الضرورى أن تشمل المقارنة أيضا حجم الخسائر التى قد نتعرض إليها فى حالة عدم اهتمامنا بصاروخ حيتس.

تفيد معطيات إستطلاع مقياس السلام الذي أجرى في التاسع والعشرين من شهر يناير الماضي أن غالبية الشعب الاسرائيلي تعارض الانسحاب الشامل من الجولان حتى لو كان هذا الانسحاب في مقابل التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع سوريا . واتضح من هذا الاستطلاع أنه بينما يعارض ثلث من شملهم الاستطلاع الانسحاب فإن ٤٠٪ منهم يؤيدون الانسحاب الجزئي ، وفي المقابل فلا يؤيد سوى ربع من شملهم الاستطلاع الانسحاب الشامل . ومن الواجب أن نؤكد في هذا المقام على أن الغالبية تعارض الانسحاب الشامل بالرغم من أن ما يربو على نصف الشعب يدرك أنه ستشب حرب سورية إسرائيلية في حالة ما إذا لم تتوصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق سلام .

وتفيد نتائج مقياس السلام الذي أجرى في شهر يناير والذي ركز على اتفاق الخليل أن ثلثي اليهود الذين شملهم الاستطلاع يؤيدون هذا الاتفاق في حين أن ٢٧٪ منهم يعارضونه ، وأن ٧٪ منهم ليس لديهم موقف واضح تجاهه . ويدل هذا الأمر على أن هناك تأييداً كاسحاً لهذا الاتفاق

وكما يبدو فإن مواقف من شملهم الاستطلاع تجاه اتفاق الخليل تتماشى مع اتجاهات الشعب الاسرائيلي تجاه السلام طيلة الشهور الماضية والتي سجلها المقياس الذي أجرى في شهر سبتمبر فبينما بلغت نسبة مؤيدي السلام في شهر سبتمبر الماضي ٦٠,٥٪ فإن هذه النسبة قدرت في إطار ذلك الاستطلاع الذي أجرى في شهر يناير الماضي بـ ٦٤,٦٪ . أما عن ذلك الاستطلاع الذي أجرى للتعرف على موقف الشعب تجاه اتفاقات أوسلو فقد اتضح أنه بينما قدرت نسبة مؤيدي هذا الاتفاق في شهر سبتمبر من العام الماضي بـ ٥٠٪ فقد قدرت هذه النسبة في شهر يناير الماضي بـ ٥٦,٦٪ أما الأمر المذهل بالفعل فإنه يتعلق بموقف الإسرائيليين تجاه سوريا حيث لم يطرأ أي تحول يذكر على نسبة الإسرائيليين المؤيدين للانسحاب الشامل من الجولان فما زالت النسبة تتراوح بين ٤٠ -

٤١٪ .

ولنا أن نتساءل هنا عن كيفية انقسام المواقف تجاه الاتفاق من الناحية السياسية . وكما هو متوقع فإن ٨٤٪ من مؤيدي هذا الاتفاق ينتمون إلى ذلك الاتجاه الذي صوت لشمعون بيريز في انتخابات الكنيست الماضية، وفي المقابل فإن ١١٪ من معارضي الاتفاق ينتمون إلى الاتجاهات السياسية الأخرى . وفيما يتعلق بالذين صوتوا لنتانيا هو فقد كانت نسبة مؤيدي الاتفاق مطابقة لنسبة المعارضين حيث قدرت النسبة بـ ٤٧٪ .

وعند مقارنة نسب المؤيدين والمعارضين على ضوء المواقف الحزبية نجد أن نسبة مؤيدي اتفاق الخليل والذين صوتوا لليكود و(حزبي جيشر وتسوميت) تقدر بـ ٥٣٪ ، وفي المقابل فقد عارضه ٤٤٪ ممن صوتوا لليكود . وفيما يتعلق بمن صوتوا لحركة الطريق الثالث فإن ٦٥٪ منهم أيدوا الاتفاق . وفيما يتعلق بمن صوتوا لحزب المفدال فإن ٥٠٪ منهم عارضوا الاتفاق ، و ٥٠٪ منهم أيدوه .

ومن الملاحظ أن غالبية مؤيدي الأحزاب الحريدية عارضت بشدة هذا الاتفاق فأيد ٢٣٪ فقط ممن صوتوا لحزب ديجل هتوراه هذا الاتفاق ، وعارضه في المقابل ٤٦٪ منهم . ونجد نفس الظاهرة في أوساط من صوتوا لحزب شاس حيث أيد ٣٠٪ منهم فقط الاتفاق ، وعارضه في المقابل ٤٨٪ فقط .

وتوضح هذه النتائج نفس الظاهرة التي سبق وأن أشرنا إليها ألا وهي أن القطاع الديني عامة والحريدي خاصة يمثل موقف اليمين المتطرف إزاء مسيرة لسلام ، وعلاوة على هذا فإن تبني قطاع عريض من الجمهور الديني لموقف غير محدد تجاه اتفاق الخليل يعبر عن عدم فعالية هذا القطاع في المجتمع الاسرائيلي ، وعن إحساسه بالاغتراب عن التيارات الرئيسية بالمجتمع . ومن المثير أيضاً ملاحظة أن الموقف السلبي لمصوتى شاس تجاه اتفاق الخليل لا يتماشى مع السياسة المعلنة لقيادتي الحزب الروحانية والسياسية .

وكما هو معروف فهناك علاقة محدودة فقط بين مسألة تدين الناخبين في إسرائيل وبين التصويت للأحزاب الدينية والحريدية، ومن ثم فقد وجدنا أنه من الضروري بحث تعددية المواقف إزاء اتفاق الخليل على ضوء مدى تدين الفرد . وتفيد نتائج الاستطلاع أن اتفاق الخليل حظى بتأييد ١٧٪ من الحريديين، و ٢٤٪ من المتدينين ، و ٦٤٪ ممن يتمسكون بالتقاليد اليهودية ، و ٧٦٪ من العلمانيين .

ونظرا لحصول اتفاق الخليل على تأييد واسع النطاق ، ذلك الاتفاق الذي وقعته حكومة الليكود فقد كان لنا أن نتساءل هل يعتقد الشعب أنه توجد فروق جوهرية بين البرنامج السياسي للحكومة الحالية وبين برنامج حزب العمل . وتفيد البيانات التي تلقيناها أن شريحة محدودة للغاية تقدر بـ ١٩٪ ترى أنه توجد فروق جوهرية بين الحزبين ، وأن ٤٢٪ ممن شملهم الاستطلاع ترى أن هذه الفروق محدودة للغاية ، كما رأى ٣١٪ من الشعب أنه ليست هناك أية فروق بين حزبي الليكود والعمل . وعلاوة على هذا فالمقارنة بين هذه الاجابات على ضوء من يؤيد منهم نتائيا هو ومن يؤيد منهم بيريز توضح مدى تشابه هاتين المجموعتين بشأن هذه النقطة . ويعنى هذا الأمر أن الغالبية تؤمن أن حزبي الليكود والعمل متقاربان في سياساتهما ، ومع هذا فقد كان من الملاحظ أن من صوتوا لبيريز يزعمون أكثر ممن صوتوا لنتانيا هو أنه ليست هناك أية فروق بين معسكرى الليكود والعمل .

ولنا أن نتساءل في هذا المقام أيضا هل تم تبني تلك الرؤية السائدة بشأن تقارب موقفى حزب الليكود والعمل بعد التوقيع على وثيقة التفاهم ، تلك الوثيقة التى صاغها ميخائيل ايتان عن حزب الليكود ، ويوسى بيلين عن حزب العمل بشأن أسس التسوية النهائية ، وهل أثرت تلك الوثيقة على مدى ثقة الشعب فى الحكومة والكنيست؟

واستلزمنا الاجابة على هذا التساؤل المقارنة بين مدى ثقة الشعب فى هاتين المؤسستين خلال الشهر الماضى ، وبين ثقته فيهما خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٦ ، وقد

شملت المقارنة أيضا مدى الثقة فى الجيش الاسرائيلى ، وفى الهيئة القضائية .

وتوضح النتائج أنه لم يطرأ أى تحول حقيقى على معدل الثقة فى مؤسستى الجيش والقضاء فقد كانت نسبة الثقة فى الجيش خلال شهر أغسطس من العام الماضى تقدر بـ ٩١،٢٪ فى حين انها قدرت خلال شهر يناير الماضى بـ ٩١،٦٪ . وفيما يتعلق بمعدل الثقة فى هيئة القضاء فقد قدرت خلال شهر أغسطس من عام ١٩٩٦ بـ ٨٢،١٪ ، ولكنها قدرت فى شهر يناير الماضى بـ ٨٤،١٪ وفى المقابل فقد انخفضت نسبة الثقة فى الكنيست فبينما قدرت فى شهر أغسطس بـ ٥٨،٢٪ فقد قدرت فى شهر يناير بـ ٥٥،٤٪ وينطبق نفس الأمر على معدل الثقة فى الحكومة اذ بينما كان يقدر فى شهر أغسطس بـ ٥٧،٥٪ فقط قدر فى شهر يناير بـ ٥٣،٢٪ .

وبالرغم من أنه من والوارد أن تكون نسبة الثقة فى الحكومة قد إنخفضت لأسباب لا علاقة لها بالمسيرة السياسية إلا أنه من الوارد للغاية أيضا قول أن أسباب عدم الثقة فى الحكومة تأثرت بحالة التقارب السياسى بين حزبي الليكود والعمل .

وقد حظى اتفاق الخليل بتأييد واسع النطاق نظرا لأن الغالبية ترى أن السلطة الفلسطينية تنفذ ما التزمت به فى اطار اتفاق أوسلو فقد رأى ٣٢٪ من الإسرائيليين فى شهر اغسطس الماضى أن الفلسطينيين أوفوا بالتزاماتهم فى حين أن ٥٧٪ منهم زعموا أن الأمر ليس على هذا النحو . وفى المقابل فقد شهد شهر يناير من عام ١٩٩٧ ارتفاع نسبة من يرون أن السلطة الفلسطينية نفذت التزاماتها ، فقدرت هذه النسبة بـ ٤٤٪ فى حين انخفضت نسبة من لا يسمون بهذه الرؤية الى ٤٢٪ وفى المقابل فقد رأى ٦٢٪ من الإسرائيليين فى شهر أغسطس الماضى أن الحكومة الإسرائيلية تنفذ التزاماتها ، ولكن قدرت هذه النسبة فى شهر يناير من عام ١٩٩٧ بـ ٨٣٪ .

إسرائيل : علاقات خارجية



أمام أمريكا

معاريف ١٠/٣/١٩٩٧
موشيه جاك

طعم مرير تبقى من التقارير حول الجلسة المسائية للحكومة بشأن الانسحاب الأول، وزيارة السفير الأمريكي لمكتب رئيس الوزراء اثناء انعقاد هذه الجلسة الساخنة والمكالمات التليفونية من جانب مادلين اولبرايت لرئيس الوزراء نتانياهو والتي أوقفت الجلسة للحظات، وكذلك محاولة رئيس الوزراء اقناع الوزراء بالموافقة على الحد الأقصى للانسحاب بدعوى أن هذا مطلب امريكي، كل ذلك يلطخ مناقشات الحكومة بلون غير جميل وأصبح يبدو أن الحكومة تتخذ قرارات في القضايا الامنية الحيوية حسب التعليمات من واشنطن. ولا يجب أن نرفض المشاورات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا السياسية وعمليات السلام. وخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية أوقفت بالفيتو الذي استخدمته قرارات معادية لإسرائيل في مجلس الأمن، ومن حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرف مشاريع وخطوط إسرائيل حليفها. ولكن هذه المشاورات بين الحليفتين يجب أن تتم في سرية وهدوء دون المساس بصورة إسرائيل كقوة مستقلة.

والجميع يتذكرون الكلمات اللاذعة (لسنا جمهورية موز) التي قالها مناحم بيجين على مسمع من السفير سام لويس. وكان السفير الأمريكي قد نقل له رسالة من الرئيس ريجان الذي طالب بالغاء قانون الجولان. ولسنا نعرف على وجه الدقة الرد القاطع لدافيد بن جوريون على السفير اوجدن ريد (نحن نقدر أمريكا للغاية ووضعها في العالم ولكن يجب عليك أن تعرف اننا متساويين ولن نكون تابعين للأمريكيين. ويجب أن نتحدثوا معنا على قدم المساواة أو لا نتحدثوا على الاطلاق) وذلك عندما عرض على رئيس الوزراء مطالب الحكومة

الأمريكية بشأن المفاعل النووي في ديمونا. وتقول التقارير - وليس بروتوكولات جلسة الحكومة - أن السفير اينديك قد التقى خلال الجلسة عدة مرات مع رئيس الوزراء، ولست متأكدا من صحة التفاصيل التي اذيعت في أجهزة الإعلام حول هذه اللقاءات ولكن الانطباع السائد هو أن السفير الأمريكي يعتبر شريكاً فعالاً في القرارات التي تصدر في الحكومة ومن الصعب عدم ذكر كيفية تصرف رئيس الوزراء الراحل اسحاق رابين في حالة مشابهة وكان ذلك في ديسمبر ١٩٧٥، وكان الوزراء يجتمعون في غرفة الاجتماعات من أجل حسم مسألة اقامة احدي المستوطنات في شومرون. وكان رابين يميل إلى المعارضة ولكن بيريز وجليلي أيدا هذا الاقتراح. وبصورة مفاجئة ذهب رابين إلى مكتبه من أجل لقاء السفير مالكوم تون الذي جاء برسالة عاجلة من الرئيس فورد. وطلب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في رسالته من الحكومة ان تمتنع عن اصدار قرار بشأن اقامة المستوطنة وفي نفس الوقت رفض رابين الرسالة وامتنع عن تسلمها واعتبر ذلك تدخلا غير مطلوب في مناقشات الحكومة.

ولم يكن رابين اقل موالاة للأمريكيين من نتانياهو فقد أسس سياسته هو أيضا على العلاقات الوثيقة مع واشنطن. ولكنه تفهم حساسية الجماهير والمؤسسة السياسية والعسكرية تجاه الشروط والإملاءات الأمريكية التي تأتي في بعض الاحيان بدون خجل ولكن للأسف فان بنيامين نتانياهو لا يتحلى بهذا الحس. وبدلا من أن يتحتفظ بالسر القاتل بأن الانسحاب من ٩٪ من

مساحة الضفة يعتبر مطلباً أمريكياً، قال بدون تردد أن الحكومة يجب أن تصدق على أقصى نسبة للانسحاب ليس لشيء إلا أن الأمريكيين يرغبون في ذلك.

والحقيقة هي أن الخطة الأمريكية لم تطلب الانسحاب من ٢٪ من المنطقة C ولكن كانت هذه إضافة من جانب رئيس الوزراء كبادرة طيبة نحو ياسر عرفات، وهذا هو نفس عرفات الذي يعبئ الرأي العام العالمي ضد إسرائيل بدعوى أن قرارها بشأن البناء في هار حوما يعتبر انتهاكا لاتفاقية أوسلو. وهذا كذب، حيث لا تحتوى اتفاقية أوسلو على أي حظر للبناء في القدس ولذلك فإن عرفات لا يستحق أي تعويض.

وقد أوضح كلينتون لعرفات أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض على إسرائيل إلغاء القرار الخاص بالبناء في هار حوما (جبل أبوغنيم) ولكن نتانيا هو يتطوع لتغيير كلام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وكأنه قال أنه يجب على إسرائيل أن تنفذ

الاقتراح الأمريكي بشأن حجم الانسحاب الأول. وقد أعلن ذلك على الملأ وقال أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على إجبار إسرائيل على التنازل حتى فيما يتصل بالأمور الحيوية للغاية. وهذا الكلام يمكن أن يتسبب في ضغط مناسب من جانب ياسر عرفات على الولايات المتحدة الأمريكية حتى تفرض رأيها على إسرائيل. وأعود لأحدث عن الدبلوماسية الأمريكية المحنك الذي وجه إليه سؤال ذات مرة بواسطة بعض اساتذة الجامعات في جبل المكبر وهو: لماذا لا تفرض واشنطن على إسرائيل خطة التسوية التي تحدث عنها في محاضراته؟ ورد ذلك الدبلوماسي بحكمة وذكاء وقال: من المسموح لنا نحن الأمريكيين أن نقامر ونراهن ولكن انتم في إسرائيل سوف تضطرون إلى تحمل النتائج في حالة فشل هذه الخطة. ولذلك يجب عليكم أن تقرروا هل أنتم على استعداد إلى تحمل هذه الأخطار ومواجهتها. إن القرار في يد إسرائيل.

لماذا العالم كله ضدنا؟

هارتس ١١/٣/١٩٩٧
عقيبا الدار

تبدو في أعين الأمريكان - في أحسن الأحوال - كمجموعة من البلهاء (الهبلى) الذين لا يفهمون أهمية معايير الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتبدو لهم في حال أسوأ وكأنها تذكر الأمريكان بحكومة هاييتي - إنظروا إلى تليفونات السفير مارتن إيندك للوزراء في جلسة الحكومة الليلية. وعلى ضوء ذلك، وكما حدث في موقف قرار الانسحاب من الخليل وتنفيذ مراحله الثلاث، فقد وصلت لنتانيا هو كذلك في نهاية هذا الأسبوع صرخات وضجيج من أقصى العالم لأقصاه. من كان يصدق قبل ستة أشهر أن أرئيل شارون ورفائيل إيتان كانوا سيقومون حكومة نتانيا هو في مكانها يوما واحدا بعد نقل أراضى لياسر عرفات وجبريل رجوب؟ وماذا كان تصرف تساحي هانيجبي مثلا مع شمعون بيريز إذا كان الأخير قد سلم هضبة صخرية في ضواحي جنين للفلسطينيين. ولماذا إندفع رئيس الحكومة مرة أخرى للوضع الذي يتلقى فيه الضرب بالسياط (الجلد) من أعضاء الحكومة والائتلاف، والذي يطعمه فيه «معسكر السلام» بالأسماك الفاسدة والذي يطرده فيه الأمريكان تقريبا من واشنطن، وأخيرا في الوضع الذي يهدده فيه عرفات بوقف المفاوضات؟!

إن نتانيا هو يخسر طوال الوقت كل الجبهات لأنه يرغب أن يعجب كل الأطراف وفي نفس الوقت. إنه يرفض أن يفهم أنه لم يعد يتعامل مع كابتن هيئة الانتخابات ومع الشعارات من نوع «بيبي أحسن لليهود» أو شعار «نتانيا هو - سلام آمن» إن رئيس الوزراء في إسرائيل لا

إن خطوة دبلوماسية واحدة كانت من الممكن أن تكون أسوأ من الفيتو الأمريكي ضد مشروع القرار الأوروبي ضد إسرائيل - وهذه الخطوة هي رفض أمريكي لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن. فالرئيس كلينتون يقلل على قدر المستطاع من استخدام حق الفيتو لأمريكا وبالذات أمام الاتحاد الأوروبي. فكل فيتو له ثمن، والأوروبيون سوف يحصلون عليه في المكان الذي سيؤلم إسرائيل أيضا - التجارة المدنية والعسكرية مناصفة مع إيران. والروس سوف يسجلون كذلك الفيتو الأمريكي الذي فرض أمام الاتفاق الكامل لادانة إسرائيل على البناء في هار حوما وسوف يقدمون الحساب لكلينتون في المفاوضات المتوترة حول ضم دول بمركز أوروبا لحلف الناتو. والتمن النهائي ستدفعه إسرائيل. وفي الواقع فإنها قد بدأت في دفعه بالفعل.

وأمر واحد خطير أيضاً يمكن أن يحدث للدبلوماسية الإسرائيلية من جراء الوعد الذي أخذه على نفسه دينيس روس منسق أعمال شئون الشرق الأوسط في الحكومة الأمريكية، ألا يتبادل الحديث إطلاقا مع سفير إسرائيل في واشنطن وإعلان السفير أنه «شخص غير مرغوب فيه» وإعادته إلى بلاده. لقد فقدت إسرائيل في الأسبوع الماضي مدى كبير من كفاءة الاستماع والحديث لدى نصيرتها وحاميتها، فحكومة إسرائيل

يستطيع أن يكون حسنا لليهود المؤيدين لحل وسط مع الفلسطينيين وفي نفس الوقت يقنع مجلس يهودا والسامرة للمستوطنين بأن اتفاق أوسلو لا يؤثر على مشروع أرض إسرائيل الكبرى (الكاملة). ومن المستحيل حل معسكرات جيش والزعيم بأنه لم يحدث شيء.

وفي رغبته لمصالحة الأمريكان وفي نفس الوقت طمأنة المستوطنين فإن رئيس الحكومة يدير سياسة «سلام منسحب» فهو يخرج من الخليل ويقرر البناء في هار حوما، ويقوم بتنفيذ مرحلة ويفلق مكاتب السلطة الفلسطينية.

وعندما يضغط الأمريكان فإنه يعطل هار حوما، وعندما يضغط المستوطنين فهو يعد بالبناء (من يتذكر رأس العامود؟) وعندما يهدد الفلسطينيون فهو يضيف نسبة ٢٪ للانسحاب الأول. فيجد أحد الأطراف نفسه مخدوعاً عاملاً (في الانسحاب الأول) أو أجلاً (في الانسحاب الأخير). إن مصداقية رئيس الوزراء تزل لدى الجميع

فهو دائماً يؤجل الحوار للنهاية، لوقت الازمات عندما يكون الجميع غاضبون من أنه وضعهم أمام الأمر الواقع بحقائق منتهية.

لقد حدثت أيضاً أزمات في العلاقات مع الفلسطينيين في عهد رابين وبيريز. إن مصداقية إسرائيل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هي مسألة مختلفة تماماً. ليس بالضرورة وجوب الاتفاق في كل المسائل، فكلهما على سبيل المثال لم يتفقا أبداً على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل ولكن دولة عظمى لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تشارك في ألعاب الزجاج التي يلعبها تانياهو.

إن ثمن عدم الثقة بين إسرائيل وأمريكا باهظ وأكثر بكثير من ثمن عدم الثقة بالكنيست.

جسور جديدة واحتياجات قديمة

(تقرير عن علاقات إسرائيل بجنوب افريقيا)

هآرتس ١٩/٢/١٩٩٧
يوسى ملمان

افريقيا فيرجع فضل تصنيعها الى الخبرة التي اكتسبتها اسرائيل عند تصنيع طائرتي "كفير" و"لافي". كما أن صواريخ أرض - أرض التي انتجتها جنوب افريقيا تعتمد على الخبرة التي اكتسبتها اسرائيل عند تصنيعها لصاروخ "أريحا".

وفيما يتعلق بأنظمة الرؤية الليلية التي يتم تزويد الدبابات بها والتي تعتزم جنوب افريقيا بيعها الى سوريا في صفقة تقدر قيمتها بـ ٦٥٠ مليون دولار فيرجع الى المصانع الاسرائيلية الفضل في انتاج هذه النظم. كما أنه يوجد تعاون وثيق بين جهاز الموساد الاسرائيلي وبين جهاز المخابرات العامة بجنوب افريقيا، ومن هنا فيتم تبادل المعلومات بين الجهازين.

وتفيد بعض التقارير الأجنبية أن اسرائيل قد استوردت من جنوب افريقيا مدافع هوفيتسر، ولكن طورت اسرائيل قدرة هذه المدافع، كما استوردت منها بعض الفلزات اللازمة لصناعاتها الأمنية، كان من بينها مادة الفولاذ التي تم استيرادها عند انتاج دبابة "مركفاه"، ومادة اليورانيوم اللازمة لعمل المفاعل النووي في ديمونة.

وجدير بالذكر أن دي كليرك آخر رئيس أبيض لجنوب افريقيا أعلن عشية تغيير مقاليد السلطة في بلاده في عام ١٩٩٤ أنه قرر التخلص من الأسلحة النووية، بل وأصدر أمراً بتقديم القنابل النووية التي كانت بلاده صنعتها، كما اعترف دي كليرك في إطار حديثه أن بلاده طورت قدراتها النووية بفضل مساعدة

أثارت التصريحات التي أدلى بها جوانس موديزه وزير دفاع جنوب افريقيا، ونائبه روني كاسري خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الجمعة الماضي في مدينة كيب تاون دهشة الجميع إذ جاء بتصريحاتهما أن جنوب افريقيا مازالت تستورد وتصدر الأسلحة من وإلى اسرائيل. وكان الغرض من تلك التصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع ونائبه انكار تلك الانتقادات التي وجهت لجنوب افريقيا بشأن أنها تعتزم بيع بعض الأسلحة الى سوريا. وتتناقض هذه التصريحات في حقيقة الامر مع ذلك التصور الذي مفاده أن جنوب افريقيا قطعت علاقاتها الأمنية والعسكرية مع اسرائيل منذ أن تولى مانديلا مقاليد الحكم. وتفيد المعطيات التي تضمنتها هذه التصريحات أن اسرائيل تأتي على رأس قائمة الدول التي تستورد من جنوب افريقيا العتاد العسكري وبعض مستلزمات المنشآت الاستراتيجية.

وتفيد تقديرات الخبراء أن حجم التبادل التجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا وصل الى ذروته في منتصف الثمانينيات إذ قدر بما يربو على مليار دولار. وكانت الحركة التجارية بين البلدين في ذلك الحين شبه قاصرة على استيراد وتصدير العتاد العسكري، والمعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة.

ويرجع الى الخبراء الاسرائيليين فضل تأسيس مصانع انتاج الأسلحة بجنوب افريقيا، تلك المصانع التي تعرف باسم "مصانع ارمسكور"، وفيما يتعلق بطائرة "تشيتا" التي انتجتها جنوب

إحدى الدول الأجنبية التي لم يكشف عنها ، وحينما تولى نيلسون مانديلا مقاليد السلطة أعلن المتحدثون باسمه أنهم يعتزمون إعادة تقييم السياسة التي اتبعتها جنوب افريقيا فيما مضى بشأن تصدير واستيراد الأسلحة ، ومع هذا فقد بدأت أجهزة الاعلام رويدا رويدا في الكشف عن حقيقة علاقات اسرائيل الأمنية بجنوب افريقيا .

وبدأت بعض الصحف في شن حملة دعائية ضد اسرائيل بسبب دعمها للنظام العنصري ، فنشرت صحيفة " ستارداي ستار " التي تعد من أكثر الصحف انتشارا في جنوب افريقيا عدة تقارير أوجت أن جهاز الموساد الاسرائيلي يتحمل مسئولية القضاء - وعلى نحو منظم - على بعض علماء الكيمياء بجنوب افريقيا في ظل الفترة التي ساد فيها نظام التفرقة العنصرية . ويذكر د . ألوان ليال الذي شغل منصب سفير اسرائيل بجنوب افريقيا خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٤ " لقد كانت صورتنا في ظل هذه الفترة شديدة السوء ، ولذلك فقد كان من الضروري أن نبذل كل ما في وسعنا لتحسينها " .

ومن المعروف أن د . ليال شغل خلال عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ منصب مدير وحدة شؤون جنوب افريقيا بوزارة الخارجية الاسرائيلية ، ويرجع اليه بالاشتراك مع يوسي بيلين الذي شغل آنذاك منصب مدير عام الشؤون السياسية بالوزارة تغيير سياسة اسرائيل تجاه جنوب افريقيا ، فقد أوصى د . ليال ، وبيلين بالتنسيق مع الكونجرس الأمريكي بقطع العلاقات الأمنية بين الدولتين ، وتجنب العمل في تجارة السلاح مع جنوب افريقيا ، وتعرضت هذه الرؤية التي روجا اليها د . ليال وبيلين الى معارضة شديدة من قبل وزارة الدفاع ، واللجنة النووية في اسرائيل ، ومع هذا فقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى التوصل الى حل وسط ، ومن هنا فقد أعلنت أنها لن توقع على أي اتفاقيات أمنية جديدة مع جنوب افريقيا ، ولكنها ستحترم المعاهدات القديمة ، وستستمر في تنفيذ بنود المعاهدات القديمة الخاصة بتصدير السلاح والمعلومات ، والعتاد العسكري .

ومن هنا فقد كان من أولى القرارات التي اتخذها د . ليال فور توليه لمنصب سفير اسرائيل بجنوب افريقيا الفصل بين ممثلي وزارة الخارجية وبين ممثلي وزارة الدفاع بالسفارة الاسرائيلية بجنوب افريقيا ، وكان الغرض من هذا الفصل التلويح بأن سلم اولويات السفير سيكون شديد الاختلاف عن كل ماسبق ، وبينما كانت العلاقات الأمنية والاتصالات السرية تشكل فيما مضى نصيب الأسد من علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا فقد حرص د . ليال خلال الفترة التي تولى فيها مهام منصبه على بناء جسور مع السلطة الجديدة التي تمثل غالبية سكان جنوب افريقيا .

وقد اسهمت التصريحات التي أدلى بها د . ليال ضد نظام التفرقة العنصرية ، وضد تلك العلاقات الأمنية التي سادت بين حكومته وبين النظام السابق بجنوب افريقيا في أنها أكسبته مكانة مميزة لدى نيلسون مانديل . وفي المقابل فلم يعد ممثلو

وزارة الدفاع الاسرائيلية بجنوب افريقيا يتمتعون بالقدرة علي الاختلاط بمسؤولي النظم الجديدة ، وسرعان ما اضطرت وزارة الدفاع للتنازل عن كبريائها والاستعانة بخدمات د . ليال الذي ساعد في تقديم د . أوري أون رئيس وفد وزارة الدفاع بالسفارة الاسرائيلية بجنوب افريقيا الى المسؤولين الحكوميين ، ومسؤولي مصانع " أرمسكور " .

وفي حقيقة الأمر فقد أدركت حكومة مانديلا أنه ليس من السهولة بمكان التخلص من منظومة المعاهدات التي وقعتها الحكومات السابقة مع اسرائيل ، وأن التخلص من هذه العلاقات يجب أن يتم على نحو تدريجي وإلا قد تتعرض الدولة الى بعض المطالب القضائية . كما أدرك المسؤولون التابعون لمانديلا وقادة الصناعات الأمنية على وجه الخصوص أن عملية مبيعات الأسلحة ليست مجرد التزاما سياسيا أو أخلاقيا ، وأنها تعد على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية .

وقد طرأ ثمة تحسن على علاقات اسرائيل بجنوب افريقيا بفضل مسيرة السلام في الشرق الاوسط ، وتولى اليغازر جرانوت منصب السفير الجديد في جنوب افريقيا خلفا للدكتور ليال في عام ١٩٩٤ . ويذكر جرانوت أنه قرر تجنب الدخول في أية مواجهات جبهوية مع نظام مانديلا خاصة أنه من الممكن أن تتطور هذه المواجهات بسهولة بالغة خاصة أن مانديلا يبنى سياسته الخارجية على ضوء رصيد الحب الذي يتمتع به منذ تلك الفترة التي كان يناضل فيها ضد التفرقة العنصرية . وقد يعد خير دليل على هذا الأمر أن مانديلا أعلن أنه لن يقطع علاقاته مع الرئيس الليبي معمر القذافي ، أو مع الزعيم الكوبي فيدل كاسترو اللذان أيدا نضاله .

وقد لاحت في الأفق في عام ١٩٩٥ بوادر نشوب مواجهة مع إسرائيل إذ أعلن مانديلا آنذاك وبما يتماشى مع سياسته الداعية الى اقامة اتصالات مع كافة الجهات في العالم انه مستعد للاتصال بقيادة حركة حماس ، ولايفوتنا في هذا المقام ذكر أنه توجد في جنوب افريقيا جماعة إسلامية أصولية ، وأنها تتمتع بأيد جارف في أوساط الأحياء الفقيرة ، والغرض منها التصدي للجريمة والمخدرات ، وتحوم بعض الشبهات حول هذه الجماعة مفادها أنها أقامت بعض الاتصالات مع حماس وحزب الله .

وجدير بالذكر أن بعض مسؤولي الخارجية ووزارة الدفاع الاسرائيلية فكروا في الضغط على حكومة جنوب افريقيا ومطالبتها بوقف أنشطة حماس في أراضيها ، ولكن فقد فضل السفير اليغازر جرانوت تبني نهج مخالف إذ توجه إلى السفراء العرب بجنوب افريقيا بما فيهم سفير منظمة التحرير الفلسطينية واقترح عليهم أن يعربوا جميعا عن إحساسهم بالقلق من هذا الاتجاه الإسلامي .

وكان من أولى الإجراءات التي اتخذها جرانوت عند توليه لمهام منصبه أنه أذاب تلك الحدود الفاصلة التي وضعها د . ليال بين ممثلي وزارة الخارجية وبين وزارة الدفاع بالسفارة ، وكان الغرض من الغاء تلك الحدود الفاصلة التأكيد على أن كل ممثلي اسرائيل بالسفارة تجمعهم نفس المصلحة ، وعلق جرانوت على هذه الخطوة بقوله « نعم إنني اشتراكي ، ولكن الاشتراكي الحقيقي هو الذي يعمل

من أجل كافة العمال الإسرائيليين».

وقد استقال جرانوت في عام ١٩٩٦ من منصبه لأنه لم يرغب في أن يعمل تحت قيادة حكومة الليكود التي يتزعمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ، ويشعر جرانوت حاليا بالأسى أيضا لقرار وزارة الدفاع بإغلاق مكتبها في جنوب افريقيا ، ومن هنا فقد أصبح تنشيط الصناعة العسكرية الإسرائيلية حتى في ظل وجود حكومة مانديلا التي قللت من ميزانية وزارة الدفاع خاصة أن جيش جنوب افريقيا لم يعد يخوض أية حروب ضد انجولا أو موزمبيق .
وتفيد بعض المصادر المطلعة في جنوب افريقيا أنه تم خلال الآونة

الآخيرة التوقيع على صفقة أسلحة جديدة بين البلدين ، فقد نجحت إحدى الشركات البحرية بجنوب افريقيا في الفوز بمناقصة لتزويد سلاح البحرية الإسرائيلية بثلاث سفن ، وستقوم هذه الشركة بتحويل بعض السفن المدنية إلى سفن حراسة تقوم بحراسة خليج ايلات ، وتقدر قيمة هذه الصفقة بثلاثة ملايين دولار ، وقد وافق مانديلا على هذه الصفقة نظرا لأن هذه السفن ستعمل في هذا الخليج الذي تطل عليه مصر والأردن أي الدول التي وقعت جميعها على اتفاقيات سلام مع إسرائيل .

القصة الكاملة لصفقات الأسلحة التي تعترض جنوب افريقيا التوصل اليها مع سوريا

هآرتس

١٩٩٧/٢/٢٦

يوسى ملمان

إلى إسرائيل للتدريب على استخدام سفن الصواريخ. وحقا فقد كان عقد السبعينيات بمثابة العصر الذهبي للعلاقات الأمنية بين الدولتين. وعلى حد قول ما نشرته وسائل الإعلام الأجنبية فقد استثمرت جنوب افريقيا في إسرائيل في الماضي ومنذ ما يقرب من عشرين عاما مئات الملايين من الدولارات في بعض المشاريع الصناعية المشتركة، وأن إسرائيل زودت جنوب افريقيا في المقابل بالمعلومات والتقنيات التكنولوجية المتقدمة. وقد انتجت جنوب افريقيا بفضل تعاونها مع إسرائيل بعض سفن الصواريخ، تلك السفن التي تعد تقليدا لسفن «ريشف» الإسرائيلية، كما انتجت صواريخ بحر بحر من طراز «سكوريون» التي تعد تقليدا لصواريخ «جبريل» الإسرائيلية. وبالرغم من أن العلاقات الأمنية بين البلدين قد شهدت انحسارا ملموسا خلال الآونة الأخيرة إلا أنه لم يسدل الستار عليها، وقد تكون تلك الزيارة التي قام بها اندرسون دليلا جديدا على استمرار التعاون المشترك بين البلدين، ناهيك عن أن حكومة جنوب افريقيا قد صدقت منذ ثلاثة أشهر على بيع ثلاث يخوت مدنية لسلاح البحرية الإسرائيلية حتى يستخدمها كسفن لحراسة خليج ايلات، وتقدر قيمة هذه الصفقة بحوالي ثلاثة ملايين دولار.

وفيما يتعلق بمنظومة السيطرة على النيران التي تعرف باسم «تيجر» التي تهتم جنوب افريقيا ببيعها إلى السوريين فإنها تعد إحدى ثمار التعاون مع إسرائيل. وتفيد صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية التي يرجع إليها فضل الكشف عن هذه الصفقة أن شركة «البيت» الإسرائيلية التي مقرها حيفا قد تعاونت خلال عقد الثمانينيات مع شركة «كنترون» المنتجة للصواريخ في

قام العميد بحري سيمبسون اندرسون قائد سلاح البحرية بجنوب افريقيا خلال الأسبوع الماضي بزيارة إلى إسرائيل، سعى خلالها إلى بث الطمأنينة في نفوس مستضيفيه الإسرائيليين، وقد اتضح من خلال محادثاته التي أجراها مع كبار المسؤولين الإسرائيليين أن الشكوك تحوم حول إمكانية التوقيع على تلك الصفقة من الأسلحة المزمع إبرامها بين سوريا وجنوب افريقيا والتي تقدر قيمتها بسبعمئة مليون دولار. وتهدف هذه الصفقة إلى تزويد دبابات تي ٧٢ روسية الصنع التي يستخدمها الجيش السوري بأنظمة حديثة للرؤية الليلية كانت جنوب افريقيا قد قامت بتصنيعها.

وقد علقت بعض المصادر المطلعة بجنوب افريقيا على هذه الزيارة بأنها مجرد زيارة رسمية، وأنه ليست هناك أية علاقة بين هذه الزيارة وبين صفقة الأسلحة المزمع توقيعها مع سوريا، والتي تسبب إزعاجا شديدا لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومع هذا فقد ألفت هذه الصفقة بظلالها على لقائي اندرسون مع قائد سلاح البحرية الإسرائيلي العميد اليكس طال، ومع رئيس الأركان العامة بالجيش الإسرائيلي الجنرال أمنون ليفكين شاحاك. ويتصور اندرسون أن هذه الصفقة لن تكتمل خاصة أن الكشف عن تفاصيل هذه الصفقة في وسائل الإعلام الصادرة بجنوب افريقيا، وفي وسائل الإعلام العالمية يزيد من حدة الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها حكومة نيلسون مانديلا، ومن ثم فقد تسفر هذه الضغوط عن إرجاء هذه الصفقة أو إلغائها.

وقد رافق العقيد تسفى كين - تور ملحق إسرائيل العسكري بجنوب افريقيا العميد بحري اندرسون عند زيارته لقواعد سلاح البحرية الإسرائيلية، وقد أتاحت هذه الزيارة لاندرسون فرصة تذكر تلك السنوات التي قضاها في إسرائيل منذ عشرين عاما أي حينما قدم

جنوب افريقيا، بل وأنها تقوم حاليا بتزويد منظومة «تيجر» بمركباتها الالكترونية. ويزعم جينس ديفنس مراسل هذه الصحيفة البريطانية سألقة الذكر والذي تخصص في الكشف عن صفقات الأسلحة أن منظومة «تيجر» تعد في حقيقة الأمر تقليدا لمنظومة «ميتادور» التي أنتجتها شركة «البيت» الإسرائيلية. وأوضحت بعض المصادر المسنولة بشركة «البيت» أن الشركة أنتجت بالفعل منظومة للسيطرة على النيران بهذا الاسم، وأنها كانت مخصصة للتصدير، وتتضمن بعض إصدارات الشركة معلومات كثيرة عن الجوانب التقنية من هذه المنظومة التي عرضت في بعض معارض الأسلحة العالمية. وقد توقفت الشركة وعلى حد قول «أريه طال» المتحدث باسم الشركة عن إنتاج منظومة «ميتادور»، وأنها بدأت في إنتاج نظام تسليح أحدث. ورفض المتحدث كشف النقاب عن أسماء الدول التي باعت لها إسرائيل هذه المنظومة، بل وأنكر أن شركته نقلت بعض المعلومات الخاصة بهذه المنظومة إلى جنوب افريقيا. ويفيد مراسل صحيفة «صانداي تايمز» البريطانية للشئون العسكرية أن شركة ألبايت تزود دبابة «مركافاه» الإسرائيلية بمنظومة للسيطرة على النيران، ولكن فمن الواضح أن هذه المنظومة أكثر تقدما وتطورا من سائر الأسلحة التي تقوم شركة «البيت» بتصديرها للخارج.

وتؤكد بعض مصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية أن دبابة «مركافاه» الإسرائيلية تعد بمثابة الدبابة الأفضل بالعالم بفضل نظم الوقاية العالية المزودة بها، ناهيك عن قدرتها الفائقة على البقاء لفترة طويلة، وتتعامل إسرائيل مع الدبابة ولهذه الأسباب من منظور أنها ثروة قومية واستراتيجية، ومن هنا فتصر على رفض بيعها للخارج رغم تلقيها لطلبات عديدة بشأنها من العديد من الدول. ويمكننا في هذا المجال تصور أن أنظمة إطلاق النيران والرؤية الليلية المزودة بها قد أسهمت في تمتعها بهذه المكانة المرموقة. أما منظومة «تيجر» فإنها مزودة بأجهزة ليزر، وعدسات بصرية متقدمة، وأجهزة للرؤية الليلية.

ويفيد ما نشرته صحيفة «صانداي تايمز»، بل وتفيد إحدى المصادر العاملة بسفارة جنوب افريقيا في تل أبيب أن خيوط هذه الصفقة التي تردد أن سوريا ستتوصل إليها مع جنوب افريقيا بدأت في بولندا في عام ١٩٩٤.

ومن المعروف أن بولندا كانت قد انتقلت في ذلك العام إلى مرحلة ما بعد الشيوعية، ولم يكن لدى الجيش البولندي في ذلك الحين إلا دبابات قديمة من طراز تي ٧٢ سوفيتية الصنع. ونظرا لأنه لم يكن بمقدور الحكومة البولندية وبسبب الصعاب الاقتصادية شراء دبابات أحدث فقد قرر سلاح المدرعات البولندي البحث عن أفضل السبل المتاحة لتطويرها والارتقاء بقدرتها على إطلاق النيران.

واتصل البولنديون في إطار بحثهم عن أفضل السبل الممكنة لتحقيق هدفهم بشركة من جنوب افريقيا تعرف باسم LIW التابعة لشركة «دانيل» الحكومية التي تقوم بتسويق منتجات

الصناعة العسكرية بجنوب افريقيا. وجدير بالذكر أن كل الصناعات العسكرية بجنوب افريقيا تدور في فلك شركة «أرمسكور» التي تعد أكبر مؤسسة حكومية بجنوب افريقيا لإنتاج الأسلحة، ويكفيها في هذا المقام معرفة أن معظم صفقات الأسلحة التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وجنوب افريقيا تمت بعد أن اتصلت إسرائيل بشركتي «أرمسكور» و«دانيل»، تلك الشركتين اللتين تحتفظان بممثلين لهما في تل أبيب.

وحينما أفصح بولندا عن رغبتها هذه فسرعان ما رحبت جنوب افريقيا بهذا الطلب خاصة أن الأمم المتحدة قامت بإلغاء معظم العقوبات التي كانت تفرضها على جنوب افريقيا خاصة في مجال تجارة السلاح بعد إلغاء نظام التفرة العنصرية، وبعد تولي نيلسون مانديلا مقاليد السلطة هناك. وقد أصبح بمقدور جنوب افريقيا بعد رفع الحظر بيع الأسلحة، كما أنها لم تعد ملزمة بطبيعة الحال بالتوصل إلى الصفقات في الخفاء كما كان يحدث من قبل.

وقد أكد متحدث حكومي في جوهانسبرج أن جنوب افريقيا باعت خلال العامين الماضيين أي منذ أن تولي مانديلا مقاليد السلطة أسلحة ومعدات تكنولوجية قدرت قيمتها بـ ثلاثمائة مليون دولار لحوالي اثنين وستين دولة، وأن شركة LIW وقعت على اتفاق للتسويق مع شركة «لفيدا» البولندية، وأن مديريها تصوروا أنه من الممكن التوقيع على صفقة تقدر قيمتها بما يربو على مليار دولار، ومع هذا فلم تخرج هذه الصفقة إلى حيز النور مما دفع الصناعة العسكرية بجنوب افريقيا للبحث عن أسواق جديدة.

وبالرغم من أن نظم التسليح والمعدات العسكرية التي تطرحها شركتا «أرمسكور» و«دانيل» تعد في حقيقتها نظما إسرائيلية إلا أن القوانين لا تمنع قيام جنوب افريقيا ببيع هذه النظم إلى طرف ثالث، كما أن إسرائيل لا تحرص وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية على إلزام المشتري بالحصول على موافقتها عند بيع المنتج الإسرائيلي الذي يحصل عليه إلى طرف ثالث. وعلى سبيل المثال فقد أسقطت منذ شهر طائرة بدون طيار تابعة لباكستان في المجال الجوي الهندي، وقد كشفت تحقيقات سلاح الطيران الهندي أن بعض مركبات هذه الطائرة إسرائيلية الصنع. ويجد المحققون الهنديون حاليا صعوبة بالغة في معرفة ما إذا كانت باكستان قد اشترت هذه الطائرة من جنوب افريقيا أم من الصين. وعلى أية حال فتفيد بعض التقارير الأجنبية أن هاتين الدولتين حصلتا على المعلومات اللازمة لإنتاج الطائرات التي تحلق دون طيار من إسرائيل.

وقد شكلت حكومة جنوب افريقيا في عام ١٩٩٥، وبغض النظر عن إلغاء الصفقة البولندية لجنة برئاسة القاضي ادفين كمرون، كان الغرض منها إقرار أسس سياسة تصدير الأسلحة، وأوضحت اللجنة في توصياتها أنه من الضروري أن تقوم تجارة السلاح بجنوب افريقيا على أسس أخلاقية. وفي حقيقة الأمر فلم تكن هذه التوصيات على هوى مديري الصناعات العسكرية بجنوب افريقيا الذين لم يجدوا بدا من الضغط على الحكومة التي أذعنت لهم في نهاية المطاف، ومن هنا فبدلا من الاستجابة لتوصيات اللجنة فقد

شكلت الحكومة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٥ جهة حكومية عليا ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب، وعرفت باسم «اللجنة القومية لسيطرة على السلاح التقليدي»، ويرأسها حاليا السيد «أدر اسمل» وزير المياه والغابات. وأعلنت هذه اللجنة فور تشكيلها أنها لن تصدق إلا على الصفقات التي تتماشى مع القانون الدولي، وأنها ستحرص على احترام قرارات الأمم المتحدة. ومع هذا فسرعان ما اتضح أن هذا الإعلان قد أصبح خاويا من أى مضمون إذ تبنت حكومة مانديلا سياسة جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط اتسمت بأنها أكثر اتزاناً فبينما اتسمت سياسة النظام العنصرى السابق بالحرص على إقامة علاقات عسكرية قوية مع إسرائيل فقد حرص النظام الجديد على الاتصال بالدول العربية والإسلامية، كما قرر أيضاً توثيق علاقاته مع إيران وليبيا.

وجدير بالذكر أن بعض شركات ومؤسسات الأسلحة بجنوب افريقيا قد شاركت في عدة معارض بالدول العربية، وشهدت إحدى المعارض التي نظمت في عام ١٩٩٦ أول اتصال بين ممثل للحكومة السورية وبين أحد ممثلى شركة «دانييل». وقد اتضح فيما بعد أن السوريين اضطروا للتعامل مع جنوب افريقيا بعد أن أحسوا بخيبة الأمل من شركات الأسلحة الغربية. فبينما كانت شركات CSF الفرنسية وأحد الشركات البلجيكية مستعدة لبيع الأسلحة إلى سوريا، إلا أن حكوماتهما قد حظرت تصدير السلاح إلى سوريا.

وتوجهت شركة «دانييل» بطلب إلى الجهة الحكومية العليا المكلفة ببحث صفقات الأسلحة، وطلبت منها التصديق على البدء في المرحلة الأولى من المفاوضات مع السوريين على أن تستغرق هذه المفاوضات ثلاث مراحل. وقام بالفعل وفد من الخبراء والفنيين خلال شهر نوفمبر الماضى بزيارة إلى دمشق قام خلالها بتركيب بعض نظم «تيجر» على الدبابات السورية، بل وأجروا عدة تجارب ناجحة حظيت بقبول الطرفين.

ويرى بعض المسؤولين بجنوب افريقيا أن هذه الجهة المكلفة ببحث طلبات تصدير الأسلحة وافقت على الطلب الذى تقدمت به شركة «دانييل» لسببين أولهما أن التوصل إلى اتفاق مع سوريا يعنى إبرام صفقة تقدر قيمتها بسبعمئة مليون دولار. أما ثانيهما فيتمثل فى أنه من الممكن أن تتوصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق سلام قبل إبرام صفقة الأسلحة التى كان من المقرر تنفيذها فى عام ١٩٩٩. وعلى خلاف هذه الرؤية يرى مسئولو وزارة الخارجية بجنوب افريقيا أن تنفيذ هذه الصفقة قد يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التى مازالت تدرج سوريا فى قائمة الدول الراعية للإرهاب، كما أنها قد تثير غضب إسرائيل. وقد تجاهل مسئولو لجنة الأسلحة هذه الرؤية وقرروا السماح لمسئولى شركة «دانيا» بالدخول فى المرحلة الثانية من المفاوضات التى كان من المقرر أن يتطرق المشاركون فيها إلى الجوانب المالية من الصفقة.

وأثارت هذه التطورات بالفعل غضب الولايات المتحدة الأمريكية التى سارعت بتحذير جنوب افريقيا من أن المضى قدما فى هذه الصفقة

من شأنه المجازفة بالمساعدة المالية التى تحصل عليها جنوب افريقيا من الولايات المتحدة والتى تقدر قيمتها بستمئة مليون دولار. وقد عقب مانديلا على هذا التحدى بقوله أن بلاده لن تحدد سياستها الخارجية على ضوء ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية من شروط، بل وتساعل أحد نواب وزير ما بمكتب نائب الرئيس خلال إحدى اللقاءات الصحفية «من ذا الذى قال أن سوريا ترعى الإرهاب؟».

وتحاول جنوب افريقيا حاليا تهدئة الوضع، وتردد بخصوص هذا الشأن العديد من المزاعم نذكر منها أنه ليس بمقدور سوريا تحمل النفقات المالية الضخمة، ولكن فلا تلقى مثل هذه المزاعم أذانا صاغية فى إسرائيل فيذكر البروفيسور ايتمار رابينوفيتش الذى شغل منصب سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة، والذى رأس الوفد الإسرائيلى فى محادثات السلام مع سوريا أن تلك التقارير الواردة عن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يواجهها النظام السورى فى دمشق مبالغ فيها، وأن سوريا تجنى مكاسب طائلة بوصفها دولة مصدرة للنفط، وأنه بمقدور سوريا تدبير الموارد اللازمة لإتمام هذه الصفقة خاصة فى حالة ما إذا قرر قادة الجيش وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة حكمت الشيهابى أن إتمام هذه الصفقة يعد أمرا حيويا للجيش.

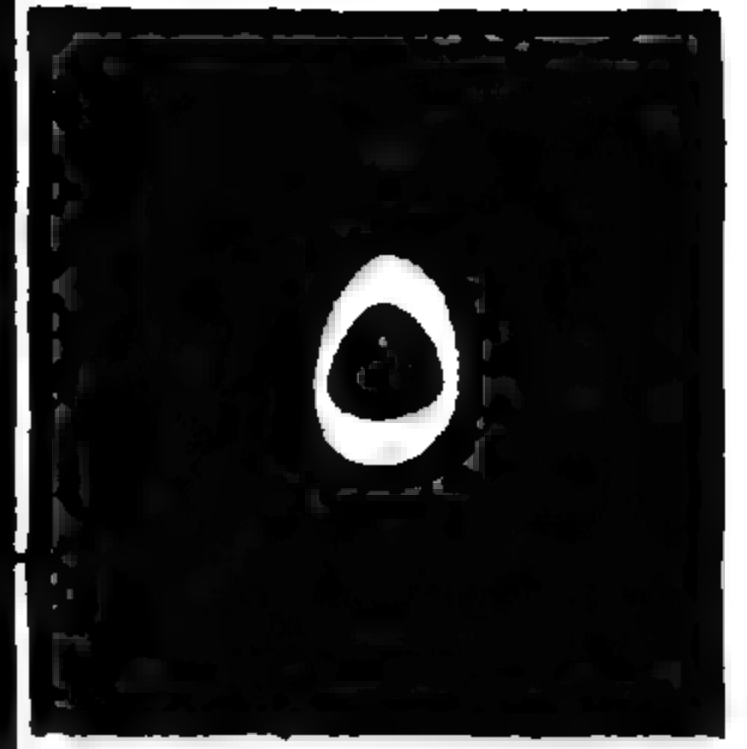
ونذكر من بين المزاعم التى يرددها جنوب افريقيا بخصوص هذا الشأن أن إحدى الشركات الأمريكية بالتعاون مع إحدى الشركات الأسبانية تجرى اتصالات سرية مع السوريين لبيع نظم عسكرية شبيهة للجيش السورى، كما تزعم جنوب افريقيا أن بعض الشركات البريطانية والأسبانية والبلجيكية تقترح على سوريا تطوير معداتها القتالية. ويذكر بعض الوزراء بجنوب افريقيا أيضا أن بولتهم تعد واحدة من أكثر الدول التزاما بالجانب الأخلاقى فى صفقات الأسلحة التى تبرمها، ويستدلون على هذا بأنهم رفضوا بيع الأسلحة إلى نيجيريا، ولكنهم تناسوا أن جنوب افريقيا صدرت طائرات بدون طيار تلك الطائرات التى انتجتها جنوب افريقيا بفضل العلوم والمعارف الإسرائيلية إلى الجزائر ورواندا. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية رفضت خلال الأونة الأخيرة السماح لهيئة الصناعة العسكرية ببيع دبابات سوفيتية الصنع إلى رواندا فى صفقة قدرت قيمتها بثمانية ملايين دولار.

وتشهد حكومة مانديلا حاليا خلافات حادة بين الاتجاه الداعى إلى التمسك بالجانب الأخلاقى من صفقات الأسلحة والمعارض لإبرام صفقة الأسلحة مع سوريا، ويتزعم هذا الاتجاه نائب وزير الدفاع رونى كسريل ونائب وزير الخارجية عزيز فهد، وبين مؤيدى الصفقة الذين يتزعمهم وزير الدفاع جوهانس موديسه. وعلى أية حال فيحاول هذان الاتجاهان المتصارعان إخفاء هذا الموضوع من الأجندة السياسية القومية والدولية.



הבחירות הפלסטיניות
הכלליות הראשונות
ינואר 1996
מבחן הדמוקרטיה

الانتخابات الفلسطينية العامّة الأولى إختبار للديموقراطية



قراءات

معهد أبحاث السلام - جفعات حفيفا تأليف / أسعد غانم

המכון לחקר השלום - גבעתיים תשנ"ו - 1996

السكان الفلسطينيين. وقد استمدت عملية اجراء الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة شرعيتها من اتفاق المبادئ الذي تم اقراره في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتم توقيعه في البيت الأبيض بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وفي البند ٢ من الاتفاق، والذي تناول موضوع الانتخابات وردت ثلاثة مبادئ خاصة بالانتخابات: ١ - لكي يتسنى للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يحكم نفسه طبقاً للمبادئ الديموقراطية، سيتم اجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة لمجلس وطني باشراف ومراقبة دولية متفق عليها. ٢ - الشرطة الفلسطينية بالنظام العام. ٣ - تتوصل الاطراف الدولية إلى اتفاق بشأن اطار وشروط الانتخابات.. على أن تجرى الانتخابات في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر ابتداء من دخول اتفاق المبادئ إلى حيز التنفيذ. ٤ - تمثل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية مهمة لقرار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتحقيقا لمطالب العادلة.

ملامح العملية الانتخابية:

تمثل قواعد الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. فقد تم التعامل في إعلان المبادئ بصورة عامة مع طابع الانتخابات الفلسطينية والطريقة التي ستنظمها، وطبقاً لذلك تجرى في المناطق انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة لاختيار المجلس، لكن دون ذكر منفرد لانتخاب رئيس المجلس، وقد تضمن

من الحوار بين إسرائيل كسلطة حاكمة وبين الفلسطينيين، وحول ما إذا كان التمثيل سيتم عن طريق ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية أو عن طريق قوى محلية. وخلال مفاوضات مدريد أدرجت مرة أخرى مسألة الانتخابات على جدول الاعمال، كما أثّرت في مفاوضات اتفاقات أوسلو وبعد التوقيع عليها. لقد اعتبر أن الانتخابات تخدم مصالح محلية للفلسطينيين. ومصالح مرتبطة بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، كذلك الحال بالنسبة لمربودها على المستوى الدولي للاتفاق. من هنا، فإن جميع الاطراف تقريبا والتي كانت لها صلة بمسيرة ومحاولات التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، أيدوا اجراء الانتخابات. وقد أيدت غالبية الفلسطينيين اجراء الانتخابات، باعتبارها استعداداً للمرحلة الانتقالية. وباتت الانتخابات هي الوسيلة الملائمة لاختيار مجموعة تقود المفاوضات مع الإسرائيليين ولتأسيس نظام ديموقراطي، يكون مختلفاً عن أنظمة الحكم في الدول العربية المحيطة. وكان من المهم بالنسبة للزعامة الفلسطينية أن تبدي التزاماً قوياً بالعملية الديموقراطية تلك الزعامة التي لم تكن تريد أن تظهر بمظهر لقابض على زمام الحكم ومن ثم استمرار رجالها في المناطق، بل سعت لوضع بداية جديدة تتأسس على انتخاب مباشر وديموقراطي للشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك كان من الضروري أن تحصل هذه الزعامة على الشرعية لما ستقدم عليه من خطوات في المسيرة السلمية، لتضع نفسها موضع المسؤولية عن هذه المسيرة وتحظى بثقة

في ٢٠ يناير ١٩٩٦ جرت إنتخابات عامة داخل حدود السلطة الفلسطينية، وهي أول انتخابات وطنية عامة في تاريخ الشعب الفلسطيني. وكانت قد جرت قبل ذلك في عام ١٩٧٢ وفي ١٩٧٦ إنتخابات في عدد محدود من بلديات الضفة الغربية بموافقة إسرائيل، كبادرة حسن نية. وشكلت هذه الانتخابات لبنة مهمة في بناء رؤساء المدن الذين اعلنوا فور انتخابهم عن اخلاصهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك اعتبرت انتخابات البلديات خطوة في مسيرة تأسيس الفلسطينيين في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وقد حملت هذه العملية بين طياتها معان أخرى تمثلت في تطور التعددية السياسية وتكون الحركات الشعبية التي ساهمت في تمهيد الأرض للانتفاضة، ولاتفاقات السلام وللانتخابات العامة.

ومنذ الإعلان عن موافقة إسرائيل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية على اجراء الانتخابات في المناطق، كجزء من اتفاقات السلام، خلق في أجواء التفاوض - سواء بين الفلسطينيين أنفسهم أو في أوساط المجتمع الدولي العلمية والسياسية - سؤالان رئيسيان: إلى أي مدى تشكل هذه الانتخابات مفترق طريق في عملية تحرر الفلسطينيين في الضفة الغربية وإلى أي مدى ستكون هذه الانتخابات بمثابة نقطة تحول في عملية بناء كيان له طابع ديموقراطي، وليس مجرد دولة عربية ديكتاتورية أخرى؟

فكرة الإنتخابات ومصادر شرعيتها: ان اجراء إنتخابات في المناطق التي احتلتها إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ هي قضية سبق أن أثّرت في مراحل مختلفة

الاتفاق بالاضافة للفصل بين انتخاب رئيس السلطة وبين انتخاب اعضاء المجلس تفصيلا كاملا لأسلوب أو طريقة الانتخابات والقواعد التي ستجرى طبقا لها. كذلك ذكر بوضوح قانون انتخاب رئيس السلطة التنفيذية وأعضاء المجلس الفلسطيني، وتم التأكيد على بلورة القانون بالاتفاق بين الطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين دون الخروج عنه. وبالفعل تم اعتماد قانون الانتخابات في ديسمبر ١٩٩٥ من قبل مجلس السلطة ورئيسه عرفات. لقد تضمن القانون صيغة موسعة للقواعد الانتخابية، كما تم الاتفاق عليها في إعلان المبادئ وملاحقة، مثل موضوع المراقبين الدوليين ووضعيتهم.

وطبقا لاتفاق المبادئ وقانون الانتخاب، يتم انتخاب دورى لرئيس السلطة الفلسطينية ومجلسها، ببطاقتين مختلفتين. ويعلن رئيس السلطة الفلسطينية عن اليوم المحدد لاجراء الانتخابات بأمر رسمي، يتضمن تعييناً رسمياً لأعضاء اللجنة المراقبة للانتخابات ولجنة الاعتراضات. كذلك يتم الإعلان عن مواعيد بدء اعداد قوائم الناخبين، وعرض المرشحين للانتخابات. وسيكون الممثلون المنتخبون مسئولين عن إدارة الحكم في الفترة الانتقالية. وبذلك يتم ضمان اجراء انتخابات في المستقبل تكون ايداناً بانتهاء الفترة الانتقالية وبدء التسوية النهائية بين الطرفين.

بالنسبة لانتخابات رئيس السلطة تعتبر جميع مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة منطقة انتخابية واحدة. وبالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية، وتقرر أن ترسل كل دائرة للمجلس عدد من الممثلين يتناسب مع عدد السكان اصحاب حق الانتخاب فيها.

وتحق المشاركة في الانتخابات كناخب، لكل فلسطيني ماضى عليه يوم الانتخابات ١٨ سنة على الأقل، وهو يسكن دائرته الانتخابية واسمه من المدرجين في قائمة الناخبين وذلك لابعاد أى مواطن سلب منه حق الانتخاب بأمر قضائي، أو ظل رهن الاعتقال بعد ادانته بتهمة مخلة بالشرف أو إخلال بالنظام العام.

ويحق الترشيح لعضوية المجلس لكل فلسطيني ماضى ٣٠ عاما أو أكثر عند حلول يوم الاقتراع وتتوافر فيه الشروط الواجبة بالنسبة للناخب. فاسمه يجب أن يكون مدرجا في قائمة الذين يحق لهم الاقتراع ويكون له عنوان ثابت في الدائرة الانتخابية التي رشحته لانتخابات المجلس. ويمكن

تقديم اسماء المرشحين إلى لجنة الانتخابات المركزية أو التابعة للدائرة عن طريق سلطة حزبية معترف بها رسمياً. ومن المسموح لأي حزب تقديم قائمة مرشحين من قبله لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد المخصصة. أما المرشحين المستقلين فيجب عليهم تقديم قائمة بـ ٥٠٠ مؤيد على الأقل من دائرته الانتخابية بتوقيعاتهم. ويحظر أن يكون المرء مرشحا في دائرتين ويحظر أن يكون مرشحا لرئاسة السلطة التنفيذية وعضوية المجلس في آن واحد. وعلى نووى المناصب العامة، سواء كان وزيرا أو موظفا حكوميا، بما في ذلك ضباط الشرطة وأجهزة الأمن الذين يرغبون في ترشيح انفسهم، عليهم أن يتقدموا باستقالاتهم من مناصبهم قبل موعد تقدمهم للترشيح بعشرة أيام على الأقل.

وعلى الرغم من أن الانتخابات شخصية، فقد سمحت الطريقة الانتخابية للحركات والاحزاب وأيضا للأفراد بأن ينتظموا فيما بينهم ويقدموا قوائم مشتركة، يختار الناخب من بينها المرشحين الذين يفضلهم بشكل شخصى، أى أنه يستطيع الاقتراع لصالح مرشحين من قوائم مختلفة. فقد تم عرض المرشحين في نموذج استمارة الاقتراع حسب نظام هـ - أ - ب، وليس حسب القوائم التي ينتمون اليها. وقد تم تقسيم ٧٢٥ مرشحا إلى ٥٥٩ مرشحا مستقلا قدموا انفسهم على اساس نشاطهم السابق أو على خلفية انتمائهم لجماعات ما في مناطق معينة. وتقدم ١٦٦ مرشحا في قوائم، منهم ٣٦ مرشحا في قوائم جديدة تم تشكيلها خصيصاً للانتخابات، و١٣٠ مرشحا من قبل احزاب وحركات قائمة. على النحو التالي.

فتح ٧٦ مرشحا ، حزب الشعب (الشيوعي سابقا) ٢٥ مرشحا ، حركة التحرير العربية - القيادة المؤقتة ٨ مرشحين ، حزب فدا (المنشق عن الجبهة الديمقراطية) ١٠ مرشحين ، كتائب القسام (منشقة عن الجهاد الإسلامى) ٤ مرشحين ، جبهة التحرير العربية ٤ مرشحين ، جبهة النضال الإسلامى ٢ مرشحين ، حزب البعث الفلسطينى ١ مرشح واحد ، جبهة النضال الشعبى (قائمة جديدة) ١١ مرشحا ، الحركة الوطنية للتغيير (قائمة جديدة) ٢ مرشحين ، التحالف الوطنى الديموقراطى (جديد) ٤ مرشحين ، القائمة الوطنية التقدمية (جديدة) ٥ مرشحين ، قائمة المستقبل (قائمة جديدة) ٤ مرشحين ، قائمة الحرية والاستقلال (جديدة) ٤ مرشحين ، التحالف الوطنى (جديدة) ٣

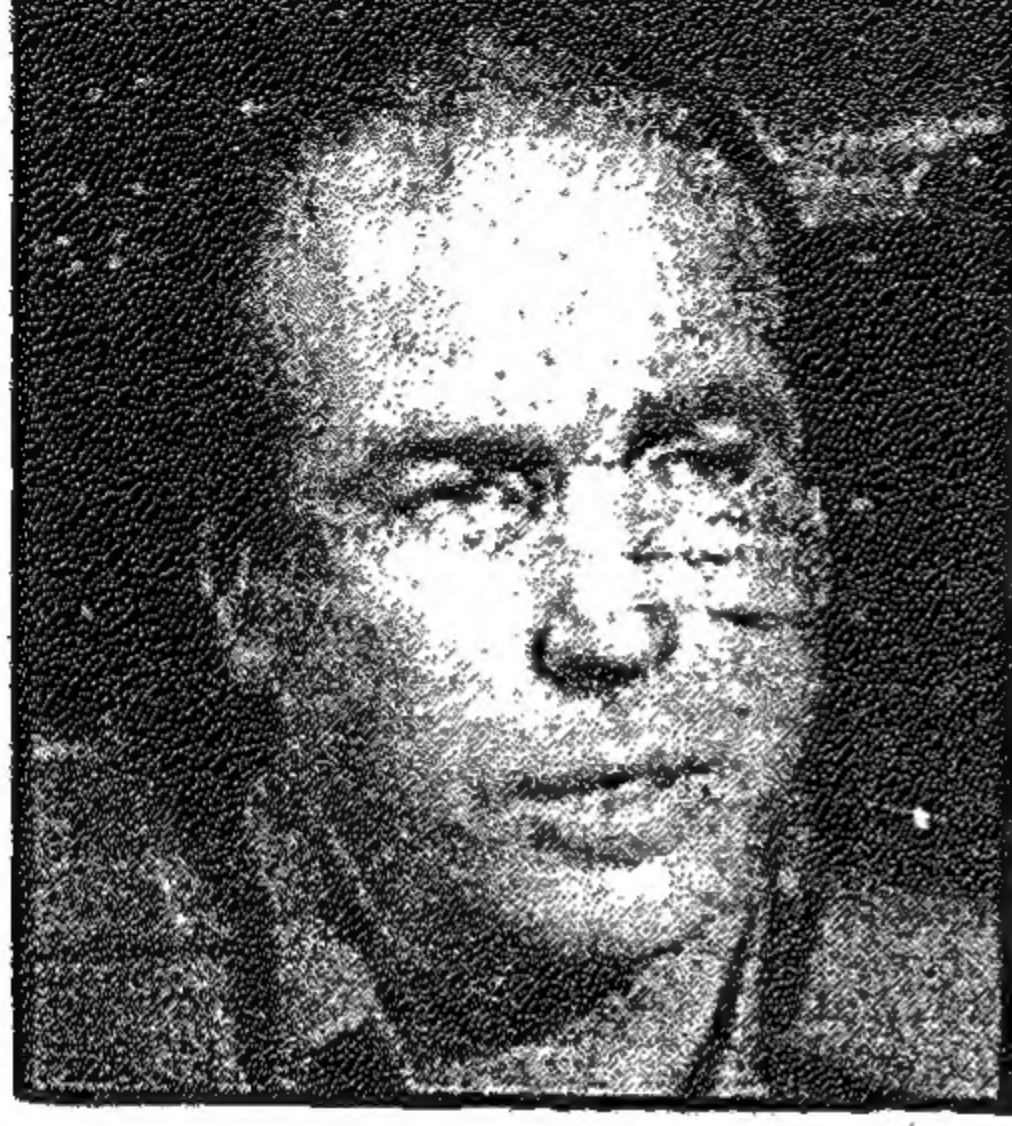
مرشحين ، قائمة الملتنقى الحر (جديدة) ٢ مرشحين

نتائج الانتخابات:

اتسمت نتائج الانتخابات بعدة ملامح مميزة مثل الامتناع عن التصويت وانقسام التصويت بين المجلس والرئيس. وقد وصلت نسبة المشاركة في التصويت إلى حوالى ٨٦,٧٥٪ من اجمال المقتربين المسجلين سواء في انتخابات المجلس أو في انتخابات الرئاسة. أى أن كل من شارك في التصويت أدلى بصوته في الصندوقين. وتعتبر هذه النسبة كبيرة مقارنة بالدول الديموقراطية الغربية (نسبة المشاركة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية تصل إلى حوالى ٥٠,٦٠٪) لكنها أقل من معدل المشاركة في إسرائيل التي وصلت نسبتها في الانتخابات الأخيرة إلى حوالى ٧٨٪، وكذا تعد أقل من نسب المشاركة في الدول العربية التي تجرى فيها انتخابات.

وعند الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت نسبة المشاركين كناخبين في القطاع أعلى بكثير منها في الضفة - ٨٦,٧٧٪ من المسجلين كناخبين في غزة مقابل ٧٢,٥٪ في الضفة. وذلك بسبب السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية في كل قطاع غزة، مقابل سيطرة محدودة على جزء ضئيل من الضفة الغربية. وكانت أبرز الدوائر التي ارتفعت فيها نسبة الامتناع عن التصويت، هما دائرة القدس ٤٠,٣٧٪ فقط شاركوا في التصويت والخليل حيث شارك فقط ٦٦,٤٪. والجدير بالذكر، ان هاتين الدائرتين كانتا تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة اثناء الانتخابات، الأمر الذى حد من العمل السياسى فيها، بما في ذلك الدعاية الانتخابية والدافع للمشاركة.

ويمكن تفسير نسبة الامتناع عن الاقتراع التي وصلت إلى ٢٤,١٤٪، بالاضافة للسيطرة الإسرائيلية، في ضوء عدة عوامل عملية يومية مثل المرض والسفر، والعمل أو عوامل شخصية أخرى، وعوامل أيديولوجية مثل معارضة المبدأ ذاته أو معارضة تكتيكية للانتخابات من قبل جبهات الرفض خاصة الجبهة الشعبية الديموقراطية التي أعلنتا مقاطعة الانتخابات، وأيضا الموقف غير الواضح لحركة حماس التي قاطعت الانتخابات لكنها لم تتخذ موقفا واضحا في هذا الصدد إذ نبتت المعارضة، كما هو مفهوم، من معارضة اتفاقات أوسلو بصفة عامة التي تشكل المصدر الشرعى لاجراء الانتخابات.



٦

شخصية العدد

العميد يعقوب أور منسق الأعمال في المناطق

تم تعيين العميد يعقوب أور في منصب منسق أعمال الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حل أور محل اللواء أورين شاحور الذي أنهى عمله بعد ٢٢ عاماً في الخدمة. وذلك في أعقاب كشف صحيفة معاريف أمر اللقاءات بينه وبين عضو الكنيست شمعون بيريز وزعماء المعارضة.

والعميد أور الذي سيرقى إلى رتبة اللواء كان يشغل في الماضي منصب قائد منطقة الضفة الغربية وقائد لمنطقة غزة ورئيس أركان قيادة المنطقة الجنوبية. ومن المتوقع أن يتولى منصبه الجديد في منتصف شهر فبراير.

هذا وكان وزير الدفاع اسحاق مورديخاي قد قرر تعيين أور في منصبه الجديد بعد أن تشاور مع رئيس الأركان العامة. وكان من المقرر أن يتوجه أور عن قريب في مهمة إلى الخارج ولكنه وافق بناءً على طلب وزير الدفاع أن يبقى في إسرائيل ولا يغادرها، وهو يعتبر من المقربين لوزير الدفاع وكان يخدم في الماضي تحت قيادته.

والعميد يعقوب أور يبلغ من العمر خمسين عاماً ومتزوج وأب لابنة وولدين يخدمان في لواء المظلات وكان قد جند في جيش الدفاع عام ١٩٦٤ وخدم في لواء جولاني، وشغل عدة مناصب قيادة وأركان في سلاح المشاة.

وخدم أور أيضاً في منصب رئيس مجموعة العمليات في قيادة الأركان العامة وكان ملحقاً لجيش الدفاع الإسرائيلي في سنغافورة، وخدم في السنوات الأربع الأخيرة كرئيس لفرع التدريب في قيادة الأركان العامة.

وهو حاصل على ليسانس في دراسات الشرق الأوسط والجغرافيا وحاصل أيضاً على الماجستير في العلوم السياسية.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الأهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).